عدد 120 فاتح جمادى الأولى 1443 (6 ديسمبر 2021)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2021–2022 : دورة أكتوبر 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2021

صفحة

• محضر الجلسة رقم 011 ليوم الثلاثاء 17 ربيع الآخر 1443 (23 نوفمبر 2021) 9938

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 012 ليوم الثلاثاء 24 ربيع الآخر 1443 (30 نوفمبر 2021) 9964

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 013 ليوم الثلاثاء 24 ربيع الآخر 1443 (30 نوفمبر 2021) 9990

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

محضر الجلسة رقم 011

التاريخ: الثلاثاء 17 ربيع الآخر 1443هـ (23 نوفمبر 2021م)

الرئاسة: المستشار السيد المهدي عتمون، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعتان وإثنتا عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا هذا، أعطي الكلمة للسيدة الأمينة لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيدة الأمينة.

تفضلي.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه، أمينة المجلس:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس مشروع قانون التنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12، المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 16 نونبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

• عدد الأسئلة الشفهية: 63 سؤالا؛

• عدد الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت رئاسة المجلس بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدم بهما كل من السيد منسق المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والسيد ممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب حول مباريات التوظيف في قطاع التربية الوطنية، وقد أحيل الطلبان معا على الحكومة داخل الأجل، والتي أجابت بأنه حرصا منها على تقديم جميع المعطيات المستفيضة بشأن الموضوع خلال مدة زمنية ملائمة وكافية، فإن الوزارة المعنية ستتفاعل معه في إطار مناقشة ميزانيتها الفرعية التي تم تقديمها أمام اللجنة المختصة يوم الاثنين 22 من نونبر 2021.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمينة.

الآن نشرع الآن في معالجة الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، والموجهة لقطاع التجهيز والماء حول السياسة المائية، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وفي البداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "تقوية وترشيد استعمال الثروة المائية".

الكلمة للسيد المستشار المحترم السي الحسين ودمين.

تفضل لبسط السؤال.

المستشار السيد الحسين ودمين:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ما هي منهجيتكم المعتمدة لتقوية المنظومات المائية القائمة والحفاظ على الثروات المائية وترشيد استعمالها؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "السياسات والاستراتيجيات المائية المعتمدة وآثارها على التدبير التشاركي واللاممركز للموارد المائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة

لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يكتسي موضوع الماء ببلادنا طابعا حيويا، نظرا لأهمية هذا المورد الحيوي الهام، الذي يشكل رهانا استراتيجيا ورافعة حقيقية للتنمية المستدامة.

اعتبارا أو انطلاقا من هذه الاعتبارات، نسائلكم، السيد الوزير، عن السياسات والاستراتيجيات المائية المعتمدة حاليا، والتي تنوي اعتمادها الحكومة مستقبلا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "التدبير العادل والمسؤول للموارد المائية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

الكلمة للسيد محمد حلمي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون والمستشارات المحترمات،

السيد الوزير،

نهنئكم على الثقة المولوية السامية، ونتمنى لكم كامل التوفيق إن شاء الله في أداء مهامكم.

السيد الوزير، نسائلكم:

ما هي مضامين الإستراتيجية الحكومية لتدبير الموارد المائية وتعزيزها وتحقيق عدالة مائية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "تدبير الثروة المائية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الحركي لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعرف بلادنا أزمة حادة في الماء جراء التغيرات المناخية وموجة الجفاف، وهي أزمة مرشحة للامتداد مستقبلا في ظل غياب حكامة إستراتيجية في تدبير هذا الملف الشائك والحساس.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لضمان الأمن المائي وتنزيل العدالة المجالية والاجتماعية في هذا القطاع الإستراتيجي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه "الإستراتيجية الحكومية في تدبير الثروة المائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد أبوبكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون والسيدات المستشارات المحترمات،

أولا، نحمد الله تعالى هذه القطرات من الماء، والتي استبشر بها الفلاحون خيرا، ونتمنى المزيد من الأمطار، ونطلب من الله سبحانه وتعالى أن يسقينا غيثا نافعا.

السيد الوزير،

ما هي سياستكم وإستراتيجيتكم المائية؟

وماذا أنتم فاعلون بعد أن عرفت عدة مدن في بلادنا نقصا حادا في المياه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه "الإستراتجية الوطنية للماء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نهجت بلادنا منذ سنوات إستراتيجية وطنية للماء، بيد أن هذا المورد الطبيعي الحيوي يواجه تحديات كبيرة في بلادنا.

عن رؤية الوزارة لتطوير وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للماء، نسائلكم، السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السابع موضوعه "إستراتيجية الوزارة لمعالجة أزمة الندرة المائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحمد الله على هاذ أمطار الخير، وسؤالنا، السيد الوزير المحترم، حول إستراتيجية وزارتكم لمعالجة أزمة الندرة المائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن موضوعه "ندرة الماء الصالح للشرب ببعض المناطق ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير عن:

ما هي الرؤية الإستراتيجية المعتمدة لتوفير الماء الصالح للشرب لجميع المواطنين وتحقيق الأمن المائي في بلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال التاسع موضوعه "مقاربة الحكومة لتدبير السياسة المائية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتدبير الثروة المائية ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال العاشر موضوعه "مدى نجاعة السياسة المائية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعيش عدة مناطق ببلادنا أزمة خانقة بسبب ندرة مياه الشرب وكذا مياه السقي، لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مدى نجاعة السياسة المائية ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الحادي عشرة موضوعه "الإشكالات المرتبطة بتدبير الخصاص الحاصل في مخزون المياه بمختلف مناطق المغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الكل كيعرف بأن إشكالية الجفاف وندرة التساقطات أصبحت في المغرب ظاهرة بنيوية، لذا نسائلكم، السيد الوزير، أشنو هو الجديد اللي ممكن تضيفوه على الإجراءات الحالية لتدبير الإشكاليات البنيوية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني عشرة موضوعه "تأمين التزود بالماء الصالح للشرب لعدد من المناطق عبر التراب الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم لبسط سؤالكم.

المستشار السيد خالد السطي:

نسائلكم عن الإجراءات اللي ممكن تقومو بها باش تزودو المناطق اللي ما عندهاش المياه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز والماء للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بسياسة الماء.

تفضل معالي الوزير المحترم.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة الآنية المتعلقة بالسياسة المائية والوضعية الحالية للإجراءات المتخذة لتأمين تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وكذلك تدبير ندرة المياه، وكما جاء في تدخلاتكم التركيز على البعد ديال الأمن المائي وما هو مرتبط كذلك بالمسؤولية والتدبير المسؤول لهذه الإمكانيات المائية.

وفي الواقع فكل هذه التساؤلات فهي تنصب بالطبع في اهتمامات الوزارة، وانطلاقا من البرنامج الحكومي، بالنظر للتحديات الذي يطرحها تدبير الموارد المائية وكذلك ضرورة العمل على توفير الأمن المائي من أجل الأمن الغذائي والأمن كذلك بكيفية عامة للبلاد وتوفير كذلك إمكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الواقع بلادنا، كما تعلمون، فهي بحكم الموقع ديالها الجغرافي، فهو يتسم بمحدودية الإمكانيات المائية، وفي الواقع فهنالك كذلك إشكالية أخرى مرتبطة بالهشاشة ديال تقلبات أحوال الطقس، وبلادنا فهي تتميز، كما تعلمون، بمناخ جاف إلى شبه جاف مع تباين التوزيع في التساقطات المطرية في المكان، بالإضافة إلى الإشكاليات ديال انتظامية التساقطات المطرية في بلادنا.

وفي هاذ الإطار فضروري أن يكون هنالك في إطار هاذ الإستراتيجية المائية والسياسة المائية الوطنية وقع الأخذ بعين الاعتبار أخذ هذه الأمور، الشيء اللي جعل أن بلادنا عرفت والحمد لله تراكمات إيجابية في هاذ الإطار.

أولا، عندنا واحد المرحلة الأولى هي مرحلة تثمين الثروة المائية الوطنية، اللي امتدت ما بين أوساط الستينات إلى أوساط الثمانينات

من القرن الماضي، واللي تميزت في الواقع بإطلاق جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله برنامج السدود الكبرى والفكرة الأساسية اللي كانت، وهو سقي مليون هكتار في بلادنا، واللي الحمد لله تحققت في أفق سنة 2000.

وفي هذا الإطار كانت العديد من المخططات الهامة ديال التنمية مرتكزة على اهتمام أكثر وتثمين الثروة المائية في بلادنا.

المرحلة الثانية وهي المرحلة ديال التخطيط ومواكبة تطور الحاجيات عن طريق تحديد البنيات التحتية المائية التي من شأنها أن تلبي هذه الحاجيات.

والمرحلة الثالثة هي اللي احنا فيها اليوم، هي مرحلة تدبير الندرة، لأن في الواقع مع التطورات المناخية اللي كاينة على الصعيد الدولي، وكان عندها واحد الوقع كبير على بلادنا، لا من حيث التساقطات ونسبة التساقطات المطرية - وغادي نعطيكم بعض الأرقام في هذا الإطار - ولا من حيث كذلك الجفاف اللي تيكون في عدة سنوات، ولا من حيث كذلك الإشكالية الكبرى، وهو أنه في أفق 2050 يمكن نضيعو ما بين 30% إلى 50% من الإمكانيات المائية ديال بلادنا، وهذا يتطلب منا في إطار البعد الاستشرافي أن نتخذ القرارات والتدابير اللازمة اليوم قبل الغد من أجل مواجهة هذه التقلبات في المستقبل.

وفي هذا الإطار، تدارت في 2009 الاستراتيجية الوطنية للماء اللي تقدمت لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، واللي تلتها كذلك مشروع المخطط الوطني للماء، تطبيقا لمقتضيات القانون حول الماء 10.95.

اللي يمكن لنا نقولو في هذا الإطار، وهو أن بفضل هذه السياسات المتبعة اليوم عندنا واحد الرصيد إيجابي، هذا الرصيد الإيجابي وهو عندنا 149 سد كبير اللي تيمكن من تعبئة واحد اليوم واحد نوصلو إلى واحد النسبة مهمة ديال المياه اللي هي تتوصل إلى 19 مليار متر مكعب، هاذو هوما الإمكانيات ديال التعبئة ديال المياه بفضل السدود اللي كاينين.

تدارت كذلك واحد التجربة اللي هي إيجابية واللي إن شاء الله غادي نوسعوها هو ديال تحلية المياه، عندنا 9 محطات ديال تحلية المياه، اللي تتمكن تعبأ 147 مليون متر مكعب في السنة، بالإضافة إلى الآبار والأثقاب لاستخراج المياه الجوفية.

وكذلك تدارت عملية ديال اللي هي من بين الأمور اللي هي إيجابية في هذا الإطار، واللي انطلقت هي ديال إعادة استعمال المياه العادمة واللي كذلك عندنا واحد الكمية مهمة ديال التعبئة ديال هذه المياه تصل إلى 700 مليون متر مكعب في هذا الإطار؛ وفي نفس الوقت تم واحد المجهود كبير باش أن كل المواطنين يستافدو من هذا.

إذن، اليوم يمكن لنا نقولو بالنسبة للعالم الحضري أننا وصلنا لـ 100% وبالنسبة للعالم القروي وصلنا لواحد النسبة ديال 97.8%، ولكن ملي كنتكلمو على هذه النسبة نتكلمو على الإمكانية أنه يوصل لو الماء ولكن ما تيوصلش للدار ديالو، أي أنه الشبكة باش تتوصل للمواطنين النسبة أقل بكثير، على الصعيد الوطني عدد الأسر اللي تيستافدو من الشبكة ديال المياه تتوصل لواحد 60، 64% ولكن إذا اخذينا فقط العالم القروي هذه النسبة تتكون أقل لا تتجاوز 40%، إذن كاين واحد المجهود كبير اللي تيخصو يتدار بالنسبة للعالم القروي بالنسبة للتزويد بالماء الشروب بالنسبة للأسر.

من جهة أخرى كذلك من بين الأمور اللي تم القيام بها وهو التطهير السائل، لهذا وصلنا على الصعيد الحضري لـ 75% ديال الساكنة اللي تتستافد من ذلك، ولكن في المقابل بالنسبة للعالم القروي وما تنتجاوزوش 10%، وهذا كذلك نقص كبير اللي هي إن شاء الله غنعطيوه الأولوية في هاذ الولاية الحالية اليوم باش يمكن لنا إن شاء الله نجعلو العالم القروي كذلك يستافد، خصوصا أن ملي تنتكلمو على التطهير السائل راه في الواقع تنتكلمو على المواطنات والمواطنين، وتنتكلمو على إشكالية كبرى بالنسبة كذلك للمدارس وخصوصا الفتيات اللي تيمشيو للمدارس القروية، ولأن بحكم ما تيكونش المراحيض فتيلقاو صعوبة أنه يواصلو الدراسة، إذن هذا من الأمر اللي غادي نعطيوه الأولويات وغنركزو على المناطق اللي فيها المدارس.

وكذلك تدار واحد المجهود كبير باش يمكن لنا يتدار الاقتصاد في الماء في المجال الفلاحي، انتوما تتعرفو بأن المجال الفلاحي 85(%) ديال الماء المستعمل فهو مستعمل في المجال الفلاحي، وبالتالي تدار واحد المجهود كبير من خلال الدعم اللي اعطاتو الدولة باش أننا نتحولو إلى التنقيط في استعمال الماء، وهنا يمكن نعتبرو بأن كاين واحد 700 ألف هكتار اللي دازت من السقي الانجذابي إلى الرش على مساحة تفوق 70 ألف هكتار.

إذن رغم أهمية هاذ المكتسبات، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، ضروري نقولو بأن - وهذا باين في تقريب النموذج التنموي الجديد - ضروري نأكدو بأن اليوم احنا بأن رغم هاذ الشي كله، رغم المجهودات المبذولة كاين واحد الخصاص كبير، وكاين إشكالية تحدي كبير اللي هو مطروح بالنسبة لبلادنا، بالنسبة للمحطات المقبلة.

واليوم يمكن لنا نقولو بأن من بين الأمور اللي هي تتشكل إشكال كبير هو أننا مع هاذ العمل وهاذ المجهود اللي تبذل، أولا، جعل أنه اليوم مع هاذ التغيرات المناخية فغيكون عندنا واحد الضغط أكبر في المستقبل على الإمكانيات المائية ديالنا، ومع التوسع العمراني اللي كاين في البلاد والتطور الديمغرافي، فكاين واحد الطلب أكبر والتطور الاقتصادي، لأن ما ننساوش بأن الماء اليوم تنستعملوه في مجال الفلاحة، ولكن تنستعملوه كذلك في المجال ديال السياحة، وتنستعملوه في المجال ديال الصناعة، تنستعملوه معلوم بالنسبة للماء الصالح للشرب، وهذا من

بين الأمور الأساسية اللي تيخصنا معلوم نضمنوه في المستقبل البعيد، وهذا تيجعل أنه من الضروري أن نراجع السياسات المطبقة باش يمكن لنا ناخذو بعين الاعتبار هاذ الضغط اللي كاين على الصعيد.. على بلادنا في مجال الماء.

هذا اللي جعل أنه بتوجيهات ملكية سامية، وبحكم أن لقاه واحد يمكن نقولو واحد التأخر في تطبيق السياسة الاستراتيجية ديال 2009 في إنجاز العديد من المشاريع، خصوصا فيما هو مرتبط بتحلية المياه وما هو مرتبط كذلك بالجانب اللي هو مهم جدا، وغنتكلم عليه دبا ديال المياه الجوفية، خصوصا بالنسبة للفرشة المائية، اللي كان مفروض أنها تدار كذلك واحد السياسة خاصة ديال تطعيم الفرشة المائية في بلادنا بكيفية اصطناعية باش نضمنو الاستمرارية، فتم اعتبار أنه من الضروري أن يكون هنالك مراجعة الاستراتيجيات المطبقة في هاذ الإطار، وتدار واحد البرنامج خاص 2020-2027 اللي هو خاص بالتزويد بالماء الصالح للشرب وبالسقي.

وهاذ البرنامج الاستدراكي فهو تهدف أساسا إلى تحسين التعبئة ديال الإمكانيات المائية من خلال السدود، وتبرمجت واحد 20 سد - وغنرجع لهاذ النقطة فيما بعد - كاين كذلك الجانب المرتبط بالطلب وتحسين كذلك الطلب وأن تكون هنالك شيء أساسي إن شاء الله نركزو عليه في البرنامج ديالنا اللي احنا تنطبقوه على أرض الواقع من خلال هاذ العمل الحكومي وهو النجاعة المائية، لأن اليوم، مع الأسف، هنالك إشكالية كبرى في التدبير المسؤول ديال الإمكانيات المائية ديال بلادنا، وفي الواقع نقولها حتى على الصعيد ديال المواطنات والمواطنين ما كاينش هاذ الوعي بالأهمية ديال الماء في إطار الاستهلاك اليومي ديال المواطنات والمواطنين، زيادة على إشكاليات أخرى اللي هي مطروحة.

وتم التركيز كذلك في إطار هاذ البرنامج، اللي هو مهم جدا، على أن يكون هنالك كذلك تطوير تحلية مياه البحر، اللي يشكل كذلك الإمكانية ديال تعبئة إمكانيات إضافية ديال الماء وتدار كذلك أمر اللي هو مهم اللي هو مرتبط بالتزويد ديال الماء الشروب في العالم القروي.

هاذ البرنامج كله فيه 115 مليار ديال الدرهم، من هاذ 115 مليار ديال الدرهم يمكن نعتبر بأن أولا تدارت، لأن تدار في 2020 تم إعطاء الانطلاقة ديال إنجاز 11 سد كبير، اللي غادي تمكن من تعبئة 4 مليون متر مكعب من أصل 120 سد اللي هو مبرمج، إذن 11 انطلقت.

عندنا كذلك ما هو مرتبط بإنجاز أثقاب وتجهيزها في إطار غلاف مالي يفوق 100 مليون ديال الدرهم.

هنالك كذلك برنامج وطني للسدود الصغرى والتلية اللي هو باش غادي ينطلق، إن شاء الله.

وهنا بغيت نقول لكم بأن هاذ الحكومة غادي تعطي وأعطت أولوية قصوى لهاذ البرامج التلية، علاش؟ لأن هي عندها واحد الدور أساسي، أولا، لحماية ديال الساكنة من الفيضانات، ثانيا، من تعبئة الإمكانيات المائية المتاحة بأقل تكلفة، واللي غادي تستعمل لأغراض ديال الشرب، ولكن كذلك لتطعيم الفرشة المائية وكذلك باش أن البهايم والماشية تستفيد كذلك من هاذ المياه.

اليوم، اللي يمكن لي نؤكد لكم في إطار هاذ الأولوية اللي غادي نعطيو.. هاذي من بين الأمور الإضافات اللي جابت هاذ الحكومة، وهو أننا في هاذ الإطار برمجنا 120 سد تلي اللي غادي يتدار في هاذ 3 سنوات المقبلة ابتداء من 2022، وكان عندنا اجتماع يوم الإثنين، إذن البارحة، باش حددنا هاذ البرنامج باش، إن شاء الله، ننطلق فيه، وغادي يهم كل المناطق والأقاليم ديال المملكة.

ومن بين الأمور كذلك اللي اعتبرناها أساسية واللي تنتظر نشتغلو عليها كذلك وهو تحلية المياه، هنا يمكن لي نقول بأن، إن شاء الله، راه انطلقت، تدار واحد البرنامج مهم في اشتوكة آيت باها، اللي غادي يتفتح، إن شاء الله، في آخر دجنبر، ولكن غادي نعطيو احنا هاذ الحكومة انطلاقة ديال واحد المشروع مهم جدا، وهو تحلية المياه بالنسبة لمدينة الدار البيضاء الكبرى، اللي تيهم 300 مليون متر مكعب، وغادي يتدار بشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا كذلك من بين المشاريع المهيكلة واللي هي أساسية بالنسبة للمستقبل.

هنالك كذلك آسفي اللي غادي نشتغلو على تحلية المياه بالنسبة لمدينة آسفي باش نحلو الإشكالية المطروحة بالنسبة لهاذ المدينة، وغادي نواصلو في البرنامج، إن شاء الله، ديال تحلية المياه على الصعيد الوطني، لأنه اليوم كاين واحد القناعة بأن الإمكانية الوحيدة اللي عندنا باش أننا نواجهو التطورات المستقبلية ديال تقليص الإمكانيات المائية نتيجة التغيرات المناخية، وهو التركيز على تحلية المياه، وعندنا المشروع مهم جدا اللي أنتم تتعرفوه ديال الداخلة، اللي هو عندو واحد الرمزية قوية، لأن أول مشروع ديال تحلية المياه اللي غادي يكون فيه التحلية بفضل استعمال الطاقة الهوائية، والتكلفة ديالو أقل بكثير بالنسبة للفلاح وبالنسبة كذلك للمواطن بالنسبة للماء الصالح للشرب، مما تم تحقيقه بالنسبة للمنطقة ديال سوس وديال اشتوكة آيت باها.

وكذلك، ضروري أننا نتكلمو على البرنامج الهام بالنسبة لتنمية العالم القروي، وهذا الأمر كذلك اللي تم التعبئة ديال 24 مليار ديال الدرهم باش أننا نطورو الشبكة ديال المياه في العالم القروي، التزويد بالماء الصالح للشرب بالنسبة للمواطنين وكذلك التطهير السائل بحال اللي تكلمت عليه في الماضي.

أنا بغيت نضيف واحد النقطة اللي تنتعبرها أساسية في إطار هذا التصور الجديد اللي جينا به، وهذه النقطة تتعلق بواحد الأمر اللي اعطيناه واحد الأهمية قصوى، وهو أننا تبين من خلال التجارب أن تتكون مثلا بعض الأحواض المائية فيها واحد النقص كبير وفي المقابل كاين أحواض مائية قريبة اللي عندها إمكانيات مائية، فبالتالي في ظرف وجيز تيخصنا نشوفو كيفاش يمكن لنا نتجاوزو هذه الإشكاليات،

وبالتالي الفكرة الأساسية اللي جينا بها وهو أننا غادي نشتغلو على تنزيل واحد السياسة ديال الربط بين المنظومات المائية لتأمين التزويد بالماء وهذا شيء مهم جدا، أما داخل الحوض المائي مثلا بالنسبة لـ"دار خروفة" اللي تم استعماله باش أننا نزودو الماء الصالح للشرب بالإمكانيات المائية الضرورية بالنسبة للمدينة ديال طنجة، هذا من بين الأمور اللي تدارت.

كاين كذلك الربط بين سد "أولوز" ومنظومة تزويد أكادير الكبرى اللي تدارت السنة الماضية، وكذلك الربط بين منظومة تزويد الحسيمة مع تارجيست.

ولكن اللي بغيت نقول أنه اليوم من الضروري أننا نواصلو في هذه السياسات باش نجعلو أنها تكون هذه الروابط باش غادي نضمنو أنه يكون هذا المنطق ديال التكامل والتضامن والمنطق كذلك ديال استعمال كل الإمكانيات المائية المتوفرة باش يمكن لنا نضمنو الماء الصالح للشرب لكل المواطنات والمواطنين، وكذلك ماء السقي بالنسبة للفلاحة والماء كذلك بالنسبة للاستراتيجيات الأخرى القطاعية.

في نفس المنظور، اللي بغيت نأكد عليه وهو أننا اعتبرنا بأننا من الضروري أننا نرجعو لواحد النقطة اللي هي أساسية هي الإشكالية ديال الفرشة المائية، نهضر معكم بكل صراحة، مللي كان الجفاف في الثمانينات كما تعلمون كان جفاف قوي اللي عشناه، لأن كان 3 سنوات متتالية ديال الجفاف، تم استثمار الفرشة المائية ديال بلادنا باش يمكن لنا نضمنو الماء الصالح للشرب بالنسبة للمواطنات والمواطنين، ودوزنا واحد الدورة ديال الجفاف ديال واحد 20 سنة حتى لسنة 2000، وهي عندنا سنتين ديال الجفاف/ سنة ممطرة، واحنا ماشيين.

منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا الحمد لله الجفاف ما عشناهش، تتكون قلة ديال التساقطات المطرية، ولكن الجفاف كجفاف كان في 2018 شبه جفاف، ولكن جفاف كامل تتكون في بعض المناطق لأن كاين فوارق كبيرة في هذا الإطار، ولكن ما كاينش جفاف في المجال ديال التساقطات المطرية، ما كنتكلموش على الجفاف اللي تيكون في المجال الفلاحي، أتكلم على التساقطات المطرية والإمكانيات المائية اللي تطيح سنويا، ولكن احنا عارفين بأن هذه الدورة يمكن تجي من دبا 4 سنين، من دبا 5 سنين، هذه الإشكالية ديال الجفاف هذه ضرورة حتمية غادي تكون، بحكم هذه التطورات المناخية اللي كاينة.

الإشكال الكبير اللي عندنا وهو أن تم الاستغلال المفرط ديال الفرشة المائية، بالتالي - لا قدر الله - إذا كانت عندنا سنتين ديال الجفاف متتالية غادي نلقاو صعوبة كبرى باش يمكن لينا نزودو الماء الصالح للشرب بالنسبة للعديد من المدن، خصوصا بالنسبة للمناطق المتضررة أكثر من الجفاف واللي عندنا فيها خصاص كبير، وبالتالي هنا اعتبرنا أنه من الضروري أننا نشتغلو على ما نسميه بعقود الفرشة.

مفروض أننا نديرو 32 عقد فرشة درنا جوج حتى لدبا، إذن احنا غنشتغلو باش نسرعو فهاذ الإطار، وهاذ عقود الفرشة اليوم وقعنا فبرشيد عقد ديال التمييز فهاذ الإطار، وغنشتغلو كذلك على المنطقة ديال الرشيدية كذلك باش أننا نمشيو فهاذ الإطار وغنسرعو باش نوصلو لهذاك العدد اللي تكلمنا عليه.

الأهمية ديال هاذ الأمر هو كالتالي: هو أننا ننخرطو فيما هو أساسي بالنسبة لبلادنا وبالنسبة للمستقبل ديال البلاد، وهو التدبير التشاركي والمندمج للماء، لأن هاذ القضية ديال الماء ماشي قضية ديال وزارة الماء وماشي قضية ديال وزارة الداخلية وماشي قضية ديال وزارة الفلاحة وماشي قضية ديال وزارة الصناعة أو ديال المنتخبين فالجماعات المحلية أو الجهات، هاذي قضية ديال الجميع، لأن المستعملين تيخصهم يكونو مسؤولين كذلك وينخرطو معنا في هاذ الأمر.

ثانيا، كذلك أنه هاذ البرمجة اللي تدار الأولية تيخصها تحدد انطلاقا من الإمكانيات المتاحة بالنسبة للفرشة المائية، ولكن انطلاقا كذلك من الإمكانيات ديال تعبئة الموارد المائية بالنسبة لهاذ المناطق.

وبالتالي اللي بغينا نمشيو فيه احنا وهو أننا ندخلو في منطق ديال التدبير المندمج اللي فيه تعبئة العرض، كذلك ترشيد الطلب والعمل على النجاعة المائية وكذلك العمل على ضمان المستقبل من خلال الحفاظ على الفرشة المائية، بل تطعيم الفرشة المائية بكيفية اصطناعية باش غدا مللي نحتاجوها نلقاوها، هذا هو المنطق اللي ماشيين فيه باش أننا الحق في الماء أنه يكون مضمون للجميع ولجميع المستعملين ديال الماء، وهاذ الشي غيتدار من خلال هاذ التدبير المسؤول والتشاركي إن شاء الله في المستقبل.

وضروري نتكلمو كذلك على - بحال اللي قلناه فهاذ الإطار - أنه من الضروري أننا نركزو على الاستغلال ديال المياه المنعدمة (المقصود: العادمة) بعد تطهيرها واستعمالها، وهنا اخذينا قرار في هاذ الحكومة وهو أنه بالنسبة للجرادي وبالنسبة فالجماعات وبالنسبة كذلك الغولف اللي كاينين كلهم ما يستعملو إلا هاذ المياه، هذا هو المنطق.. المياه العادمة باش يمكن لينا نضمنو أن الماء الصالح للشرب يبقى للمواطنين ويبقى للفلاحة... إلخ، وهذا على حسب المناطق اللي هي مجهزة في هذا الإطار ولكن غنعملو جاهدين باش أن.. يمكن لي نأكد ليكم أن بالنسبة لمراكش استطعنا نديرو هاذ الشي، فالرباط كذلك إذن احنا ماشيين فهاذ الإطار وغنوسعو هاذ الدائرة إن شاء الله في المستقبل، ولما لا في بعض المناطق وحسب بعض الفلاحات اللي يمكن للواحد يدير أنه الفلاحة يمكن تدار لما لا استعمالها كذلك بالنسبة للسقي بالنسبة لبعض المناطق الفلاحية على المدى المتوسط.

أخيرا، اللي باغي نتكلم عليه وهو أنه اليوم احنا عارفين بأن، السيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارين، أننا احنا تنعيشو واحد المحطة دقيقة، الحمد لله الله سبحانه وتعالى نعم علينا بالشتاء إن شاء الله فهاذ اليوم السعيد وإن شاء الله هاذ الأسبوع إن شاء الله كاملا،

ولكن باش نهضرو بصراحة فيما بيننا كاين واحد الإشكالية كبرى ديال ندرة المياه.

أولا، بالنسبة للتساقطات المطرية، فكاين واحد التباين كبير خصنا نعرفوه، اليوم التساقطات المطرية تراجعت مقارنة مع السنة الماضية بـ 33%، ولكن إذا اخذينا بعين الاعتبار سنة متوسطة عادية، التراجع ديال 79% لأن السنة الماضية كان تراجع، وهذه السنة تراجع أكبر، إذن هذا معلوم خلق إشكال كبير، والإشكال الكبير هو بالنسبة للإمكانيات اللي هي معبئة في السدود ديالنا حسب الأحواض، فكاين واحد التباين كبير، إذا مشينا مثلا اللوكوس تنلقاو 52% ديال التعبئة، إذا مشينا مثلا لسبو تنلقاو 56%، إذن كاين الحمد لله الإمكانيات المائية كاينة، ولكن في المقابل ملي تنمشيو لأم الربيع تنلقاو 10.9%، وإذا مشينا مثلا لزيز- كير- غريس تنلقاو 16%، وإذا شفنا المنطقة ديال ملوية تنلقاو فقط 12%، وهذا تيبين بأن كاين بعض الأحواض اللي هي وصلنا لواحد المستوى اللي هو خطير جدا وتهدد الأمن المائي اللي احنا كنتكلمو عليه، وبالتالي اعتبرنا والنسبة العمومية بالنسبة لملء السدود ما تتجاوز 34.5% كنسبة شاملة.

إذن اللي باغي نقول في هذا الإطار أنه اعتبرنا أن الحكومة اعتبرت أنه من الضروري أننا نشتغلو على هذا العمل باش يمكن لنا نجعلو أنه ما يكون أي نقص بالنسبة للمواطنات والمواطنين، بالنسبة لكل المدن ديال المملكة، وبالتالي كاين ما هو عادي والحمد لله بحال اللي قلنا كاين العديد من الأحواض اللي عندنا الإمكانيات المائية اللي تضمن الماء الصالح للشرب بالنسبة للجميع، ولكن كاين كذلك ضرورة أننا نستابقو الأمور، لأن الدور ديال هذه الحكومة وهو الاستباقية واتخاذ التدابير الاستعجالية، باش - لا قدر الله - إذا كانت شي إشكالية نلقاو ما نقومو به في هذا الإطار نكونو كلنا جاهزين.

وهنا درنا عدة اجتماعات ما بين الوزارات المعنية: وزارة بالطبع التجهيز والماء الوزارة ديال الداخلية، الوزارة ديال الفلاحة، الوزارة ديال النجاعة الطاقية، ومعلوم المكتب الوطني ديال الماء الصالح للشرب وديال الكهرباء ووكالة الأحواض المائية، ووضعنا واحد الاستراتيجية اللي انطلقنا فيها.

هذه الاستراتيجية بدأت، أولا، بتفعيل لجان اليقظة ديال التتبع على الصعيد الجهوي، اللي يترأسه السادة الولاة لاتخاذ القرارات الضرورية واللازمة من أجل تدبير أفضل للموارد المائية المتاحة وإجراءات ترشيد استعمالها، إذن هذا العمل انطلق باش تنشوفو ونتتبعو يوميا التطورات اللي كاينة وباش ناخذو القرارات اللازمة في هذا الإطار.

كذلك، أننا تنتبعو من خلال الإمكانيات المتاحة في هذا الإطار الوضعية ديال الموارد المائية حسب التطورات ديال الحالة الهيدرولوجية وهنا معلوم بالنسبة (la météo) تتعطينا التنبؤات وتنشتغلو معها باش يمكن لنا نضبطو هذا التطور ديال الأرصاد الجوية باش نكونو جاهزين وتنعرفو كل الإمكانيات المتاحة مستقبلا في هذا الإطار؛

ثالثا، أننا غادي نبحثو.. انطلقنا في البحث على موارد مائية إضافية، خصوصا الموارد الجوفية، من أجل إمكانية التحويل لسد الخصاص المرتقب؛

رابعا، أننا وضعنا واحد برنامج عمل من أجل تركيب التجهيزات الضرورية ومنصات الضخ العائمة في السدود التي تستوجب ذلك لتمكين الاستغلال الكامل للمخزون المائي؛

خامسا، التسريع في وتيرة إنجاز المشاريع الحالية المتعلقة بتقوية وتأمين تزويد الماء الصالح للشرب.

نقول لكم واحد الأمر عندنا اليوم في بعض المناطق القنوات تتمشي منها 30% ديال الإمكانيات المائية تتمشي، ما تتوصلش، دبا تنحلو السد على أساس أن واحد الكمية ديال 100 مليون متر مكعب غتوصل، تتوصل 60، 50 ديال هاذ الإمكانيات، وهذا معلوم تيخلق مشكل كبير، زيادة على أمور أخرى اللي انتوما عارفين بحكم أنكم منتخبين ديال السرقة ديال الماء اللي تتكون مللي تنرسلو الماء، فكاين هاذ الإشكالية اللي هي مطروحة كذلك واللي تيخصنا معلوم نواجهوها.

إذن هذا باش نحميو كذلك الإمكانيات المتاحة ونجعلو أن المجهود اللي تتبدلو الدولة أنه يوصل كما يجب في هذا الإطار، زيادة على ضرورة العمل على الاقتصاد في الماء باش أننا نتجاوزو الهدر في هاذ المجال، وخصوصا بقنوات الجر والتوزيع وكذلك القيام بحملات تحسيسية لدى المواطنات والمواطنين لترشيد استعمال المياه، وهنا بغيت نذكر بأن بالنسبة للبرنامج اللي تقدم أمام جلالة الملك، البعد التحسيسي حاضر بقوة لأن بهاذ الكيفية غنوصلو ما تفضلتم به في الأسئلة ديالكم إلى تدبير مسؤول وإلى ضمان الأمن المائي لبلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير على العرض ديالكم القيم.

إذن السيدات والسادة المستشارين في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير المحترم، ندوزو في التدخلات ديال التعقيبات نعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم السي جمال الوردي، في إطار التعقيب لما تبقى من حصة الفريق من الوقت الزمني.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال الوردي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم وعلى منهجيتكم الرامية إلى تقوية المنظومة المائية القائمة، والأكيد أنكم ستعملون على تعزيزها، انسجاما مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية للماء، كما لا تخفى عليكم أهمية هذه المادة الحيوية وارتباطها الوثيق بالأنشطة المعيشية والفلاحية والاقتصادية للمواطن، وتحقيق الأمن الغذائي لا يأتي إلا بتحقيق أمن مائي يحافظ على الثروة المائية ويعزز مواردها ويعمم استعمالها لتكون متاحة لكل المواطنين.

إننا نعتقد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن الإشكاليات في قطاع الماء المرتبطة بتدبير الإكراهات التي عطلت إنجاز الاستراتيجية الوطنية القطاعية الناجعة والراجعة إلى التموقع داخل الهندسة الحكومية السابقة، لذلك يجب علينا تجاوز هذه المرحلة ولنا الثقة فيكم، السيد الوزير، وفي وزارتكم وإلمامكم بالموضوع، حاملين بكل مسؤولية هذا الهم الوطني الذي يؤرقنا جميعا، وهو ما يتطلب مجهودا كبيرا للعمل بشكل استباقي على الحفاظ على أمننا المائي.

نثمن المنجزات المتواصلة لتعميم إيصال الماء الشروب إلى العالم القروي في إطار دعم برنامج فك العزلة، بحيث هناك مجهودات جبارة قامت بها مختلف الحكومات المتعاقبة لتعميم الشبكة، لكن توقف إنجاز المشاريع المائية التي أثرت بشكل كبير على استمرار إنجاز تعميم الماء الشروب، خصوصا في المغرب العميق والجبال والمناطق المائية.

كما أن استثمار المكتب الوطني للماء والكهرباء في قطاع الماء تأثر بالندرة التي عرفتها بعض المناطق مثل جهة مراكش-آسفي، إقليم الحوز، جهة الشرق، منطقة الشاوية، سوس-ماسة، كلميم-واد نون، درعة-تافيلالت، وإقليم الخميسات، جماعة سيدي علال البحراوي، وبالتالي نطالبكم بتسريع البرنامج التنموي المرتبط بهذا القطاع، كما ننوه بالمجهود المبذول في سبيل تطوير منظومات مياه الشرب، عبر إنشاء محطات لتحلية مياه البحر بمجموعة من المدن، انسجاما مع الخطة الوطنية لتطوير الإمداد المائي في بلادنا، بالرغم من التكاليف المادية المهمة التي يتطلبها إنجاز هته المحطات.

وفي نفس السياق، ندعو إلى ضرورة إنشاء سدود تلية، خاصة بالأقاليم التي ليست لها وجهة بحرية، مما سيمكن من تقوية الفرشة المائية لهاته الأقاليم ويوفر بشكل كافي حاجيات المواطنين من المياه الصالحة للشرب، وفقا للجودة والكمية المطلوبتين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما في إطار التعقيب لفريق التجمع الوطني للأحرار، نعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم السي عابد بادل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن ليس لها أثر كبير على إنجاز كل المشاريع الفلاحية المرتبطة بالفلاح الصغير والمتوسط، خاصة وأن بناء السدود الصغيرة والمتوسطة والتي ترتبط بشكل مباشر بالتنمية المحلية ضرورية، لأنها مرتبطة أساسا بتنمية العالم القروي وتوفير سبل التنمية فيه، عبر تقوية شبكة الري وتوريد الماشية، خصوصا في المناطق التي تسجل عجزا كبيرا، علما أن وزارة التجهيز والماء حددت في وقت سابق أكثر من 900 موقع لبناء هذه السدود الصغيرة، والتي تتوجه بشكل مباشر نحو تطوير أداء الفلاح الصغير والمتوسط وتأهيله عبر تعبئة المياه اللازمة في المناطق السقوية الصغيرة والمتوسطة لتأهيل الفلاحة الصغيرة وتغطية أفضل للمناطق الرعوية، عبر إيجاد نقط إضافية لتوريد الماشية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن وزارة الفلاحة والصيد البحري وأطرها، مشكورين، قدموا إمكانيات مهمة لدعم الفلاح الصغير والمتوسط والمقاولة الفلاحية الكبرى من أجل الاقتصاد في استغلال مياه السقي، عبر توفير كل آليات السقي بالتنقيط، واعتماد مختلف تدابير إعادة استعمال المياه والاقتصاد فيها، وتثمين مختلف الموارد المائية وتجديد قنوات الري وإصلاحها، عبر مشاريع استثمارية ضخمة، والتي عاقها عدم الانتهاء من بناء السدود في موعدها المحدد كسد "دار خروفة" بإقليم العرائش، بحيث أن الوزارة أنجزت مشروع التهيئة الهيدرو فلاحية لتطوير السقي وتوسيعه، مما أثر بشكل كثير على القطاع.

لذلك، السيد الوزير، نلتمس منكم التدخل العاجل لإطلاق هذا المشروع والعمل على مواصلة إنجاز مثل هذه الاستثمارات لإنجاح كل مخططاتنا، بما فيها "مخطط التسريع الصناعي" والمخطط السياحي، وخير مثال على ذلك جهة سوس-ماسة التي شهدت إنجاز مشروع تحلية مياه البحر، الذي باشرته وزارة الفلاحة، الذي لولاه لوقعت الكارثة، على أمل توسيع هذا النموذج على باقي الجهات المطلة على البحر، ونقترح عليكم جهة الدار البيضاء-سطات التي تعاني بدورها من نقص حاد في الموارد المائية، كما نلاحظ في منطقة أولاد حريز، أولاد زيان والمذاكرة وباقي إقليم برشيد خصوصا وإقليم بنسليمان عموما، والتي تعرف خصاصا كبيرا للحد من الفقر في الوسط القروي وضمان فلاحة مستدامة، وهو ما اشتغلت عليه الدعامة الثانية للمخطط الأخضر،

مما يفند كل الادعاءات والمزاعم المغرضة التي تحاول يائسة النيل من مخطط المغرب الأخضر، إذ أن صمود الفلاحة المغربية أمام توالي سنوات الجفاف ونجاحها في تحقيق الاكتفاء الذاتي راجع إلى نجاعة تدبير القطاع الفلاحي وتضحيات الفلاح المغربي وإلى كل الأطر التي تشتغل إلى جانبه في تحقيق هذه المنجزات، على أمل تسريع وثيرة إنجاز كل المشاريع المائية المبرمجة، حتى يتم استكمال كل المشاريع الفلاحية في وقتها.

وفي الأخير، فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن كل المنجزات المحققة ويؤكد على ضرورة تسريع وثيرة هذه التجهيزات لحماية الموارد المائية، لذلك فنجاح أي إستراتيجية وطنية للماء مرتبط أساسا بعدم هدر المزيد من الزمن في إقرار سياسة حكومية واضحة وشجاعة، تأخذ ضمن أولوياتها إنجاز ما تضمنه المخطط الوطني للماء في آجاله المبرمجة، وإلا سنخلف الموعد مع التاريخ، راجين من العلي القدير أن يرحمنا بنعمة الأمطار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب، الكلمة للسيد المستشار المحترم السي محمد بودس.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

إن بلادنا حققت مكاسب مهمة بنهجها لسياسة بناء السدود بفضل حكمة جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني قدس الله روحه، والتي بفضلها حققنا إنجازات نوعية، خصوصا في المجال الفلاحي، إلا أنها مع الأسف عرفت تراجعا كبيرا وتأخرا، بفعل تراجع الحكومة في فترة معينة على مواصلة بناء السدود التلية منها على الخصوص، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول ما حققته تلك الاستراتيجيات القطاعية الوطنية في شموليتها، خاصة وأن هذه الإستراتيجية تتقاطع مع استراتيجية وطنية أخرى كمخطط المغرب الأخضر والتسريع الصناعي والسياحي، مما يطرح سؤال مدى نجاح كل استراتيجية على حدة.

لذلك، يحق لنا كمغاربة أن نفتخر بمخطط المغرب الأخضر والنتائج الخرافية المتوصل إليها في مجال الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي الوطني في جل سلاسل الإنتاج.

يحق لنا أن نفتخر بمخطط "التسريع الصناعي" الذي جعلنا ولله الحمد أول دولة إفريقية مصدرة للسيارات، يحق لنا أن نفتخر بنتائج مخطط "أليوتيس" الذي ثمن منتوجات الصيد البحري وأهل القطاع لكي يلعب أدوارا رائدة في مجال التصدير والاستثمار.

إن توسيع قاعدة السدود ببلادنا أضحى أمرا بالغ الأهمية بالانسجام مع استراتيجية الجيل الأخضر وهو طموح بلادنا في مضاعفة الأمن الغذائي وتنويع الأنشطة الفلاحية وتوسيع قاعدة الإنتاج الفلاحي، مستحضرين في هذا الإطار تدخل جلالة الملك الذي أعطى تعليماته السامية لإعداد مخطط وطني مستعجل لإنجاز السدود من أجل تدارك الخصاص، وهو المشروع الذي تعثر بفعل مرحلة الفراغ الذي عاشه القطاع وبدء اشتغال الحكومة على تنزيله.

إن بناء السدود سيمكن من الحفاظ على مياه الأمطار، لأننا نضيع المليارات من الأمتار المكعبة منها نموذج إقليم "أسا الزاك" الذي عرف تساقطات مطرية مهمة نهاية الأسبوع المنصرم بعد سنوات من الجفاف، إلا أنها تبقى عرضة للضياع بسبب ضياع مياه الأودية، وخاصة وادي "الزاك" ووادي "درعة"، إضافة إلى غياب صيانة ومراقبة سد "تويزكي الرمث"، الذي عرف نسبة ملء مهمة، إلا أنه لم يتم تحيين معطياته على تطبيق مغرب السدود بسبب غياب المراقبة، الشيء نفسه بالنسبة لسد باب "لوطا" بإقليم تازة.

كلنا ثقة في الحكومة لمواصلة إنجاز مخطط إنجاز السدود بوثيرة أسرع، مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية التجهيزات المائية الحالية والتي منها ما يعرف أوضاعا صعبة بفعل ارتفاع نسب التوحل وبفعل تقادم البعض منها أيضا، حيث أن 14% منها له أكثر من 45 سنة و40% أكثر من 40 سنة بالنسبة للسدود الصغيرة والمتوسطة، مما يفرض على الحكومة تعبئة موارد مالية إضافية لتقوية صيانة هذه المنشآت ولإنجاز ما تضمنه المخطط الوطني في هذا الإطار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أشكركم، السيد الوزير، على ما جاء في جوابكم، وما سمعناه في الحقيقة أثلج صدرنا، ونتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح فيما تنوون إنجازه؛

ثانيا، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن عاليا ما تقوم به الحكومة

في هذا المجال، وبالمناسبة أود أن أشير كذلك إلى أنه بفضل السياسة الرشيدة التي دشنها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، فإن بلادنا حققت ولله الحمد نتائج جد إيجابية على مستوى تدبير الثروة المائية، لكن بالرغم من النتائج أو من المنجزات مازال قطاع الماء يعرف أو يواجه تحديات كبرى، خصوصا على مستوى الموارد المائية وعلى مستوى كذلك تعبئة هذه المياه.

فالمطلوب من الحكومة المزيد من العمل على تعبئة هذه المياه، خاصة مياه الأمطار، وذلك بتجمعها وتخزينها لكي تستفيد منها الأحواض المائية الأكثر تضررا، وأخص بالذكر حوض "غريس"، الموجود بجهة "درعة-تافيلالت" وخاصة بإقليم الرشيدية، هاذ الحوض المائي فمياه الأمطار المتهاطلة تذهب ضائعة في الصحاري وفي الفيافي، دون أن تستفيد منها 12 جماعة ترابية السيد الوزير، 12 جماعة ترابية تابعة لدائرة الريصاني ودائرة أرفود ما تتستفدشي نهائيا من هاذ المياه ديال الأمطار، هاذ 12 جماعة كتظم ما يزيد على 100 خطارة وكتسقي ما يزيد على 10.000 هكتار، الآن وضعية هاذ الخطرات المياه ديالها جفت بندرة أو قلة أو شح إن لم أقل انعدام تهاطل الأمطار بهذه المنطقة.

فلذلك آن الأوان، السيد الوزير، أن تفكروا وتقوموا في أقرب الآجال بإنجاز سدود تلية في منابع هذه الخطارات، أولا، لتغذية الفرشة المائية؛ ثانيا، لأهمية هذه الخطرات في ضمان العيش اليومي لهذه الساكنة وفي ضمان الاستقرار كذلك.

لذلك ألح، السيد الوزير، على هاذ الطلب، وهذا طلب ساكنة المنطقة أنقلها إليكم بصدق وأمانة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نرجعو من بعدها ماشي مشكل باقي عندكم.. الفريق ديال الأحرار باقي عندكم (un reliquat) بالنسبة للتعقيب، باقي عندكم 4 دقائق.. مرحبا.

تفضل السيد المستشار المحترم، ما تبقى لكم من سقف الزمن ديال الوقت ديالكم.

تفضلوا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

تيظهر لي استمعنا بإمعان للعرض ديال السيد الوزير مشكورا، وفي حقيقة الكلمة القوية اللي جات في هاذ العرض هو الأمن المائي، كنعرفو بأن الأمن المائي كرسو الدستور في الفصل 31 اللي تينص على حق المواطن في الولوج إلى الماء بجودة مقبولة.

حقيقة الدراسات حول هذا الموضوع ديال الأمن المائي هي دراسات كثيرة، وشخصت الوضعية اللي كيعيشها المغرب واللي غادي يعيشها، على ضوئها تدارت هذه الاستراتيجية ديال الماء، وحقيقة هذه الإستراتيجية فيها مخارج مقبولة ومناسبة، اليوم اللي مهم هو، أولا، نواكبو هذه الاستيراتيجية بدراسة النجاعة، خصنا نراقبوها مرة مرة نديرو التقييم ديالها، على حقيتاش هذه الإستراتيجية من بين الشروط ديالها والأساسيات فيها هو العدالة المجالية، خص جميع المناطق في المغرب وجميع السكان خصهم يستافدو في الحق ديالهم من الماء.

وحقيقة أنا هنايا بغيت نفتح واحد القوس باش نهضر على الجهة ديال سوس-ماسة وعلى البرنامج ديال بناء واحد المجموعة من السدود، وخاصة السدود الكبرى لأن كنعرفو السدود الصغرى والسدود التلية راه فيها شوية ديال المشاكل المرتبطة بالأوحال إلى آخره، هذه الجهة ديال سوس هي اليوم اللي هي جهة معروفة بالإنتاج ديالها ومعروفة بالصادرات ديالها بالخصوص الفلاحية، كتعاني واحد المشكل ومشكل كبير فيما يتعلق بالماء.

صحيح كاينة هذه المحطة ديال التحلية اللي باقي ما بداتشاي، ولكن كيفما كان الحال غادي تخفف، ولكن ما غاديشاي تحل المشكل ديال الماء اللي تتعرفو هذه الجهة، وبالتالي احنا تنطالبو والفلاحين والسكان في هذه الجهة كيطالبو الحكومة أنه تعطي واحد الأهمية قصوى لهذه الجهة، خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية المائية الأساسية اللي هي السدود.

الخلاصة والمهم هذا المشكل ديال الماء وهذه الاستراتيجية ديال الماء تبيان ليا بحال اللي قال السيد الوزير راه كتهم الجميع، كتهمنا احنا في المؤسسة التشريعية لأنه واحد من المشاكل ديال هذا الماء أنه ما كاينش واحد الأجرأة ديال القوانين اللي تتعلق بالماء، احنا في المؤسسة التشريعية كيظهر لي احنا مستعدين باش نواكبو الحكومة في أي قانون يتعلق بهذا الموضوع.

طبعا، الموضوع أيضا كيهم المستهلكين ديال الماء اللي هوما المواطنين، واللي هوما الفاعلين الاقتصاديين والفلاحين، خص الجميع يساهم من جانبه في حماية هذا المنتوج الأساسي لحياة المواطن، لأنه بحال اللي قالت الدراسات اللي كانت في هذا الموضوع، الحيز ديال الاستهلاك الشخصي ديال الماء راه انخفض من 2500 لتر مكعب في الستينات، اليوم وصل لـ 650 لتر مكعب للفرد ويمكن يوصل لـ 500 لتر مكعب من هنا لواحد 4 سنوات أو 5 سنوات، إذن هذه المسؤولية ديال الحفاظ على هذه المادة هي مسؤولية مشتركة ديال الجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تبارك الله عليك في احترام الوقت.

دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للسيد المستشار المحترم السي محمد حلمي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على المعطيات التي تفضلتم بعرضها بشأن السياسات الحكومية في مجال الماء والكفيلة بمواجهة الصعوبات الكبرى والتحديات الخطيرة التي تعرفها البلاد بسبب نقص المياه.

وإذ نعبر لكم، السيد الوزير، عن ارتياحنا باسم الفريق الاستقلالي لحرصكم على تنزيل التوجيهات الملكية السامية بجعل الماء من بين الأولويات، فاسمحوا لي أن ننقل لكم العديد من الإشكاليات التي تعرفها أقاليم جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وعلى الخصوص مدينة وزان.

من المفارقات، السيد الوزير، المؤسفة أن إقليم وزان بالرغم بوجوده بين سدين، سد الوحدة وسد واد المخازن، فإن جل جماعات ودواوير إقليم وزان تعاني من نقص حاد في هذه المادة، وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول مآل العديد من المشاريع بالإقليم، ومنها على وجه الخصوص مشروع ربط دواوير جماعة سيدي رضوان بالماء الصالح للشرب، فبعد إنجاز الشطر الأول من الاتفاقية مع ما شاهدناه من اختلالات يتحمل فيها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب المسؤولية، تفاجئنا بتوقف إنجاز الشطر الثاني من المشروع، بالرغم من أن الساكنة انخرطت بقوة في أداء المساهمات.

السيد الوزير،

أيضا، لدينا استفسار حول بعض المشاريع التي برمجت بإقليم وزان، ومنها سد "القشاشدة" بجماعة زومي؛ ما هو السبب في تأخيره؟

السيد الوزير،

لدينا كامل الثقة في كفاءتكم وقدرتكم على تدبير هذا القطاع الحيوي المهم وتنفيذ مختلف البرامج، بما يساهم في تعزيز وتثمين وتطوير العرض المائي ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد المستشار السي عبد اللطيف الأنصاري دائما في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على الأجوبة اللي اعطيتونا قبل قليل والمعطيات المهمة، والحق في الماء يبقى من الحقوق التي يضمنها دستور المملكة، كما أنه من الأهداف الكبرى التي تم تسطيرها في البرنامج الحكومي، وإن كنا نشيد بالبرامج الخلاقة المعلن عنها إلى حدود الآن في قطاع الماء، فمن المسؤولية أيضا أن نؤكد على أن السياسة القوية والدينامية التي نهجتها بلادنا في مجال الماء منذ الاستقلال والتي أبانت عن نجاعتها بفضل الرؤية المتبصرة للمغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه، وأيضا المقاربة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فإن استدامة منافع هذه السياسة أضحى يواجه صعوبات كبرى بسبب النقص الحاد الذي تشهده العديد من جهات المملكة، وخصوصا جهة درعة-تافيلالت، التي تعيش أزمة مائية خانقة مع الارتفاع الشديد لدرجة الحرارة وتأخر الأمطار وتضرر الفرشة المائية بسبب الاستنزاف الخطير للماء الموجه للسقي الفلاحي، خصوصا بأقاليم الرشيدية، زاكورة وورزازات، مما دفع السلطات الإقليمية في بعض الحالات إلى التزويد الضروري بالماء الشروب عبر الصهاريج المتنقلة.

السيد الوزير المحترم،

إن الفريق الاستقلالي من خلال طرحه لهذا السؤال يدق ناقوس الخطر حول مستقبل الجهة فيما يخص الماء الصالح للشرب، لأن السنوات المقبلة يمكن أن تكون كارثية - لا قدر الله - في حالة استمرار استنزاف الفرشة المائية بسبب السقي غير المعقلن للضيعات الفلاحية، والتي ألحقت ضررا كبيرا بالحوض المائي لكير-زيز-غريس.

إننا على يقين تام، السيد الوزير، في قدرتكم على الترجمة الفعلية والحقيقية للالتزامات والتعهدات المعلنة، خصوصا ما يرتبط بمواصلة تشييد السدود التلية، ونثمن عاليا ما أعلنتموه قبل قليل من 120 سد تلي مبرمج، وأيضا السدود الصغرى والمتوسطة والكبرى بأقاليم الجهة.

أيضا، العمل على تسريع بإعداد "المخطط الوطني للماء" والعمل على تدقيقه وعرضه على "المجلس الأعلى للماء والمناخ"، بالإضافة إلى التدبير التوقعي الاستباقي لمواجهة الفيضانات من خلال الإسراع بإعداد مخطط وطني للحماية من الفيضانات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية،

الكلمة للسيد رئيس الفريق.

تفضل السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

في الحقيقة أن مشكل الماء لا يكفي الحديث عن الماء في جزء بسيط من الزمن، بقدر ما أن الماء أصبح معضلة عالمية وأكثر من معضلة، بل خطر يهدد ساكنة العالم، فعلا والحمد لله في بلادنا لدينا الآن رؤية واضحة، بفضل السياسة الحكومية المتبعة حاليا والتي هي جزء من التوجهات الملكية السامية في إطار النموذج التنموي.

السيد الوزير،

قد أحطتم في جوابكم اللي كان شافيا وسلطتم الأضواء على عدة مشاريع، لنا الثقة الكبيرة والكاملة في عمل حكومتكم وفي شخصكم، لأننا نعرف مدى الجدية التي تعملون بها رفقة مجموعة أو مكونات الحكومة.

السيد الوزير،

إقليم تاونات لا يشكل استثناء بخصوص شح أو الجفاف وقلة الأمطار، فلنا يقين أن هذا الإقليم الذي يحظى بخمس سدود، خمس سدود، وساكنته تعاني من العطش فشيء لا يقبله العقل السليم، شيء غير مقبول اليوم أن نجد إقليم فيه 5 السدود موزعة في أرجائه ولنا سد آخر في طريق الإنجاز سد "سيدي عبو"، فلنا يقين كبير في مجهوداتكم والمجهودات المبذولة حاليا من طرف السلطة الإقليمية مشكورة في هاذ المجال، فهاذ الأثناء اللي تنجبدو تاونات فتنجبدو السلطة الإقليمية والحرص ديالها على تزويد الدواوير الكثيرة والكبيرة بحيث 49 جماعة راه جلها تعاني من الماء، هاذ 49 راه إقليم شاسع، فنتمنى ولنا يقين وساكنة هذه المنطقة لها يقين تام في مجهوداتكم والبرنامج الحكومي الذي صادقنا عليه، فلنا يقين من تخفيف من معاناة هاذ الإقليم بمجهوداتكم وتضافر جهود العمل الحكومي للتخفيف من هاذ المعاناة، سيما وأن الفرشة المائية غنية والسدود متوفرة فلا ينقصنا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا سيدي راه كاين عندنا شي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق، تبارك الله عليكم نعم السي.

باقي واحد السقف زمني لحزب الأصالة والمعاصرة للفريق، سقف زمني 4 دقائق.

تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

علاوة على ما قاله زميلي في فريق الأصالة والمعاصرة، أود أن أضيف وأن أطلب من الحكومة، السيد الوزير المحترم، التوجه نحو المزيد من الموارد غير التقليدية التي مازالت بلادنا للأسف متأخرة في هذا المجال، الذي أصبح يمثل إجابة صريحة لإشكالية الندرة، خاصة من خلال اللجوء إلى تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها، وتثمين مياه الأمطار عبر تجميعها والاستفادة منها والقيام بحملات للتحسيس والتوعية في هذا الشأن.

في هذا الصدد ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى:

تفعيل، أولا، توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي دعا إلى ضرورة إعادة استعمال المياه المستعملة من أجل الري في حدود نسبة 30% في أفق 2020 والإسراع بخفض الاستهلاك بنسبة 30% من قطاعات الصناعة والسياحة والإدارات ووضع برامج للتحكم في الطلب واقتصاد الماء وتعزيز برامج التحسيس والإعلام وملاءمة برامج التربية والتكوين مع تحديات قطاع الماء؛

ثانيا، نطالبكم، السيد الوزير المحترم، كذلك بضرورة النهوض بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الماء وتطوير نموذجا للتدبير العادل والمستدام اقتصاديا لقطاع الماء؛

ثالثا، يتعين بالموازاة مع ذلك تكثيف عملية التنقيب والبحث على الموارد المائية الجوفية من أجل استكشاف مختلف الفرشات المائية السطحية والعميقة على الصعيد الوطني لمواجهة الخصاص في مجال التزويد بالماء الصالح للشرب، خصوصا في الوسط القروي، مع اتخاذ كافة التدابير الرامية إلى عقلنة استعمال المخزون المائي الجوفي وحمايته من كل أشكال الاستنزاف؛

رابعا وأخيرا، العمل على توطيد التضامن المجالي في توزيع الموارد المائية عبر تحويل المياه من الأحواض الشمالية الغربية التي تعرف

فائضا، على الأحواض الجنوبية التي تعرف عجزا.

من الواضح أن جهات المملكة تعيش حالة من الاختلال البين من حيث حجم التساقطات المطرية المسجلة التي تتفاوت كميتها من منطقة إلى أخرى وكذا الموارد المائية المخزنة في السدود، مما يؤثر سلبا على تفعيل مخططات الدولة الرامية إلى النهوض بالقطاعات الاقتصادية وبوضعية القطاع الفلاحي بشكل خاص وعصرنة أدوات وآليات اشتغالها.

كما أن منطق العدل والإنصاف وضمان الحق في الاستفادة من الثروات الوطنية بالتساوي يفرض قبل التفكير في بناء منشأة مائية التهيء لتوفير كل الشروط والوسائل الضرورية للتوزيع العادل لمواردها خاصة لمناطق سافلة السدود التي ستتضرر بشكل واضح، وذلك عبر تجهيزها بقنوات للري على طول الأودية، ضمانا لاستمرارية استفادة هذه المناطق من هذه المادة الحيوية من جهة، وتحقيق الفلسفة التي جاءت بها سياسة السدود، وهي تعبئة المياه لتوزيعها بشكل عادل من جهة أخرى.

أود كذلك أن أزكي ما قاله زميلي المستشار المحترم السي اللبار على ما قاله على إقليم تاونات، ولكن احتراما للوقت أنا فقط أزكي ما قاله، ونحن نعيش كل هذه الصعوبات كذلك في إقليم تاونات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة دائما في إطار التعقيب للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

في إطار التفاعل مع جوابكم بخصوص تحديات وإشكاليات وإكراهات السياسة المائية ببلادنا، نود في الفريق الحركي تسجيل بعض الملاحظات المعززة باقتراحات كما يلي:

أولا، لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أن عددا من مناطق المملكة تعيش أزمة مائية حادة، خاصة في الجنوب الشرقي وأقاليم الجهة الشرقية وغيرها كنتيجة حتمية لشح التساقطات وواقع الجفاف وتداعيات التغيرات المناخية، وهي وضعية تستدعي بلورة مخطط استراتيجي للحد من آثار هذه الظاهرة البنيوية، بدل المقاربة الظرفية المبنية على البرنامج الاستعجالي بتدخلاته المرحلية المحدودة الآثار والفعالية، وهذا المخطط هو ما كنا ننتظر من الحكومة أن تحدد معالمه وآليات تنزيله وتمويله من أجل سياسة مائية، في أفق مستقبلي يوفر الأمن المائي ببلادنا، خصوصا في ظل وجود دراسات تتحدث عن أزمة حادة ستعرفها بلادنا في هذه المادة الحيوية في العقود المقبلة.

لكن، للأسف لم نسجل ذلك في مضامين البرنامج الحكومي ولا في أرقام مشروع القانون المالي لسنة 2022.

كما كنا ومازلنا نتطلع، السيد الوزير، إلى أن تكشف الحكومة عن السبل والتدابير العملية المتخذة لمواصلة تفعيل الاستراتيجيات والبرامج والسياسات المائية الموروثة عن الحكومة السابقة، كالمخطط الوطني للماء 2020-2050 والبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، والتي سطرت بتوجيهات حكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كما نتطلع إلى الكشف عن مشاريع السدود الجديدة التي تعتزم الحكومة الحالية إنشاءها كإضافة لبرنامج السدود الكبرى والمتوسطة والصغرى المعلن عنها في البرنامج الحكومي أو في المرحلة السابقة؛

ثانيا، نجدد التأكيد على ضرورة وأهمية مراجعة أرقام البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب بالأرقام المعلن عنها المتمثلة في 95%، واحنا كنشكركم، السيد الوزير، اليوم الجواب ديالكم ولأول مرة تنسمعو الصراحة ديالكم، لأن تعاقبو على هذه الوزارة واحد العدد ديال الوزراء ولكن كانو كيقولو لينا هنا طرحنا عدد ديال الأسئلة الشفهية كيقولو لنا دائما 95%، 97% وكنقولو لهم أودي هاذ الشي راه ما كاينش، اليوم اعطيتينا الصراحة بأن فعلا العالم القروي يالاه عندو 40% ولا ما كايناش، إذا جينا نحسبو 95% ذاك الشي اللي واصل للمراكز ولا للجماعات ولا المقرات ديال الجماعة، راه الناس باقيين في الدواوير، احنا راه كلنا الإخوان، لا المستشارات ولا المستشارين جايين من البادية ومن العروبية وكيعرفو، إذا ما عندوش كاع ساكن في المدينة كيخرج للعروبية، راه النافورات اللي درنا وهذا مجهود كبير تدار ماشي نكروه، راه المجهود تدار كبير، ولكن حتى هاذوك النافورات نهار فيهم الماء نهار ما فيهمش، وحتى هاذوك النافورات راه كاين اللي باقي تيمشي يجيب الماء من هاذيك النافورة بـ 3 كلم، 4 كلم وفين هي هذه السياسة المائية السيد الوزير؟

راه الملاءمة مع المدن راه ما كايناش نهائيا، دبا هذاك السيد اللي في المركز يدخل شي مكانة ولا شي (compteur) ديال الماء راه تيطلبوه أثمنة خيالية، السيد الوزير، ونشكرك كذلك على أنك جبدتي إقليم آسفي وجبدتي آسفي لأن كاينة فيه محطة المعالجة ولا محطة تحلية المياه، هذا نشكرك عليه، لأن في الأسابيع الفارطة كنا كنقولو لك هاذ الناس واش باقي باغي يعطيونا الماء لآسفي ولا ما بقاش غادي يعطيونا الماء، لأن البراج كان خوا وراه انتوما توصلتو في المواقع الاجتماعية واسميتو بواحد العدد ديال المسائل لأن حتى الناس باقي الآن ديور ديال

آسفي باقي تيشربو واحد (le goût) ديال أسميتو..

كذلك، السيد الوزير، احنا من هذا المنبر هذا اعطينا واحد العدد ديال الأسئلة الشفهية، دبا آسفي كنجيبو له الماء على 160 كلم وحداه واد تانسيفت اللي كيخوي الملايير ديال المياه في البحر، 30 كلم، ما كايناش 30 كلم على آسفي وتنجيبو دبا الماء لآسفي بـ 160 كلم خاص واحد.. وهنا طلبنا واحد العدد باش نديرو سد على واد تانسيفت لأن واحد العدد ديال المياه اللي هي ترمى في البحر كتفوت الملايير ديال الأمتار المكعبة؛

ثالثا، أمام هذه الوضعية لابد، السيد الوزير، من رفع وثيرة استثمار واستعمال الموارد المائية البديلة من غير التقليدية عبر تعميم تقنية تحلية مياه البحر، وهذا هو اللي جا في الجواب ديالكم السيد الوزير؛

رابعا، نعتبر في الفريق الحركي أيضا أن المدخل الأساسي لإرساء حكامة مائية هو بلورة مخطط عملي للتضامن المائي بين الجهات ووضع مخطط جهوي لإدارة الموارد المائية على مستوى كل جهة، استحضارا للخصوصيات الطبيعية والجيولوجية لكل جهة دون أن ننسى..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في إطار التعقيب دائما الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبوبكر عبيد:

السيد الرئيس،

شكرا، السيد الوزير، على صراحتكم وعلى إلمامكم بهذا الموضوع.

في البداية، نحن نثمن المخطط الوطني للماء المقدم من طرف صاحب الجلالة نصره الله وأيده وكذلك اللقاء الهام، والذي سبق لجلالته أن ترأسه وأعطى تعليماته السامية لتشييد المزيد من السدود حتى متم 2027، وباستثمارات ضخمة لضمان الأمن الغذائي للأجيال القادمة.

السيد الوزير،

نعلم جيدا أن الفلاحة هي القطاع الأساسي لنمو الاقتصاد وتشغيل اليد العاملة، لكنها تستهلك حوالي 80 إلى 85% من الموارد المائية، والسؤال الذي أصبح يفرض نفسه: لماذا لا تفكرون وأنه بتنسيق مع وزارة الفلاحة لوضع حد لكل الزراعات التي تستنزف الكثير من المياه والتي يشتكي أصحابها من ضعف مدخولها أو انعدامه؟

أعطيكم مثلا، السيد الوزير، مثلا في البطيخ الأحمر أي الدلاح بعض المرات تنلقاوه مليوح في الطريق ما كاينش اللي تيشريه.

السيد الوزير،

نحن مع الأمن الغذائي وتوفيره لكل المغاربة، لكن لم يعد مقبولا أن يتم استنزاف الثروة المائية بهذا الشكل وأحيانا تحت يافطة التصدير أو أي غطاء آخر.

السيد الوزير،

نحن لا نحملكم المسؤولية في هذا النقص الذي تعرفه بلادنا في المياه، لأنه وفرتها تبقى رهينة بالتقلبات المناخية وبوفرة المياه، والله يرحمنا، ولكن، السيد الوزير، نحملكم المسؤولية أن تعملوا كل ما في وسعكم للحفاظ على هذه المادة الحيوية وضبط كل من يحاول المساس بها وإيصالها لكل المحرومين الذين عانوا من ندرة المياه، حيث لا ننكر أن الدولة عملت كل مجهوداتها لإيصال الماء الصالح للشرب، لكن مازالت العديد من المداشر تعاني من العطش ومازال هناك عمل يستوجب القيام به كما جاء على لسان من سبقوني.

أما عن التدبير للأحواض المائية فالعديد من المناطق مازالت تشكو من عدم إنصافها في توزيع المياه وعدم تمكن الساكنة من الاستفادة من السقي أو من الماء الصالح للشرب، كما جاء في تدخل الأخ اللي من تاونات اللي جوج السدود اللي حداها ولكن السكان المجاورين يعانون العطش.

هناك من يتحدث عن ضياع الكثير من المياه السطحية في اتجاه البحر، فهل فكرتم، السيد الوزير، في إصلاح هذه الوضعية؟

وهناك تعثر كبير في عملية تحلية مياه البحر، فهل عملت الحكومة على تدارك الموقف والتفكير جيدا في مجال تصحيح هاته الوضعية؟

إن هذه العملية، السيد الوزير، بالطبع تتطلب مجهودات جبارة وتكاليف باهظة، لكن حان الوقت للانخراط فيها بطريقة استعجالية في هذه العملية، مع إيجاد صيغة مناسبة للاعتماد على الطاقات المتجددة لتخفيض التكلفة.

هناك ملاحظة لابد أن أدلي بها، السيد الوزير، هل عملتم على استكشاف إمكانيات البلاد من المياه الجوفية كما جاء في جوابكم لرصدها للأجيال القادمة؟

في الأخير، السيد الوزير، ندق ناقوس الخطر لما تتعرض بعض الأودية التي تعتبر مزود رئيسي للعديد من المساحات ومن القرى، وكمثال على ذلك واد ملوية الذي سبق وأن ذكرتم لم يعد في طاقته الاستيعابية سوى 12% وسد المسيرة الذي لم يصل ولا يصل حتى إلى 9%.

ولهذا، السيد الوزير، من هذا المنبر نسائلكم ونتمنى أن تكون آذانا" صاغية للحد من هذا الاستنزاف.

بقي أن أسائلكم، السيد الوزير، وكما جاء على لسان المتدخل السابق عن جودة المياه في إقليم آسفي وأن جميع السكان يشتكون من

هذه المادة الحيوية، التي أصبح طعمها ما عرفتش هاذ الطعم ديالها كيفاش داير، مر، ما عرفتش كيفاش داير، ولكن رغم ذلك المسؤولين يطمئنونهم ويطمئنوننا وأنا واحد من سكان هذه المدينة بأن جودتها عالية.

لهذا نلتمس منكم، السيد الوزير، أن تشكلوا لجنة تحقيق واسعة للوقوف على كل مكامن الخلل.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

أولت بلادنا منذ حصولها على الاستقلال أهمية خاصة للماء، ونهجت في إطار ذلك سياسة حكيمة وذكية، سميت بـ"سياسة السدود"، لذلك فإن من المعالم الكبرى لمنجزات المغفور له الحسن الثاني هو السياسة المائية التي نهجتها بلادنا، وهي عينها التي عرفت مع جلالة الملك محمد السادس تحولا نوعيا، عكس المكانة التي يوليها جلالته للأمن المائي على الخصوص وللأمن الغذائي عموما، ومن ذلك خطاب جلالته السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية.

السيد الرئيس،

نثمن عاليا جواب السيد وزير التجهيز والماء، والذي يعكس إلماما عميقا بهذا الملف الإستراتيجي، الذي يستوجب عناية خاصة وإجراءات ذات أولوية، باعتباره شديد الصلة بالسيادة الوطنية وبالأمن الغذائي الوطني، سيما أمام التحديات التي تواجه تزود العديد من المناطق ببلادنا بشكل دائم ومنتظم وآمن بالماء.

السيد الوزير،

إذا كانت الإستراتيجية الوطنية للماء التي تم وضعها سنة 2009 بتوجيهات من جلالة الملك محمد السادس، قد استندت إلى ركائز مهمة من أبرزها: تدبير العرض، تدبير الطلب، حماية الفرشة المائية، ولما كان قانون الماء 36.15 إطارا تشريعيا جد متقدم، فإن التحديات التي تواجه تدبير بلادنا لهذه الثروة كثيرة ومتعددة، التي وإن كانت تحتاج لتدخل الدولة بكل مؤسساتها، فإنها قبل كل ذلك بحاجة إلى تعميق الوعي الثقافي بإشكالية الماء، وذلك في أفق جعل المواطن شريك إستراتيجي بترشيد وحسن استهلاك الماء.

يهمنا إذن في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نتوجه اليوم وفي هذه اللحظة بالذات إلى المواطن والمواطنة، ندعوهم إلى حسن استعمال الماء والمحافظة عليه وإلى تذكيرهم بأن مناطق عدة في بلادنا مازالت تواجه شحا في المياه ومشاكل حقيقية في التزود به، خصوصا خلال فصل الصيف.

السيد الرئيس،

يمنحنا الحديث عن إشكالية الماء التي تواجه بلادنا فرصة استثنائية لإعادة طرح موضوع العدالة في أبعادها المتعددة.

صحيح أن الماء موضوع وطني يجب أن يظل موضوع إجماع وتضافر مجهودات الجميع، لكن صحيح أيضا أن العديد من المؤشرات تؤكد أن مطلب العدالة ينسحب كذلك على تدبير الماء.

نعتبر أنه من اللازم تحقيق العدالة والإنصاف الآن فيما يتعلق بالربط بالشبكة في العالم القروي وتبسيط المساطر الإدارية أمام المواطنين للقيام بذلك وكذلك مراجعة المبالغ المالية المرتفعة التي يتطلب منهم دفعها للاستفادة من ذلك الربط، وهو الأمر الذي لن يتم دون توزيع عادل للاستثمار العمومي في قطاع الماء ما بين مختلف الجهات وما بين العالم الحضري والقروي.

السيد الرئيس،

إننا إذ نثمن عاليا رؤية الحكومة لإعطاء دينامية جديدة لقطاع التجهيز والماء ولا يساورنا شك في أن السيد الوزير، بما هو مشهود له من كفاءة عالية ومعرفة عميقة بالملفات، سوف يعمل على التسريع في تنفيذ المخطط الوطني للماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، خصوصا وأن الأهداف التي يتضمنها هذا البرنامج هي محط إجماع وطني وعناية خاصة من لدن جلالة الملك حفظه الله، كما أن التقلبات المناخية أصبحت تفرض على بلادنا الإسراع في تنفيذ ذلك البرنامج والسهر على التجاوب مع المطالب العادلة والمشروعة للساكنة في العديد من الأقاليم، التي تعرف نقصا حادا في الماء، خصوصا في فصل الصيف، وهو الأمر الذي يؤدي إلى احتجاجات في العديد من المدن، لذلك فإن توفير الماء هو أيضا ملمح من ملامح الاستقرار والسلم الاجتماعي.

السيد الرئيس،

لا خلاف حول أن بلادنا تواجه إشكاليات حقيقية في تدبير الماء، وهي الإشكاليات التي عرتها تقارير ووثائق مهمة، من أبرزها تقرير لجنة النموذج التنموي وأيضا تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وغيرها.

لكل ذلك، فإن الإشكاليات معروفة والتحديات واضحة، وجواب السيد الوزير أمامنا اليوم يؤكد وبكل صراحة وعيه بهذه الإشكالية، يبقى فقط أن تتضافر جهود جميع الفاعلين في تقديم أجوبة على

تلك الإشكاليات، بما يلبي مطالب الساكنة ويحقق مطالب العدالة والإنصاف في الاستفادة من الماء، سيما المناطق المصنفة أكثر فقرا في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

لقد اتخذ المغرب سياسة عمومية مائية تعتبر ناجحة بشكل كبير، من خلال الاستثمار العمومي في سياسة السدود التي أبدعها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، منذ ستينيات القرن الماضي كرؤية استراتيجية للحفاظ على هذا العنصر الحيوي وتوظيفه كأداة لتحقيق التنمية الفلاحية، بالاعتماد على السقي وتوفير الماء الصالح للشرب وكذا المخطط الوطني بتوجيهات من صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

غير أن توالي سنوات الجفاف والاستهلاك غير المعقلن للماء أثر على الفرشة المائية الوطنية، بما أصبح معه إشكالية ندرة المياه مشكلا قائما، حيث أصبحت المنظومة المائية غير قادرة على سد الحاجيات على المستوى الوطني بنسب متفاوتة من منطقة إلى أخرى، خاصة في الجنوب والمنطقة الشرقية، حيث تشير العديد من التقارير الدولية والوطنية إلى تزايد العجز المائي المغربي بشكل مقلق خلال السنوات الأخيرة، وأبرز تقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO[1]) إشكالية ندرة المياه في شمال إفريقيا وارتباطها بإمكانية المس بالاستقرار المجتمعي في السنوات المقبلة، إن لم يتم تدارك استفحال هذه الظاهرة.

كما أوصى التقرير بضرورة الإسراع في إيجاد حلول سريعة في تدبير الموارد المائية لأن أي تجاهل مستقبلي سيكلف المغرب خسائر اقتصادية تقدر بـ 6 إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى ضرورة بلورة مقاربة حكومية شاملة لمعالجة أزمة الندرة المائية من خلال:

أولا، تعزيز حكامة تدبير قطاع الماء بإيجاد حلول عملية لمشاكل السدود التي تعاني من الوحل والتبخر، الذي يضيع على المغرب سنويا 70 مليار متر مكعب من الموارد المائية؛

ثانيا، استكشاف المياه الجوفية من أجل تعبئة موارد مائية جديدة؛

ثالثا، إنجاز محطات لتحلية مياه البحر لتنضاف إلى المحطات المتواجدة والمبرمجة مع تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، غير أن تكلفة تحلية مياه البحر تبقى عائقا بسبب ارتفاع تكلفتها مقارنة مع الوسائل التقليدية، وهو ما ينبغي التعامل معه عبر تخفيض هذه التكلفة لتتماشى مع إمكانية الفلاحين، ولا تؤثر على تنافسية المقاولات الفلاحية خاصة المصدرة؛

الاعتماد على تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ومعالجتها؛

مواصلة أوراش مشاريع الطاقة الشمسية والريحية وتطوير قوانين تدبير الملك الوطني للماء؛

بالإضافة إلى النجاعة الطاقة وسياسة بناء السدود، دون إغفال تفعيل المجلس الوطني للماء.

كما ندعو إلى ضرورة إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية، وإشراك الكفاءات العلمية والميدانية التي تشتغل في قطاع التنمية والبيئة عند إعداد السياسة العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الوزير المحترم،

بذلت بلادنا مجهودات جبارة بنهجها سياسة بناء السدود وانخراطها خلال السنوات الأخيرة في إستراتيجية تحلية مياه البحر، وهو ما جنبها الأسوأ، رغم تكلفتها الباهظة، لكن مازالت العديد من المناطق تعرف نقصا كبيرا على مستوى الماء الصالح للشرب، وخاصة خلال فصل الصيف وفترات الجفاف، وبالتالي حرمان ساكنتها من حقها الدستوري في الحصول على الماء المنصوص عليه في الفصل 31 من الدستور.

وعلاوة على التغييرات المناخية، فمرد إشكال الماء الصالح للشرب بهذه المناطق، يرجع بالخصوص إلى ضعف الحكامة في تدبير الماء وضعف النجاعة في استخدامه في الزراعة والاستغلال المفرط لاحتياطات المياه الجوفية، فمن غير المعقول أن يخرج المواطنون في مسيرات احتجاجية طلبا للماء الصالح للشرب، وهم يقطنون على بعد كيلومترات قليلة من السدود، كما هو الشأن بالنسبة لساكنة تاونات المتاخمة لأكبر سد في البلاد.

ومن غير المنطقي أن نشتكي من استنزاف الفرشة المائية، بينما

[1] **F**ood and **A**griculture **O**rganization

توجد الآلاف من الآبار الخاصة داخل المساكن منها فيلات، دور بالمدينة القديمة ورياض وإقامات سكنية وحمامات وأماكن غسل السيارات إلى آخره.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الإتحاد المغربي للشغل، ونحن نعي صعوبة التحديات التي تواجه بلادنا في ظل تراجع المخزون المائي وارتفاع الطلب على هذه المادة الحيوية، نؤكد على حتمية اعتماد مقاربة حازمة في عقلنة ونجاعة تدبير المياه، مع ضمان التقائية البرامج الحكومية بين مختلف المتدخلين باتخاذ مجموعة من الإجراءات المستعجلة، على سبيل المثال لا للحصر:

- الإسراع بإصدار جميع النصوص التنظيمية لقانون الماء وضمان تفعيلها على أرض الواقع؛

- تعزيز وتقوية دور شرطة المياه وضمان استقلاليتها حتى تمارس فعليا صلاحيتها في التصدي لكل أشكال الإفراط والاستغلال غير المشروع للمياه؛

- تحويل الفائض المائي ببعض الأحواض المائية للمناطق التي تعاني من الخصاص، وبالتالي نكون قد حققنا التضامن والعدالة المائية بين جميع الجهات؛

- فرض إجبارية السقي الموضعي أو بالتنقيط في القطاع الفلاحي؛

- بناء محطات لمعالجة المياه المستعملة لسقي الحدائق العمومية بالمدن عوض سقيها بالماء الصالح؛

- الرفع من وثيرة تحلية المياه البحر التي تبقى الخيار الاستراتيجي للرفع من المخزون المائي للبلاد؛

- مواصلة سياسة بناء السدود ومعالجة إشكالية تراجع قدرة تخزين السدود؛

- الرفع من حصة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار لبسط التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

نشكرك، السيد الوزير، على جوابكم، إلا أنه من اللازم التأكيد على مجموعة من القضايا الشائكة المرتبطة بتدبير الثروة المائية.

أولا، مازلنا في حاجة إلى الاستثمار في البنيات التحتية الهيدرولوجية لتعبئة الرصيد المرتب على التساقطات خلال السنوات الممطرة، حيث مليارات الأمتار المكعبة تضيع في البحر، تمثل ثلثين من التساقطات المطرية؛

ثانيا، الاستثمار في معالجة إشكالية حقينة السدود، يعني نسب الملء بالأوحال مرتفعة جدا، ما بين تقريبا 40% إلى 60% إلا ما كانش أكثر السيد الوزير؛

ثالثا، عقلنة وترشيد استهلاك الماء في القطاعات الفلاحية والصناعية ومراجعة معايير تدابير الاحتياطات الإستراتيجية من الماء؛

رابعا، مواجهة خطر ندرة المياه ببعض الجهات وتراجع التساقطات سنويا، كما يقتضي تطوير تقنيات تعبئة المياه الجوفية وتحلية مياه البحر؛

خامسا، مراجعة نظام التسعيرة، سواء في مجال السقي الفلاحي أو الماء الموجه للاستهلاك المنزلي.

هناك شكاوي كثيرة، السيد الوزير..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

في إطار إطلاق إستراتيجية إنشاء خمسة سدود في كل سنة بغلاف 17 مليار درهم، إلا أن إنجاز هذه المشاريع قد اعترته عدة اختلالات، بالنظر إلى عدم احترام المعايير التقنية وخاصة فيما يتعلق بعدم احترام الحيز الزمني المخصص للدراسات، مما سيكون له تداعيات خطيرة على سلامة السدود ببلادنا.

ونفس الإشكاليات نسقطها على محطات تحلية المياه بمجموعة من الأقاليم، والتي عرفت مجموعة من الاختلالات والأعطاب، رغم حداثة عهدها بسبب عدم الانضباط للمعايير التقنية وغياب المراقبة والمتابعة أثناء الإنجاز، مما حرم ساكنة هذه الأقاليم من الماء الصالح للشرب وعدم انتظامه وتوقفه لفترات متفرقة، ونخص بالذكر العيون، طانطان وجرسيف، بالإضافة إلى النقص الحاد في الموارد البشرية وغياب التأطير والتكوينات للمشرفين على قطاع الماء وضبابية المستقبل في إطار إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الماء في تغييب تام للشركاء الاجتماعيين.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندق ناقوس الخطر، وندعو السيد الوزير

إلى مراجعة وتصحيح المسار للسياسة المائية ببلادنا، مع ضرورة فتح تحقيق تقني ومالي في جميع مشاريع السدود ومحطات تحلية المياه، من أجل الوقوف على الخروقات التي شابتها من أجل ضمان الأمن المائي لعموم الشعب المغربي من فلاحين وحقهم في مياه السقي وحق جميع المواطنين والمواطنات للماء الصالح للشرب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الوزير،

في الحقيقة غادي نتكلم بالدارجة اللي هي لغة القلب، مجموعة ديال الساكنة اللي كيتعداو الآلاف، اللي هوما مطلين على سد الوحدة، كان بإمكانهم يجيو كلهم عندك البيرو ديالك للوزارة يشكيو ليك، لأن سنين وهوما كيعانيو من العطش، وسنين وهوما كيقولو عندنا أراضي فلاحية ما كنستافدوش من السقي، مثلا الفلاح تعوض فالأرض ديالو اللي مشات لسد الوحدة، ذاك التعويض اكلاه، حاليا كيعيش الهشاشة، كيعيش البطالة، كيعيش كل شيء.

لو أن وزارتكم ستوافق له بطريقة قانونية باش يسقي الأرض المجاورة للسد، ما غاديش يبقى عاطل، ما غيبقاش، غادي يكون عندو واحد العائد اللي غادي يكفيه ليه والأسرة ديالو، وحاليا الساكنة كتعاني من العطش، أعطي مثال من هاذ الناس ديال الساكنة ديال القرى والقبائل والدواوير المطلة على سد الوحدة، مثلا: ورزاك، غفساي، قرية با محمد، قبائل فشتالة، حد بوشابل، الولجة، تافرانت، بني زروال، إذن كيطالبو حتى هوما يكون عندهم هاذ الحق المشروع والعادل.

الشكاية الثانية من الساكنة ديال مكناس وفاس، كيقول لك، السيد الوزير، كاين واحد التأثير ديال العصارة ديال النفايات على الفرشة المائية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السيد المستشار لبسط التعقيب ديالكم، تفضلو.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على العرض ديالكم القيم.

120 سد تلي مبادرة مهمة من طبيعة الحال المغرب محتاج ليها، فقط السيد الوزير خص تكون مقاربة تشاركية وليس انتخابوية، علاش؟ لأن كاينين البعض المستشارين أو بعض كيفضلو أنهم يقدمو الناس اللي كيصوتو عليهم، ولكن أنا أستبعد، السيد الوزير، أنتم ترفعو عن هاذ الأمر هذا.

الأمر الثاني: هو استنزاف الفرشة المائية تهدد الواحات، قتلت النخيل، ماتت أشجار ديال النخيل زاكورة، طاطا، بطبيعة الحال هضرو بعض الإخوان على تاونات، زد عليهم تيسة حتى هي كل مرة عندهم مسيرات على القضية ديال العطش.

أيضا، لابد خصنا، السيد الوزير، نراجعو المخططات ديالنا، بما فيها المخطط الفلاحي من طبيعة الحال هاذ القضية ديال الدلاح إلى كان غادي يخرج لينا على الأراضي ديال طاطا ويسبب لينا فالعطش فطاطا، فزاكورة، في بعض المناطق، نبدلوه بشي حاجة أخرى.

ثم، السيد الوزير، "المجلس الأعلى للماء والمناخ" لم ينعقد – أعتقد - منذ 2013، كان ممكن بطبيعة الحال وأعتقد فالموقع ديال الوزارة ديالكم فيه واحد الجملة على أنه سينعقد قريبا، ما عرفتش واش أنتوما اللي درتها ولا كانت هذيك الجملة من قبل.

أيضا، السيد الوزير، مع القضية الأخرى هي "الإستراتيجية الوطنية للماء"، وكان مجلس المستشارين دار واحد اليوم دراسي في نهاية الولاية السابقة، المخطط ديال 2009- 2020 فيها مجموعة ديال المعطيات إيجابية، نتمناو أنكم تاخذوها بعين الاعتبار.

وبحكم الوقت ضيق، سأسلمكم التعقيب كاملا، السيد الوزير مكتوب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير المحترم، تفضلو نعم السي.

السيد وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين على التدخلات الهامة وعلى كذلك على الاقتراحات المهمة اللي تتجسد، أولا، دراية السادة المستشارين بالموضوع والأهمية اللي تيعطيوها، وكذلك الدراية بالواقع المعاش من طرف المواطنات والموطنين في الأقاليم اللي تيمثلوها، أو كذلك على الصعيد الوطني بكيفية عامة.

وفالواقع أنا اعتبرت من خلال التدخلات اللي تفضلتو بها، بأن كاين واحد الإلتقائية كبرى بين الإستراتيجية الحكومية وما تفضلتم به من انتظارات، وكذلك اقتراحات اللي غتمكنا إن شاء الله جميع أننا نحققو الأهداف المسطرة فهاذ الإطار، خصوصا أن هنالك إرادة قوية من طرف الحكومة، طبقا للتوجيهات الملكية، باش أن هاذ القطاع يكون عندو واحد الأولوية قصوى من طرف كل الوزارات المعنية وفي إطار كذلك واحد العمل اللي هو مندمج وتنسيق كبير ما بين كل الوزارات.

وفالواقع من بين الأمور اللي تكلمتو عليها واللي عندها واحد الأهمية قصوى في إطار التدخلات، وهو أنه طرحتيو وكتقولو مزيان هاذ الاستراتيجيات، الأمور اللي كتدار مزيان، ولكن كتخصنا رؤية مستقبلية، ومن بين الأمور اللي أكدتو عليها بأن تيخص واحد المخطط وطني للماء طبقا لما طالب به جلالة الملك محمد السادس أيده الله فالمجلس الأعلى للماء واللي كان في 2001، هاذي آخر دورة، وطلب من الحكومة أنها تشتغل باش يتدار واحد المخطط وطني للماء في أفق 30 سنة المقبلة، باش نعرفو فين ماشيين، وفي نفس الوقت كذلك باش أننا نحددو أهم النقط اللي خصها تكون فهاذ المخطط.

تدار واحد المجهود تشاركي ساهمو فيه العديد من الوزارات، واليوم يمكن لنا نقولو أن عندنا واحد الأرضية اللي غادي نزيدو نطوروها باش ندخلو فيها ما جاء به النموذج التنموي الجديد والتوجيهات الملكية السامية، في نفس الوقت كذلك باش ناخذو بعين الاعتبار هاذ التطورات المتسارعة اللي واقعة، وباش أن يكون مخطط حقيقي، أي مخطط حقيقي فالزمان والمكان، باش نعرفو ما هي السدود اللي غادي تدار من هنا 30 سنة، فين غتدار؟ واش من ظرف زمني؟ وكذلك ما هي المجهودات المبذولة من طرف الحكومة فمجال تحلية المياه إلى آخره؟

وهاذ المخطط فالواقع عندو ثلاثة ديال الركائز أساسية، اللي كيخصنا نشتغلو فيها في إطار العمل فهاذ المجال.

الركيزة الأولى: هي مرتبطة بتعزيز العرض المائي، عبر تعبئة المياه الاعتيادية بالمناطق اللي هي كاينة والربط بين منظومات الأحواض المائية، هنا معلوم تنتكلمو على السدود، وهنا ضروري نفتح واحد القوس باش نقول بأن عندنا عشرين سدود اللي هي كاينة فالمخطط الوطني اللي غينطلق، منها 11 اللي انطلقات، ولكن باش نكون معكم صريح، هاذ السدود اللي غتدار والمجهود راه تبذل وانطلق، ولكن خصنا نعرفو بأن القضية باش تدار خمس سدود سنويا، كاين صعوبة كبيرة باش تحقق، لاعتبارات اللي هي موضوعية مرتبطة، أولا، بالإمكانيات ديال الوسائل بالنسبة للشركات الوطنية اللي غتشتغل فيها، مرتبطة كذلك بالإمكانية ديال التنفيذ فهاذ الظرف الزمني الوجيز اللي هو كاين، ومرتبطة بأمر آخر اللي هو مهم جدا وهو أنه اليوم كاين الأراضي اللي تيخص الواحد ياخذها بعين الاعتبار باش أنها تطبق، هاذ الشي كلو تايخذ واحد الوقت اللي كيجعل أنه باش نكونو صريحين، اليوم تكلمنا ولا كاين نقاش على خمسة سدود اللي تعطات الانطلاقة ديالها، اليوم عمليا اللي تعطات الانطلاقة ديالها بالنسبة لهاذ السنة اللي احنا فيها وهو واحد ثلاثة ديال السدود.

إذن، احنا تنشتغلو بواحد المنطق اللي هو موضوعي ونقولو ها هوما القدرات ديالنا كل ما يمكنا نزيدو نزيدو، ولكن نقولو ها أشنو غنديرو حقيقة، باش الهدف ديالنا وهو أننا نجعلو أن باش تدار هاذ البرمجة والمخطط ويكون مخطط حقيقي اللي غيطبق على أرض الواقع، والمجهود اللي غنبذلو وهو نجعلو أنه في إطار هاذ البرنامج أننا نحددو الأولويات ديالو.

ولكن، اللي مهم فهاذ الشي كلو وهو أننا نحترمو المدة الزمنية ديال الإنجاز، لأن مزيان منين تنجيو.. الأخ تكلم على سد "خروفة"، مزيان منين كنجيو تنقولو خص سد "خروفة" يكون، ولكن منين كنديرو 10 سنين باش نديرو سد "خروفة"، فالوقت اللي كان السدود كتدار في خمس سنين إلى سبع سنين إلى أكثر أجل، هذا كيطرح مشكل.

إذن اللي أساسي هو أننا نحترمو المدة الزمنية باش يكون هاذ التناغم ما بين ما يتم القيام به على الصعيد الفلاحي، ما يتم به على الصعيد ديال الماء، باش أن المواطنين والفلاحة يستافدو لا من الماء الصالح للشرب ولا كذلك السقي ديال الأراضي الفلاحية ديالهم ويعرفو بأن الواحد منين تخذات له ديك الأرض باش يتدار السد أنه غيستافد، هذا هو الأهم فهاذ الشي كلو، وباش كتكون الثقة كذلك بالنسبة للمواطنات والمواطنين.

إذن، اللي بغيت نقول وهو أننا في إطار هاذ البرنامج غنركزو على أننا نطرحو برمجة حقيقية ديال السدود، ونعملو أن هاذ.. بحال اللي قال الأخ، أن تدار دراسات وتدار كذلك إمكانيات.. لأن مثلا كيتدار غنطلقو ويتدار واحد السد فواحد المنطقة معينة، تيتبين بأن هذاك العدد ديال المياه اللي كان مفروض لقاو فيها مثلا ديال مليون متر مكعب ولا مليار ديال متر مكعب، أنه ما كيناش إلا درناها فذاك المحل.

إذن، إلى درنا دراسات اللي تكون فمحلها، هذا غيجعل أنه غيمكنا نضمنو أننا ماشي نعاودو المنطقة نمشيو لمنطقة أخرى ونبقاو تنشتغلو بهاذ المنطق اللي هو ارتجالي فالواقع، هنا كيخص الدراسات تكون كما ينبغي، نلقاو بالضبط أشنو هي القدرات المائية اللي يمكن نحققو فهاذ الإطار، وهو أننا نجزو فالمدة الزمنية اللي هي تيخصها تكون باش أننا نضمنو أنه تكون هاذ الإمدادات المائية تكون كافية ومعبأة فهاذ الإطار.

وبغيت نقول كذلك، أننا إن شاء الله في إطار هاذ الحكومة تم التركيز

على واحد النقطة أساسية، في إطار تقوية القدرات ديالنا الوطنية باش أننا نطبقو الأفضلية الوطنية، ولكن احنا بغينا نمشيو أبعد، بغينا كذلك أن بالنسبة للسدود التلية، أننا نعطيو الإمكانية للمقاولات الصغرى والمتوسطة ديال الجهة والمحلية باش هي كذلك تقوم بهاذ الإنجازات، باش نطورو النسيج المقاولاتي الوطني على الصعيد ديال الجهات وباش الجهوية المتقدمة يكون عندها معنى حقيقي، وبهاذ الكيفية أنه في إطار التصنيف ديال المقاولات غنشتغلو على هاذ العمل، باش أنه في إطار دفاتر التحملات اللي غتدار والطلبيات اللي غتدار، نديرو هاذ الأولوية إن شاء الله، بالنسبة للجهوية باش نقويو النسيج الاقتصادي ونقويو كذلك أحواض الشغل فالجهات وتكون عندنا كذلك واحد التجربة، واحد.. نقويو القدرات على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الجهوي اللي غتفيد فالمستقبل، باش هاذ المقاولات الصغرى ترجع مقاولات متوسطة، ولما لا تبدا تاخذ مشاريع كبرى، ولما لا تمشي لإفريقيا بحال اللي مشات العديد من المقاولات اللي كانت صغيرة آنذاك، لولا التدخل ديال الدولة والتوجه اللي مشات فيه الحكومات السابقة لما كانت هاذ المقاولات الكبرى كتلعب واحد الدور أساسي، إذن هاذ البعد حاضر بقوة فهاذ الإطار.

وبغيت نقول لكم بأن من بين الأمور اللي درناه إن شاء الله بالنسبة لهاذ البرنامج، الأوراش اللي طلقتو هاذ الحكومة بالنسبة للسنة المقبلة، فهاذ الهدف وهو أننا نشتغلو على هاذ الأوراش الصغيرة اللي غتخلق فرص الشغل واللي غيستافدو منها 125 ألف شاب وشابة بالنسبة لسنة 2022، و125 ألف أخرى إن شاء الله بالنسبة لسنة 2023، ولكن من بين هاذ النوعية ديال المشاريع، كاين مشاريع مرتبطة بالماء اللي غنعطيوها واحد الأولوية، علاش؟ لأن تتفيد المواطنين في المناطق الجبلية، خصوصا فالمناطق القروية، لأن غيتم استثمارها واستعمالها كذلك باش أنه نطورو القدرات ونقويو فرص الشغل فهاذ الأقاليم، وأننا كذلك أنه نجعلو أن هاذ البعد اللي هو أساسي بالنسبة إلينا، ولذلك تكلمنا على 120 إن شاء الله ديال السدود التلية أنها تطبق، باش الماشية، باش المواطنين، باش أنه الفرشة المائية تستافد من هاذ الإمكانيات فهاذ الإطار.

وبغيت كذلك، نتكلم على النقطة ديال تطوير تحلية مياه البحر، كذلك باش أننا نقويو الإمكانية ديال تعبئة المياه، وهنا أننا عندنا واحد البرنامج إن شاء الله، اللي غنطبقوه بحال اللي تكلمت على الدار البيضاء، تكلمت على آسفي إلى آخره، وكاين مدن أخرى إن شاء الله اللي غتستافد وغنعطيوكم إن شاء الله البرنامج محدد كذلك فالزمن والمكان فهاذ المجال، ولكن بحال اللي قالو السادة المستشارين كاين إشكالية، اللي هي مطروحة هي ديال الكلفة، وهذا مرتبط كذلك بجوج ديال الأمور، بالطاقة المستعملة باش نكونو واضحين والكلفة ديال هاذ الطاقة، وكذلك المخارج اللي غتدار فهاذ الإطار، وهنا تيجعل أنه فإطار هاذ العمل من الضروري بالنسبة لجانب الفلاحة، وهذا تنعملو إن شاء الله، بالنسبة للمستقبل أنه الفلاحة دائما تكون حاضرة معنا بالنسبة لهاذ النوع من المشاريع الكبرى ديال تحلية المياه، باش تستعمل على صعيد الماء الصالح للشرب، وتستعمل للفلاحة ولما لا تستعمل كذلك للفوسفاط، لأن كاين كذلك فآسفي اللي غتدار واحد تحلية المياه خاصة إن شاء الله، بالمكتب الشريف للفوسفاط، أنه نجعلو أن النوعية ديال الاستثمارات الفلاحية اللي غتدار والنوعية ديال الخضر والفواكه اللي غتطبق، أنه تكون عندها الإمكانية ديال أنها يمكن لها تخلص هذيك التكلفة المرتفعة نسبيا، وهذا اللي غيمكن أننا نخلقو بحال واحد النوع من (zoning) أي أنها تبان حسب المناطق، حسب الكلفة ديال المياه، وحسب كذلك القدرات والإمكانيات ديال المياه الجوفية اللي تكلمو عليها الإخوان، أننا يكون عندنا واحد التصور حول ما هي الإمكانيات ديال تطوير وتثمين أكثر المياه المستعملة فالمجال الفلاحي وفالمجالات الأخرى اللي هي تتستعمل هاذ المياه.

إذن هذا من بين الأمور اللي ضروري، وهنا تندعيو المقاولات الوطنية أنها تنخرط معنا فهاذ المشاريع الكبرى، في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، باش نطورو كذلك الخبرة فهاذ المجال، ونجعلو أنه بلادنا تستافد من هاذ المنشآت اللي هي مهمة، ولكن المقاولة الوطنية أنها كذلك تطور الخبرة ديالها فهاذ المجال الجديد اللي كنتكلمو عليه.

ضروري نتكلم كذلك على واحد الأمر اللي هو مهم جدا، وتكلمو عليه الأساتذة والإخوة فالمستشارين، هي ديال التحكم فالطلب، وهنا صحيح أن عندنا إشكال كبير، علاش؟ لأن تنركزو كثير على السدود، وسدود أساسية وتنساو الجانب ديال التحكم فالطلب، اللي هو كذلك أساسي، ومع الأسف دائما كاين واحد النقاش كبير فبلادنا، الناس اللي مع تقليص الطلب والناس اللي مع بناء السدود، احنا تنعتبرو بحكم الإشكالية الكبرى اللي عندنا فبلادنا تيخصنا نكونو.. تيخصنا نشتغلو على تعبئة الإمكانيات المائية من خلال السدود، تيخصنا نشتغلو على تحلية المياه، تيخصنا نشتغلو على استغلال المياه اللي هي عادمة، تيخصنا نستعملو كل الإمكانيات المتاحة باش نضمنو هاذ الأمن المائي ونضمنو كذلك الحق في الماء؛ ولكن من جهة أخرى، تيخصنا كذلك تكون واحد الناجعة مائية فاستغلال الإمكانيات المائية ديال بلادنا ونحسنو المردودية ديالها كذلك.

كاين البعد ديال الاقتصاد فالماء وكاين البعد ديال التثمين، وديال أنه تكون واحد المردودية أكبر لا على الصعيد الاقتصادي ولا على الصعيد الاجتماعي، علاش؟ باش أنه نحسنو من الدخل كذلك ديال الناس اللي كيستعملو فالمجال الفلاحي إلى آخره، ونطورو من القدرات ديالهم باش نواصلو هاذ التطور اللي احنا ماشيين فيه.

ومعلوم منين تنتكلمو على هاذ الأمور، بغينا نجعلو أن يكون واحد التحسن ديال المردودية ديال شبكات الإنتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب، باش نوصلو لواحد المستوى ديال 80%، باش نحسنو هاذ الإمكانية ديال هاذ الإطار، وبالموازاة مع ذلك ضروري كذلك نعملو

على المحافظة على الفرشة المائية، والهدف أن فأفق 2030 أن خصنا نوصلو لـ 50% ديال أننا بالنسبة الفرشة المائية.. تقليص استغلال المياه الجوفية، خصنا نقلصو استغلال المياه الجوفية بـ50% من خلال تقوية العرض اللي غيتدار ومن خلال كذلك الشرطة المائية، وهاذ التعاقدات ديال الفرشة اللي غنديرو مع المواطنين ومع المستعملين ومع الفلاحة وكل اللي هوما فرقاء فهاذ الإطار، وهذا معلوم هذا كيتطلب واحد المسؤولية كذلك جماعية باش يمكنا نحققو هاذ الأهداف.

أنا باغي، إذا اسمحتيو، لأن من خلال التدخلات، بغيت نقول كذلك أنه باش يمكن لنا نطورو هاذ الجانب، تكلمنا على المخطط الوطني، ولكن احنا غنديرو كذلك مخططات جهوية، إذن البعد الجهوي كنعطيوه واحد القيمة كبرى، لأن الجهة فهو شريك أساسي ديال الحكومة من أجل تدبير هاذ التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومعلوم المجال ديال الماء فهو مجال أساسي اللي تيخصنا نشتغلو عليه جميعا في إطار هاذ الشراكة مع الجهات، وهنا غتدار مخططات جهوية للماء باش نحددو كذلك ما ينبغي القيام به فهاذ الإطار، وكل جهة تعرف بالضبط ما هي القدرات المائية اللي عندها، أشنو هوما السدود اللي غيتم إنشاؤها، كيفية استغلال هاذ السدود فالمستقبل، أشنو غيتعطى للسقي، أشنو غيتعطى الماء الصالح للشرب، إلى آخره، أشنو غيدار فمجال الاقتصاد ديال الماء، هذه كلها أمور اللي إن شاء الله تكون فإطار هاذ المخططات.

وبغيت نضيف فهاذ الإطار، أنه الإخوان ديال تاونات وديال وزان طرحو واحد الإشكالية حقيقية، وباشرناها كلنا إذن عارفين بأن كاين هاذ الإشكالية، هي مرتبطة بأن كتكون السدود، ولكن أنه كاين العديد من الدواور اللي هي أو الدشورة اللي ما تستافدش من هاذ الإمكانيات المائية، وهذا كتخلق واحد النوع من ديال الظلم فالواقع، المواطنين، الساكنة تيعتبرو، كيقولو ما يمكنش الماء احدانا واحنا ما تنستافدوش.

إذن، هنا فهاذ الإطار يمكن لي نقول لكم بأن هاذي من بين الأمور اللي إن شاء الله، غنباشروها عن قرب.

باش نكون معكم واضحين، التشخيص اللي تدار نسبي، لأن كاين مثلا بالنسبة لغفساي أو قرية با محمد، راه تستعمل السد ديال الوحدة، باش التزويد ديالها بالماء، ولكن بالنسبة للدواوير الأخرى والقرى اللي كاينة، هذا كاين هاذ الإشكالية اللي هي مطروحة، إذن احنا اللي يمكن لي نأكد لكم هو طلبت المكتب الوطني ديال الماء والكهرباء، إذن من جانب الماء الصالح للشرب باش نديرو واحد، يتعطانا واحد الفحص واضح ديال الواقع، فهاذ الإطار البرامج اللي كاينة بحال اللي تكلم الأخ المستشار المحترم بالنسبة لوزان، كاين أشطر، ثلاثة ديال الأشطر: الشطر الأول راه تنجز، الشطر الثاني كاين فيه بعض الصعوبات وغنعملو باش إن شاء الله باش نسرعو به، والشطر الثالث إن شاء الله راه تدار الدراسات باش أنه يتطبق.

ولكن اللي مهم فهاذ الإطار، وهو ملي كتكون القناة كاينة وكاين واحد الدوار أو واحد القرية قريبة ما كتوصلهاش نشوفو كيفاش يمكن لنا نديرو الربط بسرعة، أي حاجة يمكن لنا نديروها ابتداء من هاذ السنة 2022 لا بالنسبة لتاونات ولا بالنسبة لوزان ولا بالنسبة للمناطق الأخرى التي تعاني من نفس الإشكالية غنعطيو لها الأولوية إن شاء الله، باش أنها تطبق، اللي مهم وهو أنه المواطنين يستافدو من الإمكانيات المائية اللي كاينة، وغنعطيو أولوية باش أننا نتجاوزو هاذ الإشكالية.

تطرحت كذلك من بين النقط اللي طرحت، كاين النقطة اللي هي مرتبطة بالمعاناة ديال بعض المواطنين من نقص فالماء اللي تكلمنا عليه، وهنا بحال اللي قلت كاين واحد البرنامج خاص في إطار المخطط 2020-2027، خاص بالمناطق القروية، وفالواقع هنا كذلك تيخصنا نذكرو بأن كاين الصندوق ديال التنمية القروية، اللي فيه المخطط ديال تقليص الفوارق المجالية واللي فيها كذلك هاذ.. البعض تيمول البعض من هاذ المشاريع، وكاين كذلك ما تقوم به الوزارة فهاذ الإطار.

اللي بغيت نأكد لكم وهو أننا هاذ المخطط غندققوه باش أن كل قرية، قرية تعرف بالضبط التصور أشنو غيتحقق إن شاء الله فهاذ خمس سنوات المقبلة، في إطار البرنامج الوطني ديال 2020-2027 في مجال ديال تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، وفي مجال كذلك معالجة المياه العادمة.

ضروري نتكلم كذلك على نقطتين أساسيتين، اللي تنتكلمو عليها كثيرا، ولكن فالواقع عندنا واحد الإشكال كبير، هي مرتبطة بتعبئة الإمكانيات المائية، تنتكلمو على السدود، تنتكلمو على السدود التلية، ولكن تننساو واحد النقطة اللي هي عندنا واحد يمكن تنعتبرو واحد التجربة كبيرة فهاذ الإطار، هي المياه ديال الأمطار، كيفاش أننا كذلك نعبؤوها ونستغلوها، واحنا عندنا هنا الخطارة، عندنا واحد التاريخ فهاذ الإطار، وهذا تيطلب كذلك باش أننا نديرو وغنديرو وإن شاء الله واحد البرنامج خاص ديال تعبئة مياه الأمطار، لأن حتى هي تتمشي، كيفاش يمكن لنا نستغلوها ونستعملوها إن شاء الله، واللي بغيت نقولكم أي نقطة اللي كاينة تيخصنا نستغلوها، ولكن نستغلوها بالاستغلال الصحيح، اللي غيضمن الاستمرارية أو الاستدامة واللي يضمن كذلك تثمين وكذلك الاستهداف، هاذي هي النقطة اللي بغيت نركز عليها.

باغي نرجع للنقطة ديال الرشيدية، الإخوان تكلمو على المشكل ديال الرشيدية، وصحيح أن كاين إشكال كبير اللي تكلمنا عليه، ولذلك احنا كنشتغلو على أن يكون هنالك واحد العقد، تعاقد بالنسبة للفرشة المائية ديال الرشيدية، باش أننا نضمنو أن ما يتم استغلاله أننا نجعلو أن الفرشة المائية نحافظو عليه، لأن اليوم باش نكونو صرحاء يمكن نعتبرو بأن الجزء الأول ديال الفرشة المائية ديال.. اللي كاينة بالنسبة للمنطقة ديال الرشيدية وغيرها عرف واحد التراجع كبير، بالتالي إلى ما اخذيناش التدابير اللازمة اليوم، غدا غندوزو للجزء الثاني ديال الفرشة المائية، وهذا غيشكل خطر بالنسبة للمنطقة ككل، خصوصا أن كاين العديد من المواطنين وذوي الحقوق اللي تيستافدو من هاذ

الإمكانية باش يمكن الفلاحة ديالهم الصغيرة إلى آخره، احنا بغينا والمواطنين معلوم اللي كيستافدو من الماء الصالح للشرب.

وبالتالي اللي يمكن نأكد ليكم أن هاذ التعاقد إن شاء الله، غنحاولو نديروه من هنا لآخر السنة أو إلى كثرنا إن شاء الله فأوائل شهر يناير المقبل.

اللي يمكن لي نقول لكم كذلك أنني غنكون حاضر إن شاء الله فالرشيدية، عندنا الاجتماع ديال المجلس الإداري فشهر دجنبر، ديال الحوض المائي، باش نشوفو هاذ النقط اللي طرحتيو كلها، ولكن كاين بعض النقط اللي تيخصكم تعرفو:

أولا، كاين الدراسة تدارت هاذ السنة ديال جوج ديال السدود التلية، إن شاء الله نباشروها السنة المقبلة وكاين جوج آخرين اللي مبرمجين بالنسبة السنة 2022؛

ثانيا، كاين إشكالية ديال مشاريع الوقاية.. من الحماية من الفيضانات، وهذا أنتوما عارفين من بين المشاكل الكبرى اللي هي مطروحة، وبالتالي تدارت أشغال للحماية من الفيضانات مراكز الرشيدية، كلميمة، مولاي علي الشريف، الجرف وأرفود، بـ17.5 مليون ديال الدرهم، إذن هاذو المشاريع اللي هي غتضمن أنه نحميو هاذ المدن من الإشكالية ديال الفيضانات؛

وثالثا، كذلك، عندنا - وهذا هو اللي بغيت نركز عليه - أننا من بين الأمور إن شاء الله برمجناها بالنسبة لقانون المالية ديال سنة 2022، وهو التطعيم الاصطناعي لفرشات مائية رباعية فهاذ الإطار، باش الفرشة المائية كذلك نطعموها بالماء، باش أننا نحاولو نحافظو كل ما أمكن على هاذ الفرشة، كاين ما ينبغي القيام به بالنسبة للطلب، ولكن كذلك كاين هاذ القضية ديال التطعيم اللي بدينا ننطالقو فيها كذلك من جديد لأن كنعتبروها أساسية بالنسبة للمستقبل.

بغيت، إلى اسمحتيو باش نختم، نقول للسادة المستشارون والسيدات المستشارات، أنه اليوم، السيد الرئيس، احنا فواحد المنعطف اللي هو مهم بالنسب لبلادنا، عندنا أولا، التوجه الملكي السامي، باش نقولها بكل صراحة، اليوم المغرب يعتبر نموذجا على الصعيد الدولي، ولهذا كاين جائزة الحسن الثاني ديال الماء، اللي يوليها جلالة الملك واحد العناية خاصة، وهاذ البعد ديال أن بلادنا تعتبر نموذجا على الصعيد الدولي، احنا من المحتم علينا أن نعمل باش أننا نبقاو فهاذ المستوى العالي، وهذا تيتطلب منا أننا نطبقو هاذ السياسة المرتبطة بالعمل على تعبئة الإمكانيات المائية الضرورية بكل الوسائل، من حيث تقليص الطلب وتقنين الطلب فالمستقبل باش يكون كذلك واحد الاستعمال اللي يكون معقلن وفي نفس الوقت اللي يكون عندو واحد المردودية اقتصادية واجتماعية كبيرة، لا من حيث خدمة المواطنات والمواطنين ولا من حيث كذلك تحسين الدخل ديال المواطنات والمواطنين اللي تيستافدو من هاذ الإمكانيات المائية بالخصوص فمجال الفلاحة أو الري أو الصناعة إلى آخره أو السياحة.

وثالثا، العمل كذلك على ضمان التنمية المستدامة، لأن الهدف ديالنا وهو أننا نحافظو معلوم على الحقوق ديال الماء بالنسبة للجيل الحالي ولكن كذلك نحافظو على الحقوق ديال الأجيال الصاعدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

السيدات والسادة المستشارون،

إلى اسمحتو لنا نهنأو أنفسنا على هاذ الإستراتجية الجديدة لوضع نظام الأسئلة الشفهية أكثر تجاوبا مع تطلعات ذات الصلة بالقضايا الوطنية الكبرى، وجعلها أكثر جاذبية والعمل بنظام الأسئلة المحورية، هاذ العمل اللي قامت به اللجينة المنبثقة عن المكتب اللي كيترأسها السي حنين، بهاذ العمل الجبار، على أساس الأسئلة المحورية، مساءلة وزير واحد أو وزيرين إثنين على الأكثر عند الاقتضاء، بناء على برمجة شهرية للقطاعات الوزارية باتفاق مسبق مع الحكومة.

نشكر السيدات والسادة المستشارين.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلة المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

السيد الوزير المحترم،

سبق لمجلس المستشارين أن نظم لجنة موضوعاتية لتقييم السياسات العمومية حول موضوع الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020، وهي اللجنة التي قدمت تقريرها نهاية الولاية السابقة. هذا التقرير يتضمن عددا من الخلاصات والتوصيات المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

السيد الوزير المحترم،

لا تخفى عليكم معاناة الساكنة بعدد من المناطق في الجنوب والجنوب الشرقي بسبب ندرة الماء، خصوصا في فصل الصيف، حيث يصل انقطاع هذه المادة الحيوية لأيام (آسا الزاك، السمارة، تنغير، زاكورة..الخ)، وهو ما يهدد السلم الاجتماعي ويتسبب في مزيد من الهجرة والنزوح نحو المدن، مع ما يخلفه ذالك من مشاكل مزدوجة على القرية والمدينة.وفي هذا الإطار لابد من:

• اعتماد مقاربة مندمجة و التقائية، خصوصا مع قطاع الفلاحة، ومراجعة المخططات الفلاحية. فلا يمكن أن نستمر في إنتاج بعض

المنتجات مثل البطيخ في بعض المناطق التي تعاني خصاصا وندرة، و هي المنتجات التي تستنزف الفرشة المائية وتوجه أساسا للتصدير. ولذلك لا يمكن أن نستمر في تصدير فرشتنا المائية؛

• الاستمرار في سياسة بناء السدود التلية ومحاربة الفيضانات؛

• ضرورة تفعيل التضامن المائي بين الأقاليم كما ورد في قانون الماء (وبهذا الخصوص، لا بد من التفكير في ربط هذه المناطق بقنوات مائية على غرار ما قامت به بعض الدول)؛

• تشجيع البحث العلمي الموجه لترشيد وعقلنة تدبير الموارد المائية، خصوصا في المناطق التي تعاني خصاصا وندرة؛

• الاعتناء بالموارد البشرية العاملة في هذا القطاع وتحفيزها.

❖ المجلس الأعلى للماء والمناخ لم ينعقد منذ الدورة التاسعة: عبارة عن منتدى استشاري مشترك بين الوزارات أنشىء في عام 1980 (كان يُطلق عليه سابقاً اسم المجلس الأعلى للماء) لتعزيز التنسيق الأفقي والرأسي بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الوزارات والهيئات العامة (لمياه الشرب والري والطاقة الكهرومائية) ومستخدمي المياه، وكذلك أصحاب المصلحة غير الحكوميين. والمجلس مسؤول عن تقييم الإستراتيجية الوطنية حول تغير المناخ وتأثيرها على موارد المياه؛

❖ تم إنشاء وكالات الأحواض المائية وفقاً للقانون 10-95. وتشمل مهمتهم: إدارة الموارد المائية وتنظيمها، بالإضافة إلى تطوير وتزويد المياه، ومراقبة وتنظيم استخدام المياه وجودتها، والتخطيط لحالات الطوارئ المتعلقة بالمياه مثل السيطرة على الفيضانات داخل أحواضها. وهناك تسعة مكاتب إقليمية لوكالات الأحواض المائية، والتي أنشئت كوكالات محورية للإدارة على المستوى الإقليمي؛

❖ الإطار القانوني:

كان إقرار القانون 10-95 في عام 1995 بمثابة تقدمٍ كبير في سياسة المياه المغربية. يتمثل الهدف الرئيسي للقانون بترشيد استهلاك المياه، وتوفير إمكانية وصول الجميع إلى المورد، والحد من الاختلافات بين المدن والقرى، وضمان الأمن المائي في جميع أنحاء البلاد. وتشمل المبادئ الأخرى المنصوص عليها في القانون ما يلي:

- المياه كمورد محدود ومنفعة عامة؛

- تنظيم تطوير وتوزيع وبيع مياه الشرب؛

- تحسين تنمية المياه الزراعية واستخدامها؛

منع التنمية غير القانونية للموارد المائية أو السلوك الذي يسبب تلوث المياه.

ويعتمد التنظيم المؤسسي على ثلاثة مستويات، بما في ذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في قطاع المياه (الشكل 1).

وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة الوطنية للمياه، لا يزال تعزيز مجموعة التشريعات واللوائح ذات الصلة جارٍ(الجدول 1)، ولا سيما مع اعتماد قانون المياه الجديد في أغسطس 2016 (رقم 36-15) الذي يسعى إلى تحقيق أهداف القانون 10-95، مع نظرة إلى ضمان الحق في المياه. وهكذا، أدخل هذا القانون الجديد إصلاحاتٍ تهدف في المقام الأول إلى دعم وتعزيز الإدارة والتخطيط اللامركزي والمتكامل والمشترك لموارد المياه، وتعزيز هيئات ومنظمات التشاور والتنسيق من خلال إنشاء مجالس أحواض الأنهار والمؤسسات القانونية لتنويع الإمداد من خلال استخدام مصادر غير تقليدية لموارد المياه بما في ذلك مياه البحر المحلاة، وتنفيذ نظم المعلومات ذات الصلة بالمياه، وتعزيز الإطار المؤسسي والآليات لحماية الموارد المائية والحفاظ عليها، وتعزيز الأدوات المالية لتطوير قطاع المياه على أساس مبدأ يجبر المستخدم/ الملوث على الدفع.

الجدول 1: السياسات واللوائح الرئيسية المتعلقة بالمياه. المصادر: MADFORWATER والبنك الدولي.

العام	السياسة/ القانون	حقائق أساسية
1969	القانون 1-69-25 قانون الاستثمار الزراعي	• المنشآت المائية الزراعية • طبيعة العلاقة - مستخدمي المياه الزراعية (الحقوق والواجبات) • الهيكل المالي للاستثمار • أسس تسعير المياه للاستخدام الزراعي وشروط توزيع الري
1984	قانون 02-84 بشأن جمعيات مستخدمي المياه	إنشاء جمعيات مستخدمي المياه الزراعية
1995	القانون 10-95	• التركيز على الإدارة المتكاملة للموارد المائية • الأدوات المالية بموجب مبدأ المستخدم يدفع/ الملوث يدفع • القيمة الاقتصادية للمياه، مرتبطة بالتضامن الوطني والإقليمي • مبادئ إدارة مستجمعات المياه
1998	القانون 34-98	التصريح بنقل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص
1999	قانون 06-99 بشأن المنافسة وحرية الأسعار	ينص على أن تغييرات تعريفة المياه والصرف الصحي تخضع لضوابط حتى منتصف عام 2006
2002	القانون 00-78	يحكم تنظيم وتشغيل الحكومات المحلية، ويحدد مسؤولياتهم فيما يتعلق بإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف.

2005	برنامج الصرف الصحي الوطني	تحسين الظروف المعيشية وحماية البيئة مع تحقيق معدل معالجة بنسبة 60% للمياه العادمة المجمعة ومعدل 80% للتوصيلات بشبكة الصرف الصحي في المناطق الحضرية بحلول عام 2020
2007	البرنامج الوطني لتوفير مياه الري	تحويل 550,000 هكتار إلى الري الموضعي في الأعوام الخمسة عشر القادمة
2008	مخطط المغرب الأخضر	• الركن الأول: الزراعة ذات القيمة المضافة العالية • الركن الثاني: التنمية المشتركة للملكية الصغيرة في مناطق مختلفة • المبادرات الشاملة: تحديث الري وزيادة الكفاءة • الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة المناطق المروية؛ وتحويل مناطق هائلة إلى الري الموضعي
2009	الاستراتيجية الوطنية للمياه	• الركن الأول: إدارة الطلب على المياه، (الري الموضعي وفقاً للبرنامج الوطني لتوفير مياه الري، وكفاءة المياه، ورسوم المياه) • الركن الثاني: تطوير وإدارة إمدادات المياه (تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، ونقل المياه) • الركن الثالث: حماية الموارد المائية
2014	الخطة الوطنية للمياه	• إدارة الطلب على المياه • إعادة استخدام المياه ومعالجتها
2015	الخطة الوطنية لإعادة استخدام المياه العادمة	تعزيز إعادة استخدام المياه المعالجة. الهدف: إعادة استخدام 325 مليون متر مكعب في السنة بحلول عام 2030
2016	قانون المياه رقم 36-15 (تنقيح القانون 10-95)	• الحصول على مياه الشرب • تحلية مياه البحر • اللامركزية (مجالس أحواض الأنهار)

❖ ناقش مجلس المستشارين المغربي (الغرفة الثانية في البرلمان)، أمس، تقريرا عن تقييم «الاستراتيجية الوطنية للماء 2009 - 2020».

ووقف التقرير، الذي أعدته «المجموعة الموضوعاتية الموقتة»، التي شكلها المجلس على معطيات مقلقة حول وضعية المياه في المغرب ومشاريع البنية التحتية لمواجهة هذه المشكلة. وسجل التقرير، الذي تم تقديمه في جلسة عمومية، أن معطيات تقرير البنك الدولي حول تكلفة التدهور البيئي الصادر سنة 2017 تشير إلى أن المغرب يعد من بين العشرين بلدا «الأكثر شحا من حيث الموارد المائية». أما معطيات القطاع الحكومي المكلف الماء، فتشير إلى أن معدل نصيب الفرد من الماء في المغرب كان يقدر بـ1700 متر مكعب في السبعينات، فأصبح لا يتجاوز حاليا 700 متر مكعب.

كما توقف التقرير عند مشاكل جودة المياه في المغرب، وحسب تقرير للبنك الدولي، بعنوان «الجودة غير المعروفة: أزمة المياه غير المرئية»، يعد المغرب من البلدان التي «تتجاوز فيها النترات في مياه الشرب، غالبا، عتبات الأمان التقليدية»، ليس فقط بسبب التركيزات العالية في المياه السطحية، ولكن أيضا بسبب تلوث المياه الجوفية. كما استند تقرير اللجنة إلى تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي (مؤسسة مغربية رسمية استشارية) لسنة 2014، جاء فيه أن الاستخدام «غير المعقول للأسمدة والمبيدات الحشرية، وتغيير نوعية طبقات المياه الجوفية وتهديد استدامتها لها عواقب وخيمة على الصحة العامة، والتنوع البيولوجي».

ويتكون الملك العام المائي الطبيعي في المغرب من حوالي 77 ألفا و884 كيلومترا من مجاري المياه، و4647 كيلومترا مربعا من المسطحات المائية، و250 ألفا و400 كيلومتر مربع من فرشات المياه الجوفية، و783 منبعا مائيا. أما السدود فتتكون من 145 سدا كبيرا بسعة إجمالية تناهز 17 مليار متر مكعب، و157 سدا صغيرا وبحيرات تلية، بسعة تخزين تصل إلى 86 مليون متر مكعب. لكن الموارد المائية تتضاءل بسبب تغير المناخ، وضعف تثمين استخدام المياه في الزراعة، والاستغلال المفرط لاحتياطات المياه الجوفية، إضافة إلى تدهور جودة المياه بسبب التأخير في اعتماد تقنيات تدبير الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة.

ولاحظ تقرير اللجنة البرلمانية أن اتساع المساحات الزراعية المسقية في المغرب له «عدة آثار إيجابية وسلبية في الوقت نفسه»، وتتمثل الجوانب الإيجابية في الرفع من الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع الفلاحي. أما السلبية فتتجلى في «استنزاف الفرشة المائية السطحية والباطنية وتلويثها»، إضافة إلى تضرر بعض المناطق من هذا التوسع. وبلغت المساحة المسقية في المغرب حتى متم 2019 ما يناهز 800 ألف هكتار، نتيجة استثمارات بلغت 36.1 مليار درهم (3.61 مليار دولار).

وبخصوص السدود، لاحظ التقرير أنه جرى إنشاء بعضها في مناطق تعاني هشاشة في مواجهة تآكل التربة في الأحواض النهرية، «مما يفضي إلى ترسب الأوحال وضياع نسبة مهمة من الطاقة التخزينية». ولاحظ تقرير اللجنة أيضا «التأخر في وتيرة إنجاز السدود والدراسات، مما يحول دون تحقيق الأهداف المسطرة». كما سجل التقرير أن 40 في المائة من السدود الكبيرة تتراوح أعمارها ما بين سنتين و23 سنة، و46 في المائة ما بين 24 و45 سنة، و14 في المائة تزيد أعمارها على 45 سنة.

وبخصوص المياه الجوفية فإنه «يستمر الضغط عليها»، من خلال الاستنزاف المفرط بحوالي مليار متر مكعب في السنة. أما بخصوص مشاريع تحلية مياه البحر، فقد سجل التقرير تأخيرا في إنجاز بعض مشاريع تحلية ماء البحر بالشريط الساحلي المغربي المطل على المحيط الأطلسي، ومنها مشروع تحلية الماء التابع للمكتب الشريف للفوسفات (شركة عمومية تعمل في مجال الفوسفات ومشتقاته)، والتي كان مقررا إنهاء أشغاله ما بين 2017 و2020، ومشروع التحلية بالساحل ما بين مدينتي تيزنيت وسيدي إفني (جنوب)، التي كان مقررا إنجازها في 2017.

وتبقى الطاقة الإنتاجية من تحلية ماء البحر في المغرب منخفضة مقارنة مع الأهداف المسطرة والمحددة في 400 مليون متر مكعب.

محضر الجلسة رقم 012

التاريخ: الثلاثاء 24 ربيع الآخر 1443هـ (30 نوفمبر 2021م)

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول للرئيس.

التوقيت: ساعتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة السيد وزير العدل المحترم على الأسئلة المطروحة.

وقبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاعنا على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 23 نونبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 36 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 12 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 3 أجوبة.

كما نحيط المجلس الموقر، أننا سنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12، المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن على بركة الله نشرع الآن في معالجة الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة والموجهة لقطاع العدل حول "واقع محاكم المملكة وتحديات تطوير السياسة الجنائية".

الأسئلة التي هي مدرجة تجمع بينها وحدة الموضوع، ولذلك أقترح عليكم طرحها دفعة واحدة، وبعد ذلك يتولى السيد الوزير الجواب.

وفي البداية أعطي الكلمة لأحد المستشارين أو المستشارات من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط سؤال الفريق في هذا الموضوع.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر المحاكم مرافق ذات أهمية بالغة، باعتبار ما تقدمه من خدمات قضائية للمتقاضين وكونها فضاءات مفتوحة أمام فئات مختلفة من العاملين فيها من قضاة وكتاب الضبط ومساعدي القضاء من محامين ومفوضين قضائيين وخبراء وعدول وغيرهم، فضلا عن المتقاضين، لذلك فإن جودة خدماتها تتوقف على جودة ظروف العمل بهذه المحاكم وبمدى ملاءمة بناياتها مع الحاجيات المطلوبة على مستوى البنيات الاستقبالية وفضاءات ممارسة المهام القضائية.

السيد الوزير المحترم،

لقد أصبح تطور المنظومة القضائية مرتبطا بتطور واقع المحاكم، لذلك فإن السياسة الجنائية مثلا مرتهنة بتطور منظومة الحقوق والحريات ببلادنا، والتي تتميز مع الأسف بتقادم مرتكزاتها التي يرجع بناؤها إلى بداية الستينات من القرن الماضي، بما ينطوي عليه ذلك من هيمنة للهاجس الأمني، الذي كان مسيطرا أثناء وضع أسس هذه السياسة.

وإذا كان من الثابت اليوم قصور السياسة الجنائية الحالية عن ضمان التوازن المطلوب بين حريات الأفراد المكفولة دستوريا وحقوق المجتمع في تطوره السياسي والحقوقي، فإن الحاجة أصبحت ملحة لإصلاح أعطاب السياسة الجنائية في شقيها الموضوعي والإجرائي.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير التي تعتزمون القيام بها للارتقاء بوضعية المحاكم وتمكينها من الوسائل الضرورية لضمان جودة الخدمات القضائية

وإقرار سياسة جنائية ناجعة ومتكاملة، تواكب المستجدات وتحافظ على الحقوق والحريات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني لفريق الأصالة والمعاصرة حول "واقع المحاكم وتحديات تطوير السياسة الجنائية".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يعيش المغرب منذ اعتماد دستور 2011 عهدا ديمقراطيا متميزا، تتمثل أهم مظاهره في الأوراش التي تم فتحها من أجل إصلاح الخلل الذي يعتري تدبير بعض القطاعات العمومية، وعلى رأسها قطاع العدل.

وقد أبرزت التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مجموعة من التحديات بشأن إصلاح قطاع العدل، وهو الأمر الذي توج بإصدار الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة في يوليوز 2013، حددت بموجبه الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة مجموعة من الأهداف الرئيسية، أهمها تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، وكذا إنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة، وأيضا تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها.

غير أنه بالرجوع إلى الواقع الذي تعيشه المحاكم المغربية على المستويين الوظيفي والمؤسساتي، نلاحظ تعثرا في التنزيل الواقعي والتام للإجراءات التي تضمنها الميثاق الوطني، سيما وأن المواطنين مازالوا يشتكون من عدة مشاكل تعرقل السير العادي لمرفق العدالة، ولم يكن بوسعهم استيعاب بعض الإجراءات القضائية التي يعتبرونها تقييدا لحرياتهم..

وتبعا لذلك، نسائلكم السيد الوزير:

أولا، عن واقع المحاكم المغربية وأهم التدابير التي تودون اتخاذها من أجل معالجة مظاهر الخلل في وظيفتها، تعزيزا لكافة المجهودات التي تقوم بها الدولة من أجل الارتقاء بهذا القطاع إلى المراتب التي تعزز ثقة المواطن في الإدارة العمومية؛

ثانيا، نسائلكم عن تصوركم للسياسة الجنائية الواجب اعتمادها في بلادنا، هل ستستمرون في نهج المقاربة التقليدية التي تعتمد على الجانب الوقائي من جهة بالاستمرار في اتخاذ تدابير معينة للوقاية من الجريمة وكذا الجانب الزجري المرتكز على سن العقوبة الجنائية في القانون الجنائي من جهة أخرى؟

كما أنكم ستسعون إلى وضع مقاربة حديثة تتماشى مع ما يستلزمه أمر توسيع هامش الحقوق والحريات، وفق المبادئ التي تفرضها المواثيق الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثالث موضوعه "السياسة الجنائية بالمغرب والبدائل الكفيلة لمكافحة الجريمة"، للفريق الاستقلالي.

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيديان الوزيران،

أولا، لابد أن نهنئ السيد الوزير على تحمل هاذ المسؤولية، بحكم المشارب التي ينتمي إليها حقوقيا ومهنيا، وبالتالي نتمنى أن ينعكس هذا الأمر في توجهات السياسة الجنائية.

معلوم أنه السياسة الجنائية بالمغرب، بعدا نسائل: هل لدينا سياسة جنائية في كل مكوناتها، متكاملة برؤى وأبعاد على المستوى التشريعي، على المستوى المؤسساتي، على المستوى الوقائي وعلى المستوى الزجري؟

لهذا نعتبر أن المدخل الأساسي، السيد الوزير، لمواكبة الإصلاح وهو تجديد القاعدة الجنائية، هو سياسة جنائية واضحة، غايتها الانتماء إلى ظرفية النموذج التنموي الجديد، وبالتالي كيف يمكن أن نلائم السياسة الجنائية في التقائية مع السياسات العمومية لمواكبة هذا التطور على المستوى الاجتماعي والاقتصادي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

مما لا شك فيه أن بلادنا قطعت أشواطا نوعية في مجال إصلاح القضاء، إلا أن هناك جوانب أخرى ذات صلة بواقع المحاكم وآفاق السياسات الجنائية ما تزال في حاجة إلى نفس إصلاحي جديد.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الخطوط العريضة للسياسات الحكومية لتأهيل هذا القطاع الاستراتيجي وإقرار سياسة جنائية عادلة ومنصفة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس للفريق الاشتراكي.

تفضل، السيد الرئيس، لبسط السؤال.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن واقع محاكم المملكة وعن تحديات تطوير السياسة الجنائية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال السادس لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية نهنئكم، السيد الوزير، على الثقة المولوية التي حظيتم بها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على رأس وزارة العدل.

فعن واقع محاكم المملكة وتحديات تطوير السياسة الجنائية نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السابع لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن أزمة السياسة الجنائية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا اليد الرئيس.

السيد الوزير،

تصفون أنفسكم بحكومة البديل، فأي بدائل حكومية من أجل سياسة جنائية ديمقراطية عادلة ومنصفة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال التاسع لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

لكم، أولا، كل التهاني بمناسبة حظوتكم بالثقة المولوية الشريفة.

أما موضوع سؤالنا فإنه يدخل في ضرورة تيسير وتسهيل ولوج المواطنين إلى العدالة وتيسير عمل القضاة والمحامون عن طريق رقمنة المحاكم المغربية، وقد أكد سلفكم، السيد الوزير، أن الوزارة تسعى إلى التخلي عن كل الدعامات الورقية لصالح الدعامات الإلكترونية وتقديم خدمات العدالة عن بعد، وأنتم تعلمون، السيد الوزير، أن

الرقمنة تشكل طفرة نوعية في تجويد التقاضي والحكامة القضائية بتسريع الوثيرة واقتصاد الجهد ودعم الشفافية والتخليق.

لأجله، نود منكم، السيد الوزير، إطلاع الرأي العام الوطني على مآل ونتائج مشروع رقمنة المحاكم المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال العاشر لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي، السيدة المستشارة، لطرح السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

تعتبر السياسة الجنائية شرطا عضويا وضروريا لاستكمال مسلسل الدولة ودمقرطة بنياتها.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لتطوير السياسة الجنائية وتحديث المحاكم ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الحادي عشرة لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى الدحماني:

نسائلكم عن مواقع محاكم المملكة والخطة المعتمدة لمواجهة تحديات تطوير السياسة الجنائية ببلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الأخير لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الوزير،

نسائلكم، تحديث المملكة يمر عبر إنصاف الشغيلة، ماذا فعلتم لمهندسي القطاع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، بما أن الأمر يتعلق بأسئلة تجمع بينها وحدة الموضوع، فالسيد الوزير، تفضل للجواب عليها دفعة واحدة.

تفضل، السيد الوزير، للمنصة، وشكرا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمات،

أولا، أشكركم على تهانئكم، وأتمنى أن نشتغل بشكل مشترك في السنوات المقبلة لما فيه مصلحة العدالة ومؤسسة القضاء في بلادنا ولما فيه خدمة للمواطن، من أجل عدالة منصفة ونزيهة.

كذلك، بدوري أهنئكم على الثقة التي حزتم بها، والتي حملتكم مسؤولية التشريع والتقييم والمساءلة.

هناك أسئلة متعددة تلتقي في موضوع العدالة، قد تختلف في موضوعها، ولكنها تلتقي في مجال واحد وموحد وهو وضعية العدالة ماديا وتشريعيا ومؤسساتيا.

بداية، أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذا الموضوع: "تحديات تطور السياسة الجنائية وتأهيل البنية التحتية للمحاكم ببلادنا"، وهي مناسبة لأشكركم عاليا على عموم اهتمامكم بقضايا العدالة ببلادنا، باعتبارها ورشا وطنيا هاما ومحوريا في الإصلاحات الاستراتيجية التي تقوم بها بلادنا، بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

وجوابا على سؤالكم المحوري هذا، سنقف عند 4 محاور أساسية:

- أولا، تطوير السياسة الجنائية؛

- ثانيا، بناء وتجهيز المحاكم؛

- ثالثا، تعزيز الرقمنة والتحديث داخل قطاع العدالة؛

- رابعا، النهوض بوضعية الموارد البشرية.

على مستوى تطور السياسة الجنائية:

كما تعلمون، السادة المستشارين، السيدات المستشارات، تتسم السياسة الجنائية كغيرها من السياسات العمومية للدولة بالحركية

والتطور، إذ تتغير معالمها وتوجهاتها من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر، فالسياسة الجنائية ليست مذهبا واحدا يصدق تطبيقه في كل مكان، بل تتغير معالمها وتتبدل قسماتها بين الفينة والأخرى، حسب الظروف الزمانية والمكانية المحيطة بها.

ولم تخرج السياسة الجنائية المغربية عن هذا المنحى، إذ مرت بمحطات متعددة، شهدت خلالها تغييرات وتطورات هامة، بما فيها من إيجابيات وما سجل عليها من ملاحظات، حسب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، غير أن الظرفية الحالية تجعل السياسة الجنائية المغربية تمر بمحطة متميزة وفريدة، أملتها عدة عوامل داخلية وخارجية، كان من أهمها:

- تزايد خطر الجريمة على المستوى العالمي وضرورة مسايرة السياسة الجنائية المغربية للتوجهات الدولية المعتمدة لمكافحة الجريمة والوقاية منها؛

- ضرورة مسايرة السياسة الجنائية للتطورات التي تشهدها بلادنا في مناحي متعددة، اقتصادية واجتماعية وسياسية؛

- الملاءمة مع مضامين دستور المملكة لسنة 2011، بما يرتبط وتعزيز حقوق المتقاضين، خاصة ما يرتبط بضمانات شروط المحاكمة العادلة وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية؛

- ضرورة مسايرة ما ذهبت إليه السياسات الجنائية المقارنة العريقة للتوجهات الجديدة في مجال مكافحة الجريمة بالوقاية منها؛

- ضرورة مسايرة ما أرسته الاجتهادات القضائية من ممارسات فضلى في مجال العدالة الجنائية؛

- تنزيل مخرجات الحوار الوطني العميق والشامل لإصلاح منظومة العدالة التي عاشتها بلادنا خلال السنوات الماضية؛

- مواكبة التغييرات المفصلية والجوهرية التي شهدتها بلادنا على مستوى منظومة العدالة خلال الآونة الأخيرة، بفعل حدث استقلال رئاسة النيابة العامة عن السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

ووعيا بهذه المتغيرات والتحديات السالفة بسطها وكذا بالدور الهام التي تلعبه السياسة الجنائية في رسم توجهات الدولة في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها، فإن وزارة العدل تولها الاهتمام البالغ وتجعها من أولويات برامجها الإصلاحية، وهو ما تبرره التدابير المتخذة في هذا الإطار، سواء على مستوى ما تم اعتماده من إجراءات فيما يخص إعداد وبلورة معالم السياسة الجنائية وتوجهاتها المستقبلية، أو على مستوى الإجراءات المتخذة فيما يخص وضع الضوابط الناظمة للسياسة الجنائية المغربية في كافة مراحلها من إعداد وتنفيذ وتقييم، خاصة على مستوى ضبط العلاقات بين كافة المتدخلين فيها.

وفي هذا الإطار، تمت بلورة معالم سياسية جنائية فعالة وناجعة ومتطورة، تستجيب للتحديات والرهانات المطروحة، وذلك من خلال سن تدابير تشريعية تنظيمية متطورة وحديثة تستجيب لانتظارات الفاعلين والمشتغلين في مجال العدالة ومتطلبات المرحلة، وتمكن من توطيد الثقة والمصداقية في قضاء ناجع وفعال.

1- تحديات السياسة الجنائية:

شهدت العدالة الجنائية المغربية مجموعة من التحولات الإيجابية تشريعا وممارسة، عبر محطات متوالية، عكست الإرادة القوية نحو الرقي بالمنظومة الجنائية ببلادنا ورفعها إلى مصاف التجارب الرائدة، والتي يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- قدم المنظومة القانونية الجنائية:

تشكل المنظومة القانونية أحد أهم آليات إصلاح العدالة كلما واكبت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول، وعكست حاجيات المجتمع في مناحي متعددة، وتزداد هذه الأهمية في الحقل الجنائي، الذي يتسم بالتطور المستمر، وخاصة مع تزايد متطلبات مكافحة الجرائم والتصدي لصورها واتساع مجال الحقوق والحريات.

وإذا كانت المنظومة القانونية الوطنية في مجال العدالة الجنائية قد عُززت بمجموعة من الإصلاحات التشريعية المهمة، فإن العديد منها ما زال يحتاج إلى مراجعة جذرية، خاصة على مستوى النصوص التشريعية الأم، وعلى رأسها مجموعة القانون الجنائي التي تعود إلى سنة 1962.

وإلى جانب العديد من النصوص التشريعية الزجرية الخاصة الناظمة لمجالات حيوية التي ترجع إلى حقبة الحماية، تغيرت بشأنها المفاهيم والتوجهات بشكل ملفت في العديد من التشريعات المقارنة، علما أن بعض التشريعات الجنائية أصبحت تتطلب أيضا مراجعة كما هو الحال بالنسبة لقانون المسطرة الجنائية لسنة 2002، ليستجيب للتطورات ويجد حلولا للعديد من الإشكالات التي تعترض السير الأمثل للعدالة الجنائية ببلادنا.

- تضخم عدد النصوص الزجرية:

يتزايد بشكل ملفت عدد النصوص الزجرية الخاصة في الساحة القانونية المغربية، إلى درجة أصبح يتعذر معها استيعابها من طرف الممارسين في إطار مقاربة غير سليمة، تقوم على المقاربة الزجرية كحل لجميع المخاطر المطروحة، وتطرح كذلك تضخم عدد القضايا الزجرية.

ويعتبر تضخم القضايا المعروضة على المحاكم أو ما يصطلح عليه بـ"الاختناق القضائي" من بين أهم التحديات التي تواجه العدالة الجنائية، ويعاني القضاء الجنائي المغربي من تضخم عدد القضايا، إذ يتراوح عددها سنويا ما بين مليون ومليون ونصف ملف وقضية من أصل ثلاثة ملايين قضية تسجلها المحاكم بين قضايا زجرية: مليون ونصف؛ ومدنية وتجارية وإدارية: مليون ونصف الآخر، خاصة أن

الثلثين من القضايا الزجرية يعتبر قضايا بسيطة، يمكن أن تجد لها حلولا خارج نظام العدالة الجنائية، في إطار مساطر بديلة، مع إعادة النظر في التقسيم الثلاثي للجرائم الذي هجرته العديد من التجارب المماثلة، (مخالفة، جنحة، جناية)، الآن أصبحت آراء أخرى من المؤسسات الجنائية الدولية.

- غياب آليات موازية للآليات التقليدية للعدالة الجنائية:

اهتمت السياسة الجنائية خلال كافة المحطات التي مرت بها العدالة الجنائية المغربية بالآليات التقليدية من قضاء وشرطة قضائية ومهن قانونية وقضائية، دون التفكير في خلق آليات موازية تُسهم في رسم معالم سياسة جنائية فعالة وناجعة وتساعد الآليات التقليدية في أداء مهامها، كما هو معمول به في العديد من الأنظمة الجنائية الكبرى، إذ تفتقد السياسة الجنائية المغربية إلى آلية حقيقية لرصد ظاهرة الجريمة وتجميع الإحصاءات الجنائية الرسمية ودراسة وتحليل الظواهر الإجرامية واقتراح الحلول الكفيلة للوقاية منها وللتصدي لها، كما تتطلب تعزيز دور الخدمة الاجتماعية والنفسية ومواكبة التوجهات الجديدة في مجال السياسة العقابية، خاصة على مستوى مراكز العلاج والتأهيل ووكالة تدبير الممتلكات المحجوزة والمصادرة، وهذه الممتلكات المحجوزة المصادرة غالبا ما تضيع نظرا للوضعية التي فيها، سنؤسس هذه الوكالة من أجل أن تتكلف بإدارة بكل ما هو مُصادَر بما فيه السيارات، بما فيه الآلات حتى لا تضيع ولا يتمكنوا من استعمالها.

- أزمة العود إلى الجريمة:

يعتبر العود إلى الجريمة من المواضيع والإشكالات الجنائية الكبرى التي أرقت على الدوام بال الأنظمة الجنائية لكافة الدول وجعلتها تتسارع إلى إيجاد أجوبة وردود فعالة ومقاربات ناجعة للحد منه، والمغرب كغيره من الدول ظل يعاني من ظاهرة العود إلى الجريمة إذ يسجل ارتفاع نسبة حالة العود إلى الجريمة، خاصة جرائم السرقة والمخدرات والعنف، فضلا عن عدم التوفر على آلية للضبط الدقيق لظاهرة العود إلى الجريمة، سواء من حيث نوع الجريمة، الجنس المجرم وسنه والتوزيع الجغرافي، والأحكام الجنائية تتشدد حينما تكون هناك حالات العود، ولكن المشكل غير مضبوط في حالة العود، فغالبا يهتم هذا الظرف على حالة العود ويستمر المعاقبة على الجريمة كأنها وقعت لأول مرة من طرف نفس الشخص.

- ضعف التنسيق بين السياسة الجنائية وباقي السياسة العمومية للدولة:

سجل الواقع العملي ضعف الالتقائية والسياسة الجنائية وباقي السياسات العمومية للدولة لإيجاد ردود أفعال قوية لاحتواء بعض الظواهر الاجتماعية أو الإجرامية، التي يبقى أغلبها مرتبطا بأسباب اجتماعية أو اقتصادية.

<u>التدابير المزمع اتخاذها لتطوير السياسة الجنائية:</u>

أيها السادة، أيتها السيدات،

تجعل وزارة العدل مسألة تطوير السياسة الجنائية في صلب اهتماماتها وأولياتها، إذ رسمت لها مخططا تشريعيا واضح المعالم والتوجهات، يدل عليها حجم مشاريع القوانين المقدمة وكذا عمق مضامينها، وفي هذا الإطار اتخذت الوزارة مجموعة من الإجراءات والتدابير التشريعية والتنظيمية الرامية إلى تطوير معالم السياسة الجنائية المغربية، مستحضرة تنامي وتطور الظاهرة الإجرامية من جهة، وكذا تحقيق الملاءمة مع المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والتي أكد عليها دستور المملكة لسنة 2011 من جهة أخرى.

وقد تضمنت هذه التدابير مستجدات جوهرية هامة، سواء فيما يخص التجريم أو العقاب أو فيما يخص الحقوق والحريات وتعزيز أدوات مكافحة الجريمة وكذا تحديث آليات العدالة الجنائية، ويتجلي ذلك في مراجعة مجموعة القانون الجنائي.

يندرج مشروع مراجعة مجموعة القانون الجنائي ضمن المخطط التشريعي الذي رسمته وزارة العدل في إطار توجهات السياسة الجنائية، كما يأتي كثمرة للتطور التاريخي للفكر الجنائي ولمبادئ السياسة الجنائية سواء ما يتعلق منها بالتجريم أو العقاب، وكذا تفاعلا مع التحولات الحقوقية التي ميزت العقود الأخيرة في المملكة، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طبعت المجتمع المغربي والمنتظم الدولي، وما واكب ذلك من تسريع وثيرة المصادقة على الاتفاقيات الدولية المختلفة والمتعلقة بالجريمة وحماية حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، فإن الموضوع يرتبط بطبيعة المقاربة التي ينبغي اعتمادها في مراجعة مجموعة القانون الجنائي، كأحد أقدم النصوص المؤطرة لمجال العدالة الجنائية، والذي صدر في 26 نونبر 1962، ودخل حيز التنفيذ في 17 يونيو 1963.

بالمناسبة، هذا القانون الجنائي منذ أعتقد 1998 وهو موضوع تغيير في وزارة العدل هو موضوع اجتماع، ولم يتم الحسم فيه لحد الآن، حتى جاء السيد الوزير الرميد، وأحال جزء منه، وترك الجزء الآخر، معناه نحن أمام قانون هاذي 30 سنة واحنا نتناقشو فيه، ولم يتم الحسم فيه، والآن جاء الوقت فاش خصنا نحسمو، خاصة أنه هاذ الشي تيمشي بسرعة، مثلا الجرائم الإلكترونية ما كانتش سنة 1992، دبا ولت كاينة، مجموعة نتاع الجرائم الأخرى ديال "الواتساب" إلى آخره، فهاذ الشي خص يتحسم فيه ما غاديش نبقاو احنا تناقشو داخل دهاليز الوزارة وما تيوصلش لهاذ الشي التشريع.

وفي هذا الإطار، فإن الموضوع يرتبط بطبيعة المقاربة التي ينبغي اعتمادها، وظل يخضع لتعديلات جزئية بين الفينة والأخرى، بلغ مجموعها 30 تعديلا، ارتبط جزء كبير منها بتجريم بعض الأفعال

المستحدثة كالإرهاب والجريمة المعلوماتية وغسل الأموال والاتجار بالبشر والتعذيب وغيرها، ما نقوم به كل ما استحدثت شي جريمة كالإرهاب تنزيدو نص قانوني، ولكن ما تنراجعوش القانون الجنائي كله، غير تنجيبو واحد الجريمة وتنزيدوها، ولكن لم تتم مراجعة كيفية التعامل مع الكثير من الجرائم التي أصبحت جرائم غير ذي معنى.

وتسعى هذه الوزارة إلى تقديم مشروع متكامل يلامس كافة النصوص الواردة فيه وفق مقاربة تشريعية شاملة، توفر أجوبة للعديد من النقط المطروحة كدسترة مجموعة من المقتضيات الزجرية التجريمية والحمائية وتدوين القواعد الجنائية، من خلال مصادقة المغرب على العديد من المواثيق الدولية، سواء كانت ذات الصلة بمكافحة الجريمة أو بحقوق الإنسان أو ما يرتبط بمجال تحديد نطاق ممارسة بعض الحقوق والحريات وإيجاد الحلول للعديد من النقاشات المفتوحة والإشكالات العملية المطروحة على مستوى الممارسة، زيادة على مسايرة بعض التوجهات الحديثة على مستوى العديد من الأنظمة الجنائية المقارنة، ومن المنتظر أن يتم تشكيل لجنة متعددة المشارب للتسريع بإعداد مشروع متكامل يحقق الغايات المنشودة.

في الحقيقة رجعنا للقانون الجنائي وجمعناه كله، والآن اللجنة مستمرة وأحضر فيها شخصيا لمناقشة فصل بفصل، لأن هناك مجموعة من الأشياء يجب إعادة النظر فيها في القانون الجنائي، مرتبطة بالحريات، مرتبطة بالعقوبات، مرتبطة ببعض الجرائم اللي أصبحت فيها العقوبات السجنية غير ذي معنى، بعض الجرائم البسيطة، مثلا إعطاء السلطة للقاضي في الأحكام، مثلا في النص الجنائي آش تيقول؟ تيقول كل من ارتكب كذا يعاقب من كذا إلى كذا، كلما ارتكب شي فعل، كيتعاقب ما فيهش تعطي للقاضي وتقول له عندك الحق تعاقب من سنتين إلى 20 سنة أو من 5 السنوات إلى 30 سنة، خصنا نقلصو هاذ الأمور باش ما تبقاش السلطة مطلقة هكا ونضبطوها أكثر.

- مراجعة قانون المسطرة الجنائية:

المسطرة الجنائية هي اللي تضمن شروط المحاكمة العادلة، المسطرة الجنائية تيقولو عليها الأوربيين هي عمق العملية الديمقراطية ككل، تيعرف المواطن ما هي حقوقه، ما هي حدود الآخرين، ما هي التعامل معها إلى غير ذلك من العناصر، لذلك المسطرة الجنائية تيقولو الأكثر وأهمية وهي القلب النابض ديال العملية الجنائية أو المحاكمة الجنائية.

يعتبر مشروع مراجعة قانون المسطرة الجنائية رقم 01.18 من بين أهم الأوراش التشريعية التي أطلقتها وزارة العدل، باعتباره المحرك الأساسي لمنظومة العدالة الجنائية، وذلك لارتباطه الوثيق بمجال حماية الحقوق والحريات ومكافحة الجريمة وتحقيق أمن الأفراد والجماعات، ومواكبة التطور الحاصل على مستوى الأنظمة الجنائية المعاصرة وسد الثغرات التي أفرزتها الممارسة العملية من أجل تنزيل وتعزيز المقتضيات الدستورية الجديدة المتعلقة بحقوق وحريات الأفراد، وكذا تفعيل مختلف التوصيات المرتبطة بمنظومة العدالة ببلادنا، ولاسيما تلك المتعلقة بتوصيات "هيئة الإنصاف والمصالحة" وكذا مخرجات "المناظرة الوطنية للسياسة الجنائية" المنعقدة في مدينة مكناس سنة 2004، وأيضا يرتبط بمختلف أنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومواقفه وتوصياته.

فقد شكل مشروع القانون رقم 18.18 القاضي بتغيير وتتميم القانون 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية أحد أهم المستجدات الحقوقية التي همت المنظومة الجنائية، حيث تم تعديل مجموعة من المقتضيات القانونية، منها ما يرتبط بحقوق وحريات الأفراد، ومنها ما يتعلق بتطوير عمل المؤسسات، ولاسيما ما يرتبط بتدبير المرحلة الانتقالية التي تعيشها بلادنا بخصوص إحداث سلطة قضائية مستقلة، وفق ما نص عليه دستور المملكة.

وتشمل مراجعة قانون المسطرة الجنائية من المقتضيات القانونية الهامة تروم مكافحة الجريمة في احترام تام للحقوق والحريات، وذلك من خلال:

- تعزيز وتقوية ضمانات المحاكمة العادلة؛
- تعزيز دور حقوق الدفاع؛
- تقوية مركز الضحية في الإجراءات الجنائية؛
- تعزيز ضمانات المتهم خلال مراحل البحث والتحقيق والمحاكمة؛
- ترشيد الاعتقال الاحتياطي؛
- تبسيط الإجراءات والمساطر الجنائية؛
- وضع آليات للوقاية من التعذيب؛
- إضفاء مرونة على مستوى التنفيذ الزجري؛
- تقوية آليات التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الجريمة؛
- تقوية الوسائل الإلكترونية في مجال مكافحة الجريمة؛
- وضع آليات تحفيزية في مجال التنفيذ الزجري، خاصة ما يرتبط بالغرامات المالية وتبسيط مساطر رد الاعتبار وإعادة التأهيل؛
- إيجاد بدائل للدعوى العمومية من خلال مساطر مبسطة وتصالحية؛
- اعتماد مقاربة جديدة لعدالة الأحداث.

وأريد أن أخبر المجلس المحترم بأنه في آخر الأسبوع الفارط انتهينا من مناقشة قانون المسطرة الجنائية على مستوى وزارة العدل، والآن يوم الاثنين سنبعثه إلى المؤسسات الرسمية لإعطاء رأيها، وداخل أجل أسبوعين أو 3 أسابيع سنحيله على الأمانة العامة للحكومة.. على أولا، كل مساعدي العدالة لإعطاء رأيهم ومن تم سنحيله على مجلسكم الموقر على مستوى الغرفة الأولى ثم الغرفة الثانية لننهي مع قانون

المسطرة الجنائية، بعد أن قمنا بتغيير كثير من النصوص فيها لنحسم هذا الموضوع.

- إعداد مشروع القانون المتعلق باستعمال الوسائط الإلكترونية في إجراءات التقاضي في المجال الجنائي:

من أجل التنزيل الأمثل لاستعمال مختلف الوسائل الإلكترونية خلال كافة مراحل الدعوى العمومية: البحث والتحري والتحقيق لإعداد المحاكمة، من أجل تجاوز كل الصعوبات التشريعية المرتبطة بتنزيله على أرض الواقع، علمت وزارة العدل على استكمال المشاورات حول مشروع القانون المتعلق باستعمال الوسائط الإلكترونية لإجراءات التقاضي في المجال الجنائي، وتمت إحالته على الأمانة العامة للحكومة قصد مباشرة مسطرة المصادقة، وقد جاء هذا المشروع بمجموعة من المستجدات التشريعية، أهمها:

- إمكانية لجوء النيابة العامة وقاضي التحقيق والمحكمة إلى استعمال تقنيات الاتصال عن بعد للاستماع إلى أحد أطراف الخصومة أو الشاهد أو الخبير أو المترجم أو الترجمان، كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، بما يضمن اللجوء إلى هذه التقنيات كلما كان حسن سير العدالة أو حفظ الأمن أو الصحة العامة يقتضي ذلك، وذلك بنفس الضمانات الممنوحة للمحاكمات التي يكون فيها الحضور ماديا، كما تترتب عن هذه المحاكمة نفس الآثار؛

- يتيح مشروع القانون إمكانية تنفيذ الإنابات القضائية الدولية عن طريق تقنية الاتصال عن بعد ووفق ضوابط وقواعد دقيقة، تضمن حسن تفعيل آليات التعاون القضائي؛

- يضمن المشروع إمكانية المعالجة المعلوماتية للمحاضر القضائية وإمكانية تذييلها بالتوقيع الإلكتروني لكل من الرئيس وكاتب الضبط؛

- إعداد مشروع تحديث ومركزة السجل العدلي، هذا هو المشكل ديال السجل العدلي، عندنا واحد المشكل كبير، تيكون واحد عايش في وجدة وتزاد في العيون، باش يجيب السجل كنوحلو، خصو يمشي حتى للعيون ويجيب لنا السجل العدلي، الآن حاولنا المركزة ديالو، فيمكن يطلبو في وجدة، ويتعطى لو على المستوى المركزي ويمشي للمحكمة ديال وجدة وياخذو، بلا ما ينتقل حتى للعيون، لأنه فيها واحد الشوية ديال العبث أنه مع وجود وسائل التواصل يبقى يتنقل الواحد باش يجيب.. والآن احنا الآن كنفكرو أشنو هي الصيغة المثلى باش ما يتنقلش حتى للمحكمة، يطلبو ويتعطى لو، واش نصيفطوه مثلا إذا كان عندو المجلس القروي في شي قرية نصيفطو لهذاك مجلس القروي ياخذوه ويعطيوه له، تنقلبو على شي صيغة باش ما يبقاش المواطن يجي ويتنقل واحد 60، 70 كلم باش ياخذ السجل العدلي، فالآن كنقلبو على الصيغ واش نديرو تعاون مع وزارة الداخلية، واش نديرو تعاون مع مؤسسات أخرى باش نسهلو على المغاربة ذاك التنقل اللي تيكون بدون مبرر.

• إعداد مشروع تحديث ومركزة السجل العدلي:

فتحت وزارة العدل ورش تحديث السجل العدلي، والذي يهدف إلى مراجعة منظومة السجل العدلي التي باتت تطرح مجموعة من الإشكالات على الصعيد العملي، وهنا غادي نجي لواحد الموضوع مطروح، مثلا في السجل العدلي كيكون واحد دار واحد الجنحة أو جناية وانتوما تتعرفو كل عقوبة تجاوزت 3 أشهر تتكون مسجلة في السجل العدلي، من بعد واحد المدة تيمشي تيدير رد الاعتبار، راه ما عندها حتى معنى، ما دام عندنا واحد (l'ordinateur)، وما دام تنعطيو التعليمات وتينفذها، فبحيث تدوز واحد المدة قانونية وما تسجل حتى جريمة أخرى، نديرو رد الاعتبار تلقائيا، علاش غادي يجي يقدم الطلب ويمشي عند المحامي ويمشي عند القاضي ويتسنى الطلب ويديرو عليه البحث؟ تلقائي ذاك الشي. إلى كان صافي دوز 5 سنين أو دوز عامين ولا 3 سنين حسب النص أنه ما دارش شي جريمة أخرى صافي نفكو المغاربة، باش يمشي يمكن لو يخدم، يمكن لو يمشي يشتغل ويمكن لو يمشي يدير حياته من جديد، لأن المهم هو ماشي نعاقبوه فقط، نعيدو الإدماج ديالو، إلى بغيتي الإدماج ديالو خص تحيد عليه شي حكم، أدى الثمن، دار الخطأ أدى الثمن ديالو نطويو الملف، نقلبو على حاجة أخرى في الحياة ديالو.

تم الشروع في تنزيل هذا الورش من خلال عقد اجتماع داخلي على مستوى وزارة العدل لتشخيص وضعية منظومة السجل العدلي بشكل دقيق، تلته اجتماعات مع باقي المتدخلين.

• تطوير وتنظيم مكاتب المحجوزات:

هاذ أدوات الإقناع طارحة لنا مشكل كبير، وهو أنه تيتم حجز سيارة ولا تيحجزو شي حاجة ديال الذهب ولا مكانة، تيديرو معدن أصفر زعماك راه الذهب، على ما تتدي السيارة للمحجز وإلا تتدي.. تيبقى ذاك الشي في كتابة الضبط إما تطيح الشتا وفيه ذاك الشي تيغرق، تدير السيارة في المحجز ما تتلقاش تتلقى هزو منها الموطور وهزو منها.. فقلنا غادي نديرو واحد المؤسسة اللي تبقى تجمع هاذ وسائل الإقناع وتكون تحت السلطة والمراقبة، وهذا غادي تكون عندهم مباني متخصصة في هاذ المجال، إلى كان شي حاجة خصها تكون في لفريجيدير تكون فالفريجيدير، كان شي حاجة خصها تكون تحت المراقبة تكون تحت المراقبة، باش ما يمكنش تضيع شي حاجة أخرى، لأنه تيبقى المواطن تيوصل لمحكمة النقض بعد 10 سنين تيطلب أنه محكمة النقض أو محكمة الاستئناف تراقب هذاك المحجوز، بعض الأحيان تيلقاو في جل الأحيان، ولكن بعض الأحيان نتيجة الوضعية اللي كان فيها هاذ وسائل الإقناع فبغينا نديرو مؤسسة مستقلة ومراقبة ومتتبعون فيها.

ما يمكنش يكون هاذ الشي إلا إلى كنا.. من حيث تنديرو البلان ديال المحكمة ما نبقاوش نديرو المحاكم هكا، المحكمة خصنا نشوفو القضاة آش خصهم، نشوفو المحامين آش خصهم، نشوفو كتابة الضبط آش خصهم، نشوفو المعتقلين آش خصهم، وتدير واحد دفتر التحملات عاد تتمشي تبني، احنا عندنا واحد القضية تيدوز عندنا واحد التصور على

المحكمة وتنديروه فين ما مشينا تنديروه، من بعد تنكتشفو المحامين ما درنا لهم فين يجلسو، القضاة ما درنا لهم فين يرتاحو، هاذوك وسائل الإقناع ما كاينش، فقلنا لهم ناخذو بعين الاعتبار نمشيو كل شي نتلاقاو معهم، ناخذو بعين الاعتبار المتطلبات ديالهم وندیرو واحد دفتر التحملات، كل محكمة آش خصو يكون فيها، ماشي حتى نبنيو، آه راه ما درناش نقابة ديال المحامين، آه الخبراء ما صوبناش لهم، وتنبقاو، ودبا عندنا ما يسمى بالمساعدات الاجتماعيات اللي عندهم ولى عندهم دور كبير في مجال المعتقل الطفل، خص تكون عندي مساعدة اجتماعية أو ضحية، المرأة إلى دخلت للمحكمة خص تكون عندها مساعدة اجتماعية، إلى ما كانش عندها مساعدة اجتماعية.

غنعطيكم واحد النموذج، هذاك المبالغ اللي تنعطيو في إطار التكافل الاجتماعي، تيخصها تمشي عند المحامي وترفع دعوة وشوف واش عندها الحق، بعض خطرات تيسمحو فيهم وتيمشيو.

اللي مفروض هو أن المساعدة الاجتماعية، من حيث تيوقع الطلاق يجي عندها الملف تلقائيا، تدرس الملف، هي تتقرر واش هاذيك السيدة محتاجة، إلى محتاجة ذيك الساعة تدير لها الإجراء وتعطيهم لها، ما كاين لاش تبقى ذيك المرأة مسكينة تدور في المحكمة باش في آخر المطاف نعطيوها 1000 و1200 درهم.

على مستوى بناء وتجهيزات المحاكم، الآن احنايا باش ما نطولش عليكم، الآن دشنا في 2020، دشن السيد الوزير اللي قبل مني في 2020، 22 بناية، في 2021، 9 بنايات لأن كان كوفيد، 14 مشروع دبا انتهت الأشغال ديالو، 38 مشروع البناء والتهيئة في طور الإنجاز، 30 مشروع في طور الدراسة وكنضغط باش نحاولو ندیرو (le maximum) هاذ السنة، 14 مشروع في طور التدبير العقاري، تسوية العقارات لمنح بقع أرضية إلى آخره.

إضافة إلى أن هاذ المشاريع، تهيئة البنايات للمحافظة عليها وضمان استمرارها.

دبا الآن حلينا المحكمة ديال الداخلة، قادينا محكمة الأسرة ديال الداخلة، الأسبوع المقبل إن شاء الله غادي ندیرو المحكمة ديال طرفاية، راه عينا الموظفين الموظفين اللي غيمشيو ليها، السلطة القضائية كنتسنى تعين لنا القضاة لأن تيقول لك كاين 100 ولا 200 ملف، تنقول لهم إلى كاين ملف واحد المواطن حقو هذاك وجدها لو، المواطن ما يمكنش يتنقل باش يقلب على العدالة، العدالة اللي تتنقل عند المواطن، باش ننتهيو من هاذ الموضوع هذا، والآن راه تهيؤو فآسا الزاك ووجدنا الحل باش ندیرو محكمة فآسا الزاك، القاضي المقيم فأولاد برحيل أو تاليوين، وغاديين نبنيو المحكمة ديال تارودانت اللي وقعت فيها القصة ديال المراسلة اللي كتعرفوها كاملين.

وما عرفت كيف غندير ليها من الناحية القانونية؟ أنا وزير العدل، الكاتب العام صيفط رسالة ليا كرئيس البلدية، هاذي إجراءات، كي غندير؟ هاذي إجراءات، خصني باش نأسس العقار خصني الرسالة نصيفطها لنائب الرئيس ديال البلدية ديال تارودانت، وافق وتمت العملية، دبا كاين جوج ديال الحلول، إما ندير هاذ الإجراءات وإما ما ندیرهاش، إلى درتها تيقولو لك علاش تتصيفط لوهبي؟ وهبي رئيس البلدية آش غندیرو ليه؟ القانون كيعطينا الحق علاش غتحيدو ليا؟

وثانيا، هاذ العقار درناه للمحكمة وما درناه باش ندير فيه المشروع ديالي ولا ندير فيه الفيلا ديالي، درناه للمحكمة، ودبا الآن غادي نعاودها مرة أخرى، لأنه بغيت ندير مكتب الحفظ في تارودانت، علاش غنديرو مكتب الحفظ في تارودانت؟ لأن درناه فتزنيت و(l'humidité) كلات لينا الملفات، تنقلبو على شي مكان اللي ما يكونش فيه (l'humidité)، وانتهى الموضوع، وندیرو فزاكورة وغنديرو واحد آخر في ورزازات، لأن محتاجين باش ندیرو مكاتب للحفظ، غير مكاتب الحفظ غنديروهم صغار، لأن دبا غنديرو الحفظ.. وعلاش تارودانت ما يكونش فيها محكمة؟ لأنه وزير العدل وزير العدل من تارودانت؟!

- كما أن الوزارة انخرطت بشكل كبير في تعميم إحداث مكاتب الواجهة على صعيد جل المحاكم، قصد توفير مختلف الخدمات؛

- تعميم وتزويد المرافق القضائية؛

- تخصيص فضاءات بالمحاكم للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، تؤمن إسداء خدمات لهذه الفئة، الأطفال درنا ليهم ما يسمى بالفضاء الأزرق، كنديرو واحد البيت ليهم واحد المكتب فيه الألعاب ديال الأطفال، باش إلى بغا يستمع ليهم السيد القاضي أو السيد وكيل الملك كيناقش معاهم فواحد المجال اللي هو مجال ديال الأطفال، والآن احنا كناقشو فقانون المسطرة الجنائية 2 إشكالات مطروحة علينا فقانون المسطرة الجنائية، من حيث يكونو الأحداث هوما اللي كيتحاكمو، واش ضروري القاضي يلبس اللباس أو خص يكون لباس عادي باش الطفل يشعر بالراحة النفسية ديالو ويمكن لو يتكلم؟ واش إلى كيستنطقو القاضي واش يمكن أنه يدخل باللباس الرسمي ولا يلبس بشكل عادي، باش الطفل يشعر بالراحة ويتكلم بحرية قدام القاضي؟ هاذي أسئلة احنا كناقشوها فاللجنة وكيناقشوها..

• ملف النيابة العامة الإلكترونية:

بالنظر لخصوصية النيابة العامة، دبا الآن النيابة العامة كيجي المحضر وكيجي المعتقل، قلنا أودي لا، المحضر يمشي عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني باش يوصل عند وكيل الملك قبل باش يطلع عليه، والآن كنحاولو فالمسطرة الجنائية باش ندیرو واحد القضية، كاينة جرائم اللي ما كنفهمش علاش كيقدموهم لوكيل الملك؟! ساهلة، صيفط لو المحضر وإلى تبين له بأن هاذ الجريمة لا تقتضي بأن نقدموه ليه يفرج عنه، إلى بغا يستمع ليه يستمع ليه آنذاك من بعد، ولكن يجيب الراجل بحال ويدوز الليلة وتجيبو فالصباح راه ما عندها حتى معنى، بحال مثلا اللي تنعرفو واحنا سمينها "لاراف" تنقولو ليها "لاراف"

كيديك لمخفر الشرطة يستمع لو، الآن ما بقاتش بشكل كبير، ولكن بغينا نحددها فالقانون، قلنا أنه ما يفوت معه 4 ديال السوايع، يجيبو ويدير لو التنقيط ويبحث عليه ولكن يفرج عليه داخل أجل 4 ساعات، لأن حتى التوجه ديال السيد المدير العام للأمن الوطني يسعى نحو احترام هاذ الحقوق وهاذ الحريات هاذي.

فقلنا هاذ المكتب الافتراضي وسميناه "المكتب الافتراضي للنيابة العامة"، تدبير ملفات النيابة العامة حسب نوع القضايا والتخصص، تدبير محاضر الاستنطاق من طرف قرارات النيابة العامة والإنابات والتعليمات، كلها بوسائل إلكترونية.

كاينة المحاكمة عن بعد، راكم شفتوها خصنا نطوروها أكثر وندبروها في إطار القانون ونضمنوها في إطار القانون، ولكن غنقول ليكم رأيي في جميع الأحوال يجب أن تكون المحاكمة حضورية، هاذي حقوق المتهم، خصو يجي غيبغي يتكلم، من حيث تيكون عن بعد تتشدو الكاميرا كيتحكمو واش يعطيه الكلمة؟ ! ما يعطيه الكلمة.. حيث تيكون فالمحكمة حتى القسمات ديال وجهو كتقنع القاضي، حتى الشكل باش تيتكلم يمكن ليها تكون وسيلة من وسائل إقناع القاضي، وتيكون معه المحامي ديالو حاضر معه، يمكن في أي لحظة يطلب رأيو، يمكن يتعامل معه يمكن يشعر باطمئنان.

عن بعد فقط - أنا كنقول لهم - عن بعد فقط عندي قناعة تكون فقط لتجهيز الملف، واش الملف جاهز ولا ما جاهزش.

جاهز للمناقشة، نجيبوه للمحكمة، خص يكون حضوري لأن هذا الحق شرط من شروط المحاكمة العادلة.

التنفيذ الإلكتروني: هذه العملية درناها البارح في المحكمة التجارية ديال الدار البيضاء، دبا خصنا نمشيو فيها في المحاكم الأخرى، نسخة الحكم عند المحامي الرقم الخاص ديالو، هذاك الرقم (la clé) ديالو تيطلب واحد الحكم، هذاك كاتب الضبط كيشوف واش هو تينوب في الملف وتيصيفط له الحكم، يمكن لو آنذاك يدير طلب التنفيذ (au même temps) في نفس الوقت، ويصيفطو مع الحكم كاتب الضبط اللي كيحرر.. اللي كيفتح الملف التنفيذي وكيبعثو إلكترونيا على المفوض القضائي اللي اختارو المحامي، وكيمشي يدير التنفيذ ويرد الفلوس.

دبا الآن درناها في الدار البيضاء، المحكمة التجارية غادي نعمموها على المحاكم التجارية ديال المغرب باش نطوروها، وإذا نجحت لنا مزيان غادي نعمموها على المحاكم كلهم.

أكثر من هكا أن المحامي ما بقاش مطلوب منه يمشي للمحكمة باش يحط مذكرة وويطبعو له، يمكن لو عن طريق الأنترنيت يصيفط المذكرة ديالو أو المقال الافتتاحي ديالو ويخلص بالبطاقة البنكية، ما كاينش لاش يتنقل ويدير الزحام في المحاكم وكذا.. المحامي كيمشي باش يترافع، لأن المحامي الدور ديالو الأساسي هو المرافعة عن الموكل ديالو، وقلنا أنه بهذه المسألة غادي نسهلو مجموعة ديال الأمور، حتى ذاك الزحام ما غا يكونش باقي في المحاكم، غادي يكون كلشي المحامي جالس في المكتب ديالو وكيدير الإجراءات.

عندنا حلم أننا نوصلو نديرو المحاكمة بهذه الطريقة، هذه الطريقة شفتها في المحكمة الجنائية الدولية، كتبعث للقاضي المذكرة والمذكرة يتوصل بها القاضي، هو يقرر آنذاك لمن سيبعثها من الأطراف، ومن بعد كيتلقى الجواب حتى كيكون الملف جاهز عاد كيدير جلسة خاصة باش كيتسلم الوثائق الرسمية، كيقارنها مع الصور اللي توصل بها عن طريق الأنترنيت، وكذلك كيقول للقضاة انتهى وراه وغادي نصدرو حكم.

إذا استطعنا نوصلو لهذه المرحلة هذه غادي نكونو ربحنا للمحامي الوقت وربحنا الرأي العام ما بقاش ذاك الزحام ديال المحامي، غادي للمحكمة، في الطرقات والسيارات وكذا.. وهذا كيحتاج كذلك ماشي فقط في هذه القضية ديال الأنترنيت، خص حتى المحاكم نجمعوها، خصنا نبقاو نبنيو قصر العدالة فيها المحكمة الابتدائية والاستئناف والتجارية والإدارية والأسرة، كلشي يتجمع في بلاصة وحدة باش تكون قصر العدالة، إلى استطعنا ندبروها على الأقل في المدن الكبرى، الرباط والدار البيضاء ومراكش وأكادير ووجدة وفاس غادي نكونو حققنا واحد العمل كبير داخل العمل القضائي، واحنا تنشتغلو في هذا الموضوع.

بالنسبة للأطر والمهندسين، أنا شفت البارح الأطر المهندسين حيث بعثو لي السؤال طلبت لقاء معهم، عندنا شي 20 مهندس. الآن كاينة عملية اختيار المدير ديال التجهيز اللي غادي يسهر عليهم وهاذ 20 مهندس هوما كل 2 مهندسين كيتكلفو بمشروع وكيتبعوه.

في الحقيقة عندنا واحد المجموعة ديال الشباب جيد في وزارة العدل، خص تعطى له فرصة أكثر باش يخدم أكثر.

هذه غير رؤية سريعة وشاملة حول هذا الموضوع هذا، وأنا في انتظار أسئلتكم لمحاولة الجواب عنها.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا، السيد الوزير، على الجواب.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد جواب السيد الوزير، ننتقل إلى التعقيب لمن أراد ذلك.

وأفتتح التعقيبات لإعطاء الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار: هل هناك من متدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار؟

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

لن تفوتني الفرصة للتأكيد على أن لنا كامل الثقة بأنه سيكون لخلفيتكم القانونية والحقوقية أثر بالغ على تدبير هذا القطاع، بما يضمن حداثته عبر رقمنة وتبسيط مساطره وأنسنة المحاكم بخلق فضاءات لكل فئات المجتمع وأيضا عدالته ونزاهته.

بدوري أشكركم على جوابكم في شقه المتعلق بالسياسة الجنائية، وإذ نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار تصور الحكومة لتطوير وتحديث السياسة الجنائية، نعتبر تشخيصكم للتحديات التي أصبحت تواجه هذه السياسة قد تميز بالوضوح والجرأة، مما يجعلنا نطمئن على معالجة كل الأعطاب التي تحد من فعالية السياسة الجنائية ونجاعتها.

السيد الوزير المحترم،

نتفق معكم في كون السياسة الجنائية في شقها الموضوعي تعاني من تقادم الأسس التي استند عليها بناؤها، والتي طغت عليها المقاربة الأمنية التي كانت سائدة خلال الستينات من القرن الماضي، هذه المقاربة التي جعلت الدولة تمارس رقابتها على كل شيء، مما أدى إلى اتساع دائرة التجريم والعقاب إلى أفعال جد بسيطة ترتبط بممارسة الحريات الفردية ولا تلحق أي ضرر بالمجتمع.

وكانت النتيجة تضخم النصوص الزجرية وتشتتها فأصبحت أغلب النصوص التشريعية تتضمن مقتضيات زجرية وعقابية، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد القضايا الزجرية المعروضة على المحاكم بكيفية تناهز تقريبا نصف القضايا الرائجة سنويا، والحال أن أغلب هذه القضايا تتعلق بقضايا من الممكن معالجتها خارج نطاق العدالة الجنائية، لاسيما بمباشرة مساطر بديلة.

السيد الوزير المحترم،

إن مظاهر محدودية السياسة الجنائية الحالية تتجلى أساسا في عدم الحد من الجريمة أو على الأقل التقليص من انتشارها، لاسيما أمام تزايد معدلات الجرائم وانتشارها، رغم المجهودات الجبارة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية من أجل محاربة الظاهرة الإجرامية، كما أن ارتفاع معدلات العود إلى الإجرام فيما يتعلق بالسرقة والعنف والنصب والمخدرات تسائلنا جميعا عن نجاعة العقاب وفعالية السياسة الجنائية في مواجهة تحديات الأمن وحماية المواطنين من شبح الإجرام.

يضاف إلى مظاهر محدودية السياسة الجنائية الحالية، كما تفضلتم، هيمنة منطق الاعتقال الاحتياطي، النسبة اليوم تتجاوز 47%، هذه نسبة جد مقلقة، لاسيما وأن الاعتقال الاحتياطي، كما تعلمون السيد الوزير المحترم، تدبير استثنائي لا يمكن اللجوء إليه إلا في حالات محدودة، والغريب أن هذه النسبة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، رغم تعدد المناشير الصادرة سابقا عن وزارة العدل أو حاليا عن رئاسة النيابة العامة حول الطبيعة الاستثنائية للاعتقال الاحتياطي وضرورة عقلنته وترشيده، وهي ظاهرة تثبت ترسيخ عقيدة الاعتقال لدى السلطات القضائية الموكول لها بصلاحية القرار في هذا المجال.

ومن المؤكد أن معالجة إشكالية الاعتقال الاحتياطي لن تكون سهلة، ما لم يتم تقييد سلطة الملاءمة لدى النيابة العامة بكيفية دقيقة وواضحة، لاسيما أمام إسناد مهمة تنفيذ السياسة الجنائية إلى سلطة مستقلة ليست هي السلطة التي تضع هذه السياسة.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن سحبكم لمشروع القانون الجنائي، كونه كان يقتصر على بعض التعديلات الجزئية والمعزولة ليس من شأنها معالجة الأعطاب التي تعاني منها السياسة الجنائية في جوهرها، وبالتالي يجب القطع مع سياسة الحلول الترقيعية في التعامل مع مدونة القانون الجنائي، معتبرين أن الانتقادات التي تم توجيهها إلى قرار السحب المذكور لا تعدو أن تكون نابعة من دوافع سياسوية، هدفها الوحيد مهاجمة القرارات العمومية مهما كانت أهميتها ومهما كانت جديتها.

للرد على ذلك، نؤكد على أنه لا ينبغي اختزال إصلاح القانون الجنائي في نقطة واحدة أو بعض النقط، وإنما ينبغي أن يكون هذا الإصلاح عميقا متكاملا، لكون بلادنا اليوم في حاجة ماسة إلى سياسة جنائية عادلة وحديثة من خلال قانون جنائي متطور، يضمن التوازن اللازم بين الحريات والحقوق ومتطلبات حماية الأمن العام للمجتمع، انسجاما على التطور الحقوقي المكفول بدستور 2011 ووفاء بالالتزامات الدولية لبلادنا في مجال حقوق الإنسان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل هناك من متدخل آخر؟

فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

لا يسعنا في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نثمن جرأتكم في تشخيص وضع المحاكم، كما نثمن تصوركم لإصلاح الوضع الحالي للمحاكم التي تعاني من تقادم بناياتها ومن تواضع بناياتها الاستقبالية

وعدم ملاءمتها لمزاولة المهام القضائية.

نحن، السيد الوزير، مع بناء مجمعات للعدالة بالمدن التي بها أكثر من محكمة، تكون ذات مواصفات هندسية وعمرانية حديثة، وتتوفر على مرافق كافية تستجيب لحاجيات الاستقبال ولمتطلبات مزاولة المهام القضائية، هذه المجمعات من شأنها معالجة مشكل تشتت المحاكم في نفس المدينة وتباعدها، كما هو الشأن بالرباط والدار البيضاء ومراكش وغيرها، فإنه يساهم في ربح رهان القرب وتمكين المتقاضين من تفادي عناء التنقل وضياع الوقت.

كما أننا، السيد الوزير، متفقون مع تعويض البنايات المتقادمة للمحاكم ببنايات جديدة، لاسيما في المدن الصغيرة والمتوسطة، على غرار البنايات المنجزة بعدد من المدن خلال المدة السابقة وتمكينها من الوسائل المادية والبشرية الكفيلة لمزاولة العمل القضائي في ظروف ملائمة مريحة، بما يضمن الارتقاء بظروف الولوج إلى خدمات العدالة.

نحن كذلك بتحسين ظروف العمل لجميع العاملين بالمحاكم، سواء منهم السيدات والسادة القضاة أو موظفي وموظفات كتابة الضبط، فلابد من مضاعفة الجهود لتوفير مكتب مستقل لكل قاض، ولابد إذن من توفير قاعات كافية للجلسات ولابد من الاعتناء بظروف العمل الخاصة بموظفي كتابة الضبط وتجهيز المحاكم بالعتاد المكتبي اللازم من وسائل العمل الضرورية لمواجهة ارتفاع حجم القضايا والملفات وتدبيرها بسرعة ونجاعة منذ تسجيل القضايا إلى غاية تحرير الأحكام وتسليم نسخها إلى المتقاضين.

لكن، السيد الوزير، لئن كانت الإدارة القضائية تعتبر حجر الأساس في خدمات العدالة، علما أن هذه الإدارة تخضع لسلطتكم، بصفتكم وزيرا للعدل، إلا أن المحاكم تبقى فضاء تمارس فيه المهام القضائية، تحت سلطة أخرى وهي السلطة القضائية، وذلك منذ تاريخ استقلالية النيابة العامة عن وزير العدل.

ومن المؤكد أن الارتقاء بوضعية المحاكم وتطوير خدماتها القضائية يتوقف على تكامل السلطتين معا وتعاونهما لضمان وحدة التدبير الإداري والقضائي للمحاكم، وهي مهمة تتطلب التشاور والتنسيق المستمر، لاسيما في أفق تنفيذ قانون التنظيم القضائي الجديد الموجود قيد المصادقة بمجلسنا الموقر.

السيد الوزير المحترم،

نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار الجهود المبذولة في سبيل الرقمنة بالمحاكم، ونساند بدون تحفظ تصوركم الرامي إلى مضاعفة هذه الجهود لتعميم الرقمنة، بما يكفل تطوير خدمات العدالة.

وفي هذا الإطار، نود إثارة الانتباه إلى كون برنامج الرقمنة برنامج يتطلب الاستمرارية والتتبع والتقييم، تفاديا للانقطاعات والتوقفات التي يعرفها تطبيق تتبع القضايا بالمحاكم، من وقت لآخر، لأسباب مختلفة بكيفية تحد من النتائج المتوخاة منه، كما أن تعميم الرقمنة يتطلب معالجة الإشكالات المرتبطة بانخراط جميع الفاعلين في مجال العدالة والانتقال الشامل وبسلاسة من التعامل الورقي إلى التعامل الرقمي؛ وهنا لابد من تحفيز السادة المحامين ومختلف مساعدي العدالة على تطوير آليات اشتغالهم من خلال الانخراط الإيجابي والسريع في برنامج الرقمنة المندمج.

إن الهدف لن يكون سهل المنال إما بسبب مقاومة هذا الإصلاح، وإما بسبب عدم استعداد البعض للتخلي عن طرق العمل التقليدية والتفاعل الإيجابي مع الإصلاح، ولكن نحن متأكدون أن الحكومة الحالية جادة في كسب رهان الرقمنة، بدليل أنها تضم من بين مكوناتها وزارة الانتقال الرقمي، وهو مؤشر قوي على أنكم، السيد الوزير، ستواجهون كل الإكراهات المطروحة أمامكم بهذا الخصوص بنجاح،لاسيما أن الهدف المتوخى من تعميم الرقمنة على مختلف مظاهر الخدمات القضائية يتجلى في تحقيق السرعة والفعالية والنجاعة، وهي مواصفات جوهرية لضمان الأمن القضائي بأبعاده المختلفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة، باقي عندكم 2 دقايق.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

اسمح اللي السيد الرئيس.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيد الوزير،

بغيت غير نضيف واحد النقطة، هو مزيان نبنيو المحاكم ونرمموهم وتكون كتابة الضبط ويكون المسائل في المستوى، ولكن احنا خصنا بالدرجة الأولى نفسو المحاكم، نفسو المحاكم، وأنتم عارفين بأن كاين رجال أعمال، وملي باش تتبغي تقاد مناخ ديال الأعمال خص يكون القضاء وتكون السرعة.

إذن احنا تنطلبو منكم ذاك مشروع القانون ديال التحكيم تعطيوه واحد الأهمية، حيث كيف عارفين انتوما التحكيم فيه السرعة وتيعاون المحاكم باش تتنفس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن ما بقاش راغب في التعقيب.. باقية عندكم 2 دقايق.. شكرا.

الكلمة للسيد الرئيس باسم فريق الأصالة والمعاصرة للتعقيب.

تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس،

نتفق جميعا، السيد الوزير المحترم، على ضرورة إرساء قيم أساسية، يتعين على المحكمة تطبيقها أثناء قيامها بأدوارها، والتي تتمثل أساسا في تيسير الولوج لكافة المرتفقين دون أي صعوبة أو تعقيد، ويضاف إلى ذلك ضرورة تمكين المواطن من حقه في الحصول على المعلومة الكاملة حول إجراءات التقاضي ومآل القضايا التي يكون طرفا فيها، وتمكنه من نسخة الحكم في آجال معقولة.

غير أننا، السيد الوزير المحترم، غالبا ما نصادف حالات تشتكي أصحابها من البطء في إجراء التقاضي، إما بسبب طول المساطر كما هي محددة قانونا، نظرا لتعدد شكايات الدعوات والطلبات، أو نتيجة لضعف الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بضمان خدمات متميزة، خاصة فيما يتعلق بمجال التبليغ والتنفيذ، حيث تلعب مؤسسة كتابة الضبط والمهن القضائية المساعدة دورا بارزا في تحقيق التواصل ما بين المعنيين بالأمر، ولأن سير المحاكم بالقضاء يتوقف على مدى قدرة كتابة الضبط من إنجاز مهامها الإدارية والقضائية وأيضا المحاسباتية والعمل على مسك الملفات وتنظيمها بالشكل الذي يمكن القضاة من أداء وظيفتهم في أحسن الظروف.

ومن هذا المنطلق، نود أن نؤكد على ضرورة توفر المحاكم المغربية على الوسائل الضرورية من تجهيز وأدوات العمل والمعدات التي من شأنها توفير ظروف جيدة للاشتغال وتحسين جودة الخدمات.

وفي نفس السياق، نود أن نشير إلى واقع الاستقبال بالإدارة القضائية، والتي يجب تحسينها، نظرا لما قد يساهم به في الرفع من جودة العمل القضائي وتطوير الخدمات المقدمة للمتقاضين، وهو الأمر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير، لا نعتقد أنها تعجز الإدارة المركزية لوزارة العدل وأهمها:

أولا، تجهيز المحاكم بلوائح التشوير التي توجه المتقاضين إلى المصالح المختصة من أجل تيسير عملية قيامه بالإجراءات التي يرغب في إتمامها؛

ثانيا، إحداث مكاتب مخصصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل التواصل معهم بالشكل الذي يناسب درجة إعاقتهم؛

ثالثا، العمل على توفير خدمات التواصل باللغة الأمازيغية.

فيما يتعلق بالسياسة الجنائية، وكما تعلمون، السيد الوزير المحترم، فهي مرتبطة بالدمقرطة وحقوق الإنسان، لذا فإن أغلب الدول تسعى إلى تطوير سياستها الجنائية بما يلائم التطورات التي يعرفها المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وما يصاحبهما من تأثير على المستوى الفكري بالشكل الذي يؤدي إلى الاتجاه إلى إنتاج قيم مجتمعية، من شأنها أن تحدث تغييرا في المنظومة القانونية الزجرية؛ في هذا الإطار فإن ترشيد الاعتقال الاحتياطي يعتبر محورا مركزيا في تنفيذ السياسية الجنائية.

ورغم المكانة التي حظي بها موضوع الاعتقال الاحتياطي ضمن أولويات السياسة الجنائية، إلا أن أداء الفاعلين في حقل العدالة الجنائية مازال يثير الكثير من الانتقاد، خاصة وأن نسبته ما فتئت ترتفع ليصل في نهاية شتنبر إلى حوالي 45%، فرغم الجهود المبذولة والتي أعطت انخفاضا في معدلات الاعتقال الاحتياطي، حيث انخفضت إلى 37% في نهاية شهر مارس 2019، إلا أن الآثار التي أفرزتها جائحة كورونا على سير العدالة عموما وعلى تدبير جلسات المعتقلين الاحتياطيين.

إن الارتباط الوثيق للاعتقال الاحتياطي بحرية الأفراد تجعل منه أولوية قصوى يجب التأكيد على استحضارها بشكل يومي لضمان هذه الحرية لتعزيز ثقة المتقاضين في عدالتنا.

كما يتعين التكيف مع نمط جديد من الأفعال الإجرامية والسلوك الجنائي، بحيث تعددت أساليب النصب والاحتيال بالطرق الإلكترونية، وانتشرت مظاهر التجريح والسب والقذف والإهانة عبر شبكات التواصل الاجتماعي بصورة لا تمت بالحق في حرية التعبير والرأي بأي صلة.

وفي المقابل، نجد، السيد الوزير المحترم، بأن أغلب الدول أصبحت تنهج سياسة جنائية تروم رفع التجريم عن بعض الأفعال التي لم تعد تشكل تهديدا للاستقرار أو الأمن داخل المجتمع، والتي هي نتاج عوامل اجتماعية واقتصادية تتجاوز إرادة الفاعل، مثل جريمة التشرد كما يحددها الفصل 329 من القانون الجنائي المغربي.

وفي المقابل، نجد أفعالا لا يتطلب الأمر بشأنها رفع التجريم، وإنما تقتضي المسألة تفعيل مسطرة الصلح الجنائي المنصوص عليه في المادة 41 من قانون المسطرة الجنائية، مع العلم بأن القانون هنا اعتمد صيغة عامة بالنسبة للجنح الضبطية التي لا تزيد العقوبات الحبسية فيها عن سنتين، في حين نجد دولا سمحت بإمكانية توسيع نطاق الصلح الجنائي ليشمل مجموعة من الجرائم التي تتضمن عقوبات حبسية تتجاوز مدة سنتين، ولكن في بعض الحالات يجب - من وجهة نظرنا - تشديد العقوبة على الجناة في بعض الجرائم من قبيل جرائم الاختطاف والاغتصاب التي يكون ضحاياها الأطفال والنساء بشكل خاص، وكذا جرائم الرشوة وخيانة الثقة العامة والاتجار في المخدرات، نظرا لما

تحدثه من آثار سلبية على نفسية الأفراد والمجتمع على حد سواء، والتي لا يمكنها أن تحقق نتائجها إلا من خلال تقوية قدرات التنفيذ في المجال الزجري وبشكل خاص في شقه المالي من أجل تعزيز موارد خزينة الدولة.

ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أؤكد على التفكير في العقوبات البديلة لتتخذ موقفها إلى جانب العقوبات السالبة للحرية بالنسبة لبعض الجرائم، نظرا لما ستحققه من مزايا أهمها إزالة مساوئ السجن بالدرجة الأولى والإصلاح الجنائي من جهة ثانية، لأن الهدف الذي نصبو إليه يتمثل في نشر التوجهات الحديثة للسياسة الجنائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار على ضبط الوقت.

الكلمة للسيد عبد القادر الكيحل، المستشار عن الفريق الاستقلالي.

واخا ما اعطيتكش الإذن السي عبد القادر، بغيتي تجي للمنصة؟

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير،

فعلا، موضوع السياسة الجنائية لا يتسع المجال لمناقشة كل الحيثيات، لذلك يجب أن نركز على المحاور الكبرى في موضوع السياسة الجنائية.

تحدثتم عن قدم النصوص القانونية، وخيرا فعلتم بسحب القانون الجنائي، رغم ما أثاره من ردود فعل، لا نهتم بهاته الردود بقدر نهتم بما هو مضمون التغيير الذي ستحدثه الحكومة، لأنه الإشكالية هو لا يجب أن نحصر القوانين والقواعد الجنائية في أمور بسيطة، الإثراء غير المشروع والعلاقات الرضائية، اليوم نحن في حاجة إلى قاعدة جنائية تتجاوب مع التحولات والتطورات المجتمعية ومع غاية المجتمع في التصدي للإجرام وللجريمة ومع احتضان المجتمع للقاعدة الجنائية بما يجعل كل المرتفقين للقضاء يشعرون بأنهم يتملكون المحكمة ويتملكون القضاء ويتملكون القاعدة الجنائية ويتملكون كل القوانين التي ينتجها المجتمع.

وبالتالي، فاكتظاظ المحاكم، تحدثتم عنه. الإشكالية اليوم وهو أنه البدائل حتى الموجودة على قصرها وعلى عدم تطورها لا نجنح إليها، جنوح مفرط لفض النزاعات عن طريق الدعاوى وعن طريق الدعوى العمومية، وبالتالي لا بدائل الدعوى العمومية، لا الصلح الجنائي كيفما تكلم عليه السيد المستشار اللي متوفرة ما تنستعملوهاش وما تنستغلوهاش باش يمكن نحلو الإشكالية ديال الاكتظاظ، لأنه المشكل ديال كلشي يلتقي في نفس المحكمة، لا في القضايا العامة، ولا في القضايا البسيطة ولا في القضايا.. الشيء الذي ينعكس على مؤسسة أساسية، وهو الشق الثاني في السياسة الجنائية وهو الجانب العقابي والسياسة العقابية.

إذن اكتظاظ السجون مسألة أساسية وإعادة إنتاج الجريمة بشكل آخر، المعتقل الاحتياطي في لقاء دائم مع المدان، وبالتالي إمكانية التصنيف داخل المؤسسة السجنية غير متوفرة، لأنه ما كايناش الإمكانات والوسائل لأنه كاين هناك جنوح في القضاء للعقوبة السالبة للحرية، لأن هي الطريق الأيسر بالنسبة للقاضي، وبالتالي بإعادة النظر في السياسة الجنائية خصنا إعادة النظر في رؤية القاضي لمسؤوليته، فبالتالي هذا موضوع، ماشي غير موضوع قانوني وقاعدة قانونية، بل موضوع ديال التكوين، ديال التأطير، ديال أشنو بغينا من هذا المجتمع، إذا بغينا كلشي نديوه للسجن واخا أنه تيدخل على قضية بسيطة بعد ذلك يصبح محترف أو من العتاة لأنه تتكون واحد المحاكاة مع فئات أخرى داخله.

إذن أزمة الاعتقال الاحتياطي تسائل المنظومة السجنية وتفرمل البرامج التأهيلية داخل المؤسسات السجنية، لأنه لا يمكن أن نؤطر السجين وهو في اعتقال احتياطي، أن يندمج في برامج تربوية والأمر الذي يؤثر على المنخرطين في البرامج التربوية والتعليمية، الشيء الذي تيساءلنا أشنو هي الجدوى ديال هذه البرامج التأهيلية والتأطيرية إذا ما كانش عندها علاقات تحفيزية بتفعيل قضايا موجودة في القانون المنظم للسجون في المسطرة الجنائية؟! الإفراج المقيد بشروط مازال، الآن المسألة اللي هي في إطار الترف القانوني وترف القاعدة القانونية، ما قادرينش ننفذو المسألة ديال الإفراج المؤقت بشروط، الناس شدو الإجازة وتكونو وتأطرو، الإجازة الأولى والإجازة الثانية داخل السجن وما تيستافدوش من إجراءات تحفيزية.

لذلك، نعتقد.. موضوع العفو حتى موضوع يجب إعادة النظر وربطه كذلك بالجانب ديال البرامج التأهيلية، ما نتكلمش على العقوبات البديلة، جبنا عقوبات في إطار مسودات تقادمت هذه العقوبات البديلة ومازال ما دخلناهاش إلى حيز التنفيذ.

الإمكانات والمقدرات المخصصة للسجون، إمكانات لا تعكس الرغبة في أنسنة الوسط السجني، في أنسنة ظروف الاعتقال، لأنه نسب التأطير نسب ضئيلة، من 2011 واحنا في تراجع في تخصيص الموارد البشرية لفائدة المؤسسة السجنية، الأمر اللي انعكس على نسبة التأطير في الوقت اللي من 2009 حتى لـ 2011 بدينا واحد الطفرة باش يمكن نوصلو للنسبة المقبولة عالميا، اليوم عندنا موظف لكل 11 سجين، وبالتالي هذه العملية ما يمكن لهاش نأديو من خلالها البرامج التأطيرية.

الوصم الجنائي، ما يمكنش نهضرو على إعادة الإدماج وعلى الرغبة في إدماج السجناء واحنا عندنا فرامل قانونية، السجل العدلي أصبح معيقا قانونيا، لأنه هو الوصم، إذا كان الوصم هو ذاك الشراطي اللي

تيكونو في الكتاب ديال السجناء سابقا.

اليوم السجل العدلي هو الوصم لأنه ما تيأهلوش باش يدخل لا للسياسة، ولا للعمل، ولا للقطاع الخاص، ولا هذا.. فبالتالي المجتمع يعاقبه مرتين، مرة بالسجن ومرة بوصم اجتماعي، لهذا يجب إعادة النظر في موضوع السجل العدلي وفي موضوع رد الاعتبار كذلك، لأنه هذي آليات ديال إعادة الإدماج، المجتمع أن يؤدي فاتورة كبيرة في الجرائم، الجريمة عندها فاتورة اقتصادية، فاتورة اجتماعية، وبالتالي خصنا كلنا نحتضنو العائدين من السجن بإدماجهم وأن لا يعودوا مرة أخرى إلى السجون.

لهذا، أعتقد أن مسألة السياسة الجنائية ليست مسألة وزارة العدل، هي مسألة مجتمع، المجتمع يجب أن يقتنع كيف نواجه الجريمة ما يمكنش نحيدو الجريمة لأن الجريمة من نهار اللي خلقنا الله عرفنا أننا سنسفك الدماء ونفسد في الأرض، ولكن كيف نقلل من وقع الجريمة في المجتمع؟ كيف نقلل من الآثار ديال الجريمة في المجتمع؟ هاذي المسؤولية المجتمعية، لهذا خص البرنامج الحكومي كان واضحا.

الكلمة ديالكم، السيد الوزير، كانت واضحة ولكن ما خصناش نوقفو عند طموح البدايات، لأنه درت مقاربة بالبرامج الحكومية والهدف أثناء بداية كل ولاية، بغينا هاذ الولاية يكون عندنا الشرف ديال التنزيل الحقيقي للإصلاح ديال المنظومة ديال العدالة، ديال محاكم مواطنة، أن المواطن ما يبقاش يخاف مللي مشى للمحكمة، مللي تيمشي للمحكمة تيلقى الارتياح لأن عارف أنه غادي تكون محاكمة عادلة، غادي يكون قاضي مستقل، غادي تكون قواعد قانونية متطورة وفي خدمة مصلحته.

لهذا كذلك تنطالبو في هاذ الإطار على أن الموضوع ديال الدفع بعدم الدستورية ديال القوانين اللي 4 سنين وهو واقف وجامد في المكان ديالو، هاذي هي الفرصة السانحة باش يمكن هاذ القانون يعطي للمواطنين ذيك الثقة، لأنهم تيمكن ليهم يدفعو بعدم دستورية كل قانون يمكن لو يمس الحرية ديالهم ولا يتجاوب مع مغرب دستور 2011، دستور الحريات ودستور الكرامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

تفاعلا مع جوابكم، السيد الوزير، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، نؤكد في الفريق الحركي انخراطنا في المطلب المجتمعي والحزبي والحقوقي المتعلق بالمراجعة الجذرية لمقتضيات قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، لتواكب التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تعرفها بلادنا، بما يعزز شروط المحاكمة العادلة وضمانات وحقوق المتهمين، فورش الإصلاحات الجوهرية التي تعرفها منظومة العدالة يجب - في نظرنا - أن يواكبه ورش مراجعة الترسانة القانونية الوطنية.

ولا يفوتنا هنا أن نسجل استغرابنا للتردد الذي ظل مصاحبا لهذا الورش التشريعي الهام، وآخره سحب مشروع القانون الجنائي مرة أخرى من البرلمان دون مبرر مقنع، على اعتبار أن المكان الطبيعي لتجويد النص وتعديله هو المؤسسة التشريعية التي تتوفر فيها الحكومة على أغلبية عددية مريحة؛

ثانيا، السيد الوزير، كما تعلمون شكل الاعتقال الاحتياطي المغربي حوالي 37.11% من مجموع السجناء في شهر أبريل من سنة 2020، في حين بلغت نسبة 44.49% متم شهر أبريل 2021، مما يبرز بجلاء الارتفاع في عدد المعتقلين الاحتياطيين بـ7% في مدة سنة واحدة، وهو ما يشكل مساسا بمبدأين أساسين في قانون المسطرة الجنائية، وهما قرينة البراءة واستثنائية الاعتقال الاحتياطي، والذي أضحى وفق الوضعية السالفة الذكر هو القاعدة.

إن تفسير هذه النسب المرتفعة على المعتقلين الاحتياطيين يمكن حصره في لجوء الجهات القضائية إلى هذا التدبير بشكل مفرط واعتباره الإجراء الناجع، ولو في ظل توفر ضمانات كافية لحضور المتهم، في حين أن الأصل يقتضي تجنيب المتهم الاعتقال الاحتياطي لما ينتج عنه من تكلفة نفسية واجتماعية له ولمحيطه، أضف إلى ذلك التكلفة الاقتصادية لهذا التدبير.

لذلك، أصبح لزاما على السياسة الجنائية المغربية الانفتاح على التجارب الجنائية الحديثة، والتي كانت سباقة لسكة التدابير البديلة، وعملت على بلورتها ضمن منظومتها التشريعية وحققت بفضل ذلك نتائج مهمة واستفاد منها الوضع القضائي والمؤسساتي للسجون.

كما أن نظام العقوبة يتسم بوجود هوامش واسعة بين الحد الأدنى والأقصى وعدم فعالية العقوبة القصيرة في تقويم المحكوم عليهم وعدم توفر آليات ناجعة لتتبع حالة العود الجنائي وتنفيذ المقررات القضائية الزجرية، لاسيما فيما يتعلق بالعقوبات المالية؛

ثالثا، نثمن المجهودات، السيد الوزير، المبذولة في مجال رقمنة الإدارة القضائية والتقاضي عن بعد، كإجراءات احترازية تبنتها الوزارة

والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة لمواجهة تفشي جائحة "كوفيد19-" ومواكبة التحولات الرقمية التي تعرفها بلادنا، على الرغم من أن هذا النوع من المحاكمات يثير التساؤل عن مدى توفر شروط المحاكمة العادلة، في غياب مواجهة مباشرة بين الطرف المدني أو المشتكي أو الشهود، وعن مدى تعارضها مع المبادئ وحقوق الدفاع المتعارف عليها دوليا، ولاسيما غياب الإطار والسند القانوني المنظم لها.

نتطلع في الفريق الحركي، السيد الوزير، أن تواصل الحكومة الحالية تنزيل وتفعيل المخطط التوجيهي للحكومة السابقة المتعلق بالتحول الرقمي للعدالة والاستثمار، وجود وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في الهيكلة الحكومية الحالية لتحقيق هدف رقمنة الإدارة القضائية وتبسيط الإجراءات الإدارية والقضائية على المرتفقين؛

رابعا، نؤكد، السيد الوزير، بأن نجاح الإصلاح القضائي المنشود يبقى رهين بالعناية بالموارد البشرية، لا من الناحية المادية أو المهنية أو الاجتماعية، إلى جانب ضرورة بلورة مخطط للتكوين والتكوين المستمر، فضلا عن تطوير المهن ذات الصلة بقطاع العدالة كالمحاماة والتوثيق ومهنة العدول.

الإصلاح المنشود، السيد الوزير، يتطلب كذلك اتخاذ تدابير عملية لإقرار النزاهة التي تعد قرينة لخيار الاستقلالية، كما نتطلع إلى الحسم في إشكالية تنفيذ الأحكام المتراكمة والصادرة ضد الدولة، كما يتطلب هذا الإصلاح سياسة أفقية ومندمجة تنخرط فيها مختلف القطاعات ذات الصلة بقطاع القضاء، بغية ترسيخ ثقافة المواطنة وربط الحقوق بالواجبات وتطوير الترسانة التشريعية عبر مراجعة القوانين ذات الطابع الجنائي المعمول بها في عدة قطاعات.

كما نسجل انتظارنا لبلورة وتنزيل المخطط القطاعي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في هذا القطاع الأساسي؛

خامسا، السيد الوزير، ختاما إذ نؤكد لكم انخراطنا ودعمنا لكل الأوراش والمبادرات الإصلاحية في هذا القطاع الإستراتيجي، فإننا نسجل تطلعنا إلى بناء مناخ حقوقي، يوفر حلا للملفات العالقة على خلفية دينامية مجتمعية ذات طبيعة اجتماعية وحقوقية، مناخ حقوقي يؤسس لمصالحة حقوقية ومجالية تكون منطلقا لبناء أرضية صلبة لتنزيل النموذج التنموي الجديد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب دائما.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نود في الفريق الاشتراكي أن نتفاعل مع جوابكم من خلال ثلاثة نقط أساسية:

- **النقطة الأولى**: اللي هي الموارد البشرية والمحاكم، والتي لا أعتقد أنه يمكن لنا نتحدثو على وضعية المحاكم دون الحديث على الموارد البشرية بها، اليوم هيئة كتابة الضبط بما تمثله من العناصر البشرية داخل المحاكم، تمثل أكثر من 80%، النظام الأساسي ديال الهيئة مضى عليه 10 سنوات منذ إقراره، ونعتقد على أنه حان الوقت لمراجعة جذرية تراعي الجسامة ديال المهام الموكولة لهاذ الفئة، تراعي حجم الخصاص الاجتماعي ديال هاذ الفئة، وتراعي مناطق الحيف اللي تعرض لها جزء من مكونات هاذ الفئة إبان إقرار النظام الأساسي في صيغته الأولى، وأتحدث هنا عن السلاليم الدنيا اللي بقيت دائما على هامش الإصلاح.

أيضا تحدثتم، السيد الوزير، عن المهن النوعية: المساعدين الاجتماعيين، وهنا، السيد الوزير، ما شي فقط المساعدات الاجتماعيات راه كاينين حتى المساعدين الاجتماعيين، فهم الرجال وفهم النساء، لكن الإشكال الأساسي في هذا الموضوع داخل المحاكم هو أنه عدد من المسؤولين القضائيين، السيد الوزير، ما تيسندوش المهام النوعية اللي مفروض هاذ المساعدات والمساعدين الاجتماعيين توظفو من أجلها، عندنا مساعدين اجتماعيين اليوم في المحاكم تيديرو الجلسة، عندنا مساعدين اجتماعيين تيخرجو يديرو التنفيذ، عندنا مساعدين اجتماعيين تيديرو التحصيل في الوحدات ديال التنفيذ والتحصيل، وبالتالي لابد من تدخل ديال الوزارة في هذا الإطار، ولابد من تدخل تشريعي، نسجلو بارتياح على أنه مشروع التنظيم القضائي تناول بالتنظيم هذه الفئة، لكن لابد من تدخل في المسطرة المدنية، لابد من التدخل في المسطرة الجنائية ولابد من تدخل في مدونة الأسرة، بما ينظم ويقنن العمل ديال هذه الفئة.

أيضا، في المهن النوعية نجد الفئة ديال المهندسين، وهذه الفئة ديال المهندسين، السيد الوزير، كما تعلمون عندها إغراءات كبيرة في القطاع الخاص من الناحية المادية أتحدث، مللي كيجيو لوزارة العدل الإمكانيات المتاحة لهم على هذا المستوى ما كتحققش الطموحات ديالهم وما كتوضعهمش على قدم المساواة مع نفس الفئة، إما تشتغل في القطاع الخاص أو قطاعات أخرى، كان كاين واحد الاتفاق ما بين النقابة الأكثر تمثيلية للقطاع ووزارتكم نتمناو نعرفو المآل ديالو بخصوص هذه الفئة.

أيضا، ارتباطا بالموارد البشرية، نتساءل عن مصير "المدرسة الوطنية لكتابة الضبط" كإطار ديال التكوين اللي جا بتوصيات ديال "الهيئة العليا لإصلاح الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة" وفيه

توصية ديال "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" واللي غادي يكون مدخل للرفع ديال الإمكانيات ديال هذه الهيئة والتحصين ديالها لأنه، السيد الوزير، يمكن في علمكم هذا الموضوع، اليوم الهيئة ديال كتابة الضبط فيها العديد ديال الناس اللي ماشي من الهيئة، أكثر من 3000 واحد اللي كيشتغلو اليوم في المحاكم وكيمارسو إجراءات حساسة ولا ينتمون لهيئة كتابة الضبط، فيهم اللي جاي من الجماعات المحلية، فيهم الناس ديال الإنعاش، فيهم عدد ديال التشكيلات التي نرجو التدخل ديال الوزارة لتصحيح هذا الوضع.

- **النقطة الثانية**: في هذا الموضوع هي النقطة ديال البنايات، سبق، السيد الوزير، أن عبرتم على أنه وزارة العدل غادي تتابع المقاولات التي تدعي الإفلاس في البنايات، نتمناو أنه هذا الأمر يشمل أيضا المواكبة والتتبع ديال التجهيزات ومدى انضباطها واستجابتها لدفاتر التحملات.

أيضا، في الموضوع ديال البنايات اليوم كاينة بنايات اللي دشنت فقط هذه 3 سنين ولا 4 سنين كاين اليوم فيها الاكتظاظ، يالاه 4 سنين باش تحلت بناية جديدة اليوم فيها الاكتظاظ، ثم البنايات اللي نعتبرها خارج التاريخ ولا تشرف المرفق ديال العدالة، الحال ديال المحكمة التجارية في طنجة، الحال ديال المحكمة الابتدائية في سوق الأربعاء، محكمة وسط السوق، يعني شي حاجة اللي لا تليق بجهاز العدالة.

الموضوع ديال السياسة الجنائية، وقد قمتم، السيد الوزير، بسحب مشروع التعديل ديال القانون الجنائي، ألا تعتقدون أن الموضوع يحتاج إلى حوار مجتمعي، خاصة في عدد ديال النقط الحساسة؟

كنتحدثو على الحريات الفردية، كنتحدثو على العقوبة ديال الإعدام وإلغاءها، العقوبات البديلة.

أيضا، نطرح الملاءمة ديال النصوص المجرمة للزراعة ديال القنب الهندي، اعتبارا للنص ديال القانون ديال التقنين ديال هذه الزراعة، لأنه ما يمكنش غدا الفلاح في المناطق المعنية يبدا يولي متابع بنفس العقوبة اللي كانت قبل التقنين والحال على أنه فقط مزارع بدون رخصة، خص فتح المجال لهذه الملاءمة بما يسمح بتعبئة الفلاح بالانخراط في المشروعية وممارسة هذه الزراعة من داخل النصوص القانونية المنظمة.

أيضا، في الموضوع ديال السياسة الجنائية، كاين إشكال حقيقي السيد الوزير مرتبط بالمذكرات ديال البحث، هذا الموضوع ديال مذكرات البحث خصو تدخل تشريعي ينظمه، لأنه رغم الاجتهادات المهمة ديال رئاسة النيابة العامة في هذا المجال، مازال ما حققش الغاية لأنه أعطي المثال على سبيل المثال لا الحصر الإقليم ديال شفشاون المزارعين ديال الكيف والمتابعات المتعددة اللي كاينة، كاين اللي كيجبد جارو ولا ولد عمو غير بالصدفة في المحضر ديال الضابطة القضائية، وتحرر ضده مذكرة البحث وكيبقى مبحوث عليه لسنوات، وربما الفاعل الأصلي اللي جبد..

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

بغيت تجي للمنصة؟ تفضلي ألالة.

<u>المستشارة السيدة هناء بن خير:</u>

سيدي الرئيس،

نجدد تهانينا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للسيد الوزير على الثقة المولوية السامية، ونؤكد دعمنا له لتنفيذ الأوراش الإصلاحية التي بسطت معالمها الكبرى أمام لجنة العدل بمجلسنا الموقر بمناسبة عرض الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم سنة 2022، كما أننا ننوه بالقرارات ذات الطابع الاستعجالي التي اتخذتم منذ تحملكم مسؤولية هذا القطاع.

رغم المجهودات التي بذلت في السنوات الأخيرة في تشييد العديد من المحاكم الجديدة أو في إصلاح مرافق بعض هذه المحاكم، إلا أن الملاحظ أن العديد من هذه المرافق والبنايات ما زالت بحاجة إلى إصلاح وتطوير، كما أن المحاكم التي هي في طور التشييد يجب أن تتوفر على كافة المرافق التي تسمح للسادة القضاة ولجميع المتعاملين مع مرفق العدالة من الاشتغال في جو سليم، لذلك نهيب بالسيد الوزير للقيام بزيارات ميدانية مباشرة للوقوف على وضعية المحاكم، سواء أكانت التي في طور البناء أو تلك الجاري العمل بها.

سيدي الوزير،

لقد سبق وأن صرحتم أن مجموع الميزانية التي رصدت لبناء وإصلاح المحاكم بلغت منذ سنة 2012، 3 ملايير درهم، ومع ذلك مازال هناك مشكل في بناء المحاكم وإصلاحها، ولقد سجلنا وبارتياح القرارات المتخذة في هذا الإطار من جانبكم، وندعو إلى إعمال القانون متى تبين وجود أي اختلالات أو شبهات فيما يتعلق بالمقاولات التي أسند إليها بناء العديد من المحاكم.

أما بخصوص موضوع السياسة الجنائية التي يختص البرلمان بوضعها ورئاسة النيابة العامة بتنفيذها ووفق قرار المجلس الدستوري رقم 2016/991، فإننا نعتبر وأنه على الرغم من المقتضيات الدستورية التي تضمنها دستور 2011 والاتفاقيات الكثيرة التي صادقت عليها بلادنا والتحولات المجتمعية وظهور جيل جديد من الجرائم ورغم مرور سنوات على وضع الميثاق الوطني لإصلاح العدالة، فإن التأخر والتعثر كان السمة التي طبعت إقرار قانون جنائي جديد وقانون مسطرة جنائية جديدة، وبصرف النظر عمن يتحمل مسؤولية ذلك التأخر، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ندعو إلى الإسراع في

إحالة مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون المسطرة الجنائية على البرلمان، باعتبارهما المجسدان لاختيارات السياسة الجنائية ومضامينها.

سيدي الوزير،

سوف نبسط رؤيتنا لأولويات السياسة الجنائية بعد هذه الجلسة، لكن يكفينا هنا أن نؤكد أن مكافحة الفساد يجب أن تظل في مقدمة تلك الأولويات، لذلك فإننا إذ نبرأ بالحكومة من تلك الاتهامات المجانية والمغرضة التي اعتبرت بأن سحب مشروع القانون الجنائي من البرلمان يعود إلى ما تضمنه من تجريم الإثراء غير المشروع، وإننا إذ نرى بأن أبلغ جواب على ذلك هو أن تحرص الحكومة على ملاءمة مشروع القانون الجنائي الذي تعكف على إعداده مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها بلادنا، خصوصا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وعلاوة على ذلك، فإن السياسة الجنائية يجب أن تتقيد بالثوابت الدينية للمملكة وبهويتها الراسخة وأن تحجم عن إعطاء هدايا لمن يتربصون بهذه التجربة الحكومية التي مازالت الآمال والأحلام معلقة عليها من أجل تحقيق الإنصاف ومن أجل تدارك الفرص الضائعة خلال السنوات العشر الأخيرة، وسوف تجدون فينا، السيد الوزير، السند والدعم والنصح من أجل مراجعة عميقة لمشاريع القانون ذات الصلة بالمادة الجنائية ومن أجل وضع سياسة جنائية جديدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة في إطار التعقيب دائما لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

عفوا، السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار يتنازل عن الدقيقتين المتبقيتين لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، (donc) عندكم 6 دقائق.

تفضل، السيد المستشار.

بلاتي، لا، غير باش نصححو شوية المفاهيم، النظام الداخلي، السيدات والسادة المستشارين.. عفوا السيد الرئيس، رجاء السيد الرئيس..

الفصل 165 من النظام الداخلي ينص على أنه تلقى الكلمات من المقاعد أساسا، ومن المنصة بإذن من الرئيس، غير باش ما نرجعوهاش عرف، خصنا نحافظو شوية على هاذ الضوابط، لأن إلى ما حرصناش هاذ الضوابط كلشي، جميع المستشارات والمستشارين غادي يجيو للمنصة، هو دارها السيد المستشار من الفريق الاستقلالي بدون أن يطلب الإذن، تجاوزا صرفت النظر، ولذلك لا يمكن أن تتكرر هذه المسألة إلا بإذن خاص.

لا، لا، ماشي اعتقال، حاشا، لا فقط للتذكير، إذا أردتم أن تقوموا بتعديل النظام الداخلي فيمكن نعدلوه ونبداو المداخلات كلها تتم تلقائيا من المنصة.

تفضل السيد المستشار.

شكرا.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بالطبع أشكر السي البكوري وعبره فريق الأحرار على هاذ الكرم الحاتمي، شكرا لكم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيد الرئيس،

فأريد في البداية، السيد الوزير، أن أقدم شهادة في حقكم، السيد الوزير، وهذا من باب الإنصاف وليس من باب المجاملة، أنا تتبعت المداخلات ديالكم في مجلس النواب لما كنتم في المعارضة وكنتم تناقشون مجموعة القانون الجنائي، ونعتموه بالقصور في بلوغ أهداف السياسة الجنائية، ولكن الجميل في الأمر هو أنكم وأنتم من موقع المسؤولية الحكومية من أول الإجراءات اللي اتخذتها الحكومة وعبركم، السيد الوزير، أنكم سحبتم هاذ المشروع، وهذا شيء جميل لأنه فيه من الأخلاق، أولا، من الأخلاق، فيه كذلك من المثالية (l'exemplarité) اللي غادي يعطينا ما هو قمين بإرجاع بعض وإعادة بعض الوهج وبعض البريق وبعض المصداقية إلى السياسة بشكل عام، وهذا شيء نثمنه عاليا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

كنتم محقون، السيد الوزير، لما طرحتم محدودية السياسة الجنائية في مجلس النواب، حتى اليوم كذلك طرحتوها، المحدودية والمأزومية ديالها، فيجب بالطبع أن مشروع القانون الجنائي المقبل، إن شاء الله، يجب على السياسة الجنائية بصفة عامة أنها تكون ملائمة لدستور المملكة، لأن دستور المملكة هو دستور ثوري اليوم وجاء بأجيال جديدة من الحقوق والحريات اللي كرسها، مثلا كرس المخرجات ديال "هيئة الإنصاف والمصالحة" اللي فيها تجريم التعذيب، في القضية الحقوقية متقدم جدا، تجريم الاعتقال التعسفي، واحنا تنعرفو غادي نجيو للقضية ديال ترشيد الاعتقال الاحتياطي، المسافة بين الاعتقال الاحتياطي وبين الاعتقال بصفة عامة وبين الاعتقال غير المبرر هي مسافة قصيرة جدا.

وجاء كذلك بتجريم الاختفاء القسري، وهاذي إشارة، السيد الوزير، من عند المشرع الدستوري إلى أنه يجب إلى جانب حماية النظام العام، يجب على السياسة الجنائية أن تأخذ بعين الاعتبار هاذ الحقوق والحريات ديال الفرد، خصوصا فيما يتعلق، كما جاء في

كلمتكم القيمة، الضمانات ديال المحاكمة العادلة وكذلك الضمانات بصفة عامة ديال المحاكمة العادلة وقرينة البراءة، لأن قرينة البراءة احترامها هو احترام لحجر الزاوية اللي كتنبني عليه كل هاذ السياسة الجنائية ديالنا.

كذلك، يجب على السياسة الجنائية ديالنا أن تكون وفية لالتزامات المغرب الدولية. المغرب، السيد الوزير، لم يكن أبدا قط متحجرا، متزمتا، منزويا، منطويا على نفسه، فانخرط في جميع المجهودات في محاربة الإرهاب وعندنا قانون لمحاربة الإرهاب ديال 2003، في الهجرة السرية في مناهضة التعذيب، في مناهضة العنف ضد النساء، في غسل الأموال، الجرائم ديال الفساد، ديال مكافحة الجريمة المنظمة... إلخ.

كذلك، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات اللي كتعرفها الجريمة بصفة عامة ومنها ذكرتو منها أن (la cybercriminalité)، يعني الجريمة الرقمية، هذا الجانب ديال التجريم، لأن السياسة الجنائية عندها جوج ديال الأقدام، القدم ديال التجريم وكاين كذلك ديال السياسة العقابية، واللي تكلم عليها الأخ المستشار المحترم.

السياسة العقابية التنزيل ديالها يتم عبر المؤسسات السجنية، المؤسسة السجنية اعطيناها واحد جوج ديال المهام مهمة، أولا تنفيذ العقاب، وثانيا إصلاح وتهذيب وتربية السجين من أجل تأهيله ومن أجل تيسير إدماجه في المجتمع، ولكن الإشكال هو اكتظاظ السجون هو الإشكال هاذي ظاهرة مزمنة اللي ما خلاتش أن المؤسسات السجنية بلوغ هاذ الهدفين بجوجهم ما قدراتش توصل ليهم، والإشكال ديال الاكتظاظ في السجون.. نعطي المعايير الدولية، 9 ديال الأمتار بالنسبة لكل سجين، احنا، السيد الوزير، عندنا ما بين 0.50 سنتيم مع نصف متر إلى 1.80 متر، وهذا في الحقيقة انتهاك للحقوق ديال السجين المغربي.

الاكتظاظ جاي، أولا، من الإفراط في استعمال الاعتقال الاحتياطي، إفراط، قضاة النيابة العامة وقضاة التحقيق يفرطون في هاذ الاستعمال، وهذا كما قال الأخ ربما فالذهنيات وفالموروث الثقافي ديالنا، فالعقليات ديالنا، أنها خصها تبدل.. لأن أشنو العقليات اللي عندنا هو كلنا المغاربة احنا كنقولو بأن الإصلاح لا يمكن أن يتم إلا بالعقوبة الحبسية بالنسبة للجناة، وهذا شيء يصطدم ويرتطم مع الواقع، لأن العقوبة السالبة للحرية اليوم آش تتعطينا؟ تتعطينا من اللي كنديرو المؤشر ديال النجاعة ديالها هو الردع، أولا، هو السياسة الردعية، هو حالة العود، حالة العود اليوم كاينة فيها 50% اللي خرج من السجن وقضى العقوبة ديالو كيرجع ثاني للسجن، إذن هاذيك العقوبة اللي اعطيناه سالبة للحرية ما أداتش الدور البيداغوجي ديالها، إذن خصنا نلقاو حلول بديلة لهاذ العقوبات، وكذلك نفعلو المسطرة الجنائية فيما يخص الاعتقال الاحتياطي.

السوار الإلكتروني هو مكلف ولكن لابد منه، لأن خصنا نواكبو هاذ التدابير الجديدة اللي غتجيو بها، السيد الوزير، لأن إلى ما كانتش بنية تحتية رقمية فهاذ مسائل السوار الإلكتروني ما غيصلاح لينا لحتى شي حاجة، هنا ربما رسالة للإخوان المستشارين والمستشارات ديالنا، هو أنه هاذ السياسة الجنائية هي تشريع، هي قانون يهمنا احنا، احنا اللي غنصوتو على التشريع، إذن هنا مللي غتجيب لينا الحكومة هاذ المشروع يجب احنا أن نجوده وأن نعمل بجد من أجل إعمال نظام جنائي قادر على محاربة الجريمة وعلى تأهيل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نقطة نظام؟ تفضل أسيدي.

المستشار السيد خليهن الكرش:

أنا بغيت غير نوجه سؤال، لأن بزاف القانون كيتطبق، آش من إطار كاينة هاذ العملية ديال فريق يعطي لفريق آخر التوقيت ديالو؟ آش من نقطة في النظام الداخلي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هذا في إطار ندوة الرؤساء تقرر ذلك في إطار التعاون ما بين الفرق والمساهمة الفعالة في تمكين الفرق فيما بعضها أن تتناول الكلمة، وهذا لا يضر أي شيء، لأنه يندرج في إطار الغلاف الزمني المخصص لهذه الجلسة الشفوية.

صافي، السيد المستشار.

الله يخليك السيد المستشار.. رجاء السيد المستشار خارج التنظيم، الله يخليك المستشار.. السيد المستشار، رجاء، لا تعرقل الجلسة الدستورية.

السيد المستشار، رجاء، احترم المجلس الله يخليك.

رجاء السيد المستشار، أنا جاوبتك..

السيد المستشار، نقط النظام راه تتعلق.. ما اعطيتكش الكلمة، السيد المستشار، الله يخليك راه في نفس المجموعة تناول الزميل ديالك نقطة نظام وأعطيناها ليه، الله يخليك احنا في جلسة دستورية، ما تبقاوش تتناوبو على الكلمة، الله يخليك السيد الرئيس.

السيد المستشار، لنحترم بعضنا البعض، هذه راه جلسة دستورية الله يخليك، واش يمكن نوضحو للرأي العام تيتبعنا هاذ الشي ما كاينش مغالطات، ليس هناك أي مغالطات، ليس هناك أي شيء من هاذ القبيل، هذه ادعاءات خاطئة، كل ما في الأمر هو أنه احنا في إطار التعاون ما بين الفرق، ما بين المجموعات، تقرر في لجنة الرؤساء أنه يمكن لرؤساء الفرق فيما بينهم أن..

إذن المجموعة لم يضرها أي شيء، والتنازل عن ذيك الدقيقتين تم في إطار الغلاف الزمني المخصص لهذه الجلسة، ولذلك لا أرى أي مجال لإثارة هذا النقاش، لأنه خارج الإطار الذي نشتغل فيه.

إذن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، عفوا.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن المنظومة القانونية الجنائية المغربية في مساحاتها المتعددة مازالت متخلفة وجامدة وغير ديمقراطية، لأنها ظلت حبيسة لفلسفة قانونية وسياق سياسي وتاريخي واستعماري، وأنها لم تواكب بعد انخراط المغرب في المنظومة الحقوقية الدولية والدستورية، ومازالت بعيدة كل البعد عن إعطاء الضمانات الحقوقية والحريات، على الرغم من انخراط بلادنا في هاذ المنظومة، على الرغم من كل الاتجاهات اللي إيجابية مازال، مع كامل الأسف، المقاربة الأمنية تطغى بكثير على المقاربة الدستورية وأن مازالت هناك انتقائية فيما يخص تبني المقاربات الإنسانية والحقوقية.

ونعطيكم هنا كمثال إلى فصل نعتبره في الاتحاد المغربي للشغل من أبشع القوانين، وهو الفصل 288 الموروث على العهد الاستعماري وحوكمت به قيادات الاتحاد المغربي للشغل، وعلى الرغم من أننا خضنا معارك من أجل تجميده وسحبه، على الرغم من أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" وهو الهيئة الدستورية طالب بسحبه، على الرغم من أن فريق حزبكم في الولاية السابقة في 2014 و2017 طالب بحذف هذا القانون، على الرغم من أننا تقدمنا بمشروع قانون في هذا الباب، مازال الصدر الديمقراطي غير متواجد، لم نلمسه في كل الحكومات بما فيه هته الحكومة.

السيد الرئيس،

نذكر بأن هذا الفصل في منطوقه يقول بأن الإجباري على الرفع من الأجور، بمعنى المطلب من أجل تحسين الأجور يعتبر إجبارا، وأن للقاضي إيجاز الحكم على مرتكبي هذه الجريمة بالمنع من الإقامة داخل المدينة، وبالتالي نطالب كذلك بتجريم عدم التصريح بالعمال لدى صناديق الضمان الاجتماعي، لأنها تمس بالحقوق وبالحريات وبكذلك الإدخار الوطني، كما نطالب بتجريم تنفيذ الأحكام القضائية، لأن هناك من لازال يتعالى على منطوق الأحكام، ونعطيكم هنا في آخر الجلسة سنبعث لكم بنطق حكم في حق (APM) بطنجة اللي تنطق في 2018 ومازال أرباب العمل الأجانب يستكبرون على المؤسسات الدستورية المغربية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي فيما تبقى من وقت.

بقي عندكم واحد الحيز زمني.. تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

تتبعتم، السيد الوزير المشاكل التي وقعت في عملية التقاضي عن بعد خلال الحجر الصحي وما أثار ذلك من جدالات ذات طبيعة فقهية وقانونية، مثل ضمان حق المتهم في محاكمة عادلة، ناهيك عن الاكتظاظ في عملية أداء الرسوم القضائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل أحد المستشارين أو المستشارات.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الوزير،

إن التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي على المستوى الفكري والثقافي والحقوقي وكذا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ينعكس مباشرة على السياسة الجنائية، ونقصد هنا مفهومي النظام العام والآداب العامة، وهي محددات مرجعية لأي سياسة جنائية على مستوى التجريم والعقاب وضمان شروط المحاكمة العادلة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن واقع محاكم المملكة على مستوى البنيات التحتية التي تعرف الاكتظاظ وضعف التجهيزات والوسائل وكذا الخصاص المهول في الموارد البشرية وغياب هيكلة قانونية لهيئة كتابة الضبط كما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2020، تحت عنوان "تقييم التدبير الإداري والمالي لكتابة الضبط بالمحاكم"، والذي لا يستجيب لمتطلبات تأسيس إدارة قضائية احترافية وحديثة تؤسس للمحكمة الرقمية القادرة على التنزيل الأمثل لأي سياسة جنائية.

ويبقى السؤال المطروح: هل واقع محاكم المملكة الذي يفتقد لأي مرسوم ينظم ويؤطر المهام والاختصاصات وانعدام أي تصور هيكلي جديد للمحاكم قادر على جعل الإدارة القضائية الاحترافية ومؤهلة لتحديات تطوير السياسة الجنائية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

مبتهجون لتعيين زميل لنا من أجل تدبير قطاع العدل وحقوق الإنسان، متطلعون لنجاحكم وإبداعكم في ذلك، ولعل ذلك يبقى أضعف الإيمان في أعرافنا وتقاليدنا المهنية الراسخة قبل أي شيء آخر، ومتفقون على إكراهات العدالة وأعطابها وعلى ملامح السياسة الجنائية المرتقبة ببلادنا.

لكن، ألا يشكل البطء في إحالة مشروع قانون المسطرة الجنائية وسحب الحكومة لمشروع القانون الجنائي في هذا السياق السياسي بالذات لوحده رسالة سلبية وتراجعا في مسار ورش تطوير وتحديث السياسة الجنائية المرتقبة في دور مخرجات الميثاق الوطني لإصلاح العدالة التي نوه بها صاحب الجلالة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2013؟!

وكذا في ضوء الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، لا سيما اتفاقية بودابيست، التي أصبحت جزء من القانون الوطني منذ فاتح أكتوبر 2018 وباقي الاتفاقيات المعززة للحقوق والحريات وضمانات المحاكمة العادلة، وأيضا في ضوء الإشكالات العملية التي أفرزتها جائحة كورونا في رحاب العدالة.

ونعتقد أن تأهيل وتعزيز وتثمين الرصيد البشري العامل في منظومة العدالة وتطوير قوانين كافة المهن القضائية وفي طليعتها مهنة المحاماة، بشكل يكرس أصالتها واستقلالها، ويمكنها من مقومات تطوير أدائها والاضطلاع برسالتها في إطار من التلازم بين الحقوق والواجبات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

بلا احتجاج راك فتي الوقت ديالك، بلا ما تحتج.

الكلمة في الأخير لآخر تعقيب في إطار التعقيب عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحن في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعتبر نجاح وتحديث المحاكم ببلادنا وتطوير السياسة الجنائية، هاذ النجاح رهين بالاهتمام وتحفيز الموارد البشرية، بطبيعة الحال عندكم هيئة كتابة الضبط بمجموعة الفئات ومنهم المهندسين.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال لابد من الإشارة إلى أن التعويضات التي يطالب بها المهندسين في قطاع العدل سبق أن قررها المرسوم ديال 2010 قبل أن يحذفها مرسوم آخر صدر في شتنبر 2011، والذي حرم المهندسين من ثلاث أرباع التعويض المخصص لهم.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال استقبلت المهندسين فعلا، كتعرف الدور المحوري الذي يلعبه المهندسون في القطاع لما يقومون به من مجموعة من المهمات اللي هي أساسية، وقاموا بمجموعة من المشاريع الرائدة، أنجزت بفضل خبرات وكفاءات المهندسين ديال الوزارة ديالكم، منها، السيد الوزير، نذكر المنصات الإلكترونية لكل من المحامين والعدول والمفوضين القضائيين، تطبيقات السجل العدلي والسجل التجاري وصناديق المحاكم إلى غيرها من الخدمات الإلكترونية التي تفتخر بها وزارة العدل وبوأتها الصدارة في مجال الرقمنة والتحديث، وما يزال أمامها أشواط أخرى تنتظرها لإتمام هذا المسار المتميز.

لذلك، السيد الوزير، سيتعزز هذا المسار.. سيتعزز بالتمييز إن تم التفاف هاذ المهندسين عبر تحفيزهم وتمكينهم من تعويضات الحساب الخاص وفق مرسوم 2010، وهو بالمناسبة الأمر الذي تجاوب معه مختلف الوزراء، وبطبيعة الحال أنتم، السيد الوزير، أكيد أنكم ستقومون بنفس الشيء، لأنكم مقتنعون بتحفيز الموارد البشرية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن انتهينا من التعقيبات.

الكلمة للسيد الوزير، إذا رغب في التعقيب بطبيعة الحال، تفضل السيد الوزير للمنصة لأن عندكم تقريبا وقت كافي.

وأود الترحيب بالسيدة وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على حضورها معنا هذه الجلسة، خاصة الجلسة الثانية التي ستخصص لمناقشة مشروع القانون التنظيمي المسجل في جدول أعمال هذه الجلسة.

شكرا السيدة الوزيرة، مرحبا بك.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

أود بادئ ذي بدء أن أشكر السادة المستشارين على ملاحظاتهم وتدخلاتهم، والتي كانت في الحقيقة في الصميم على مجموعة من القضايا التي نفكر فيها، تفكرون فيها أنتم كذلك وأتمنى أن نعمل بشكل مشترك، وسأكون منفتحا على جميع الملاحظات وعلى جميع الاقتراحات.

نبتدئ في مجموعة الملاحظات حول السياسة الجنائية، مشكلة السياسة الجنائية فقها، مفهوم السياسة الجنائية يطرح أكثر من إشكال، المدخل الوحيد الذي أملكه على مستوى السياسة الجنائية كوزير العدل وهو التشريع، لا يمكنني أن أتدخل على مستوى القضاء وأوجه القضاء في هذا الاتجاه أو ذاك لتنفيذ سياسة جنائية، هناك شيء اسمه "استقلالية السلطة القضائية"، وأنا ملتزم كوزير العدل باحترام هذه الاستقلالية، مادام نص عليها الدستور، وما دام صوتم عليها في إطار القانون التنظيمي للسلطة القضائية، انتهى الموضوع.

وبناء عليه حينما أرسم السياسة الجنائية التي هي من التشريع أطرح أكثر من سؤال، إذا كنت لم أتجاوز ذلك الخط الأحمر الذي يمس بالاختصاص فقط، هل سأطلب من الوكلاء العامين أن يتوجهوا للمواجهة لهذا النوع من الجرائم دون هذه الأخرى؟ أو أنه أن يشددوا في العقاب بالنسبة لهذه الجرائم دون الأخرى؟ هذا مستحيل، لأنه يدخل في إطار القناعة الصميمية للقضاة، ويدخل في إطار السلطة التقديرية للملاءمة التي يملكها الوكلاء العامين.

ولكن على مستوى التشريع، نحن مستعدون للتعاون معكم، لهذا سنكون منفتحين على أي ملاحظات ستكون على المسطرة الجنائية أو القانون الجنائي، بل سننشره ليكون مناقشات مجتمعية حول موضوع المسطرة الجنائية والقانون الجنائي ويعطونا المتخصصون رأيهم قبل أن نحيلها عليكم، ولكن لا بد أن نحسم.

أتعرفون كم من صيغة هيأت في قانون المسطرة المدنية منذ 2001 إلى الآن؟ 42 صيغة، ولا صيغة واحدة أحيلت على البرلمان. هذي المسألة مسألة حاسم، ندخل في نقاش مجتمعي، ندخل في نقاش فقهي، ولكن في لحظة من اللحظات يجب أن نحسم، أن نتجه هذا الاتجاه أو نتجه هذا الاتجاه، وهكذا كيكون المناقشة في المؤسسات التشريعية لنقرر.

بالنسبة للاعتقال الاحتياطي، هناك نقاش حول الاعتقال الاحتياطي، في كثير من الدول الحكم الاستئنافي يصبح قابلا للتنفيذ، وينفذ حالا.

نحن نذهب إلى محكمة النقض التي هي محكمة قانون وليست محكمة وقائع، فيبقى المعتقل الاحتياطي احتياطيا في البداية، يقدم للمحكمة الابتدائية، يحكم، حينما يستأنف يتحول مرة أخرى إلى معتقل احتياطي، حينما يصدر محكمة الاستئناف ويستأنف ويتجه للنقض يعتقل احتياطيا. هل يعني أننا سنبقى في المعتقل الاحتياطي؟ وبعض الأحيان يقضي العقوبة وهو ما زال معتقل احتياطيا لأن محكمة النقض لم تصدر حكما نهائيا.

عالجنا هذا الموضوع قانونا، الحكم الاستئنافي الآن الشخص يصبح في وضع المتهم المدان، الاعتقال الاحتياطي هو قبل صدوره للحكم الابتدائي، هذا النقاش قانوني وجدناه في كثير من الدول، وفي إطار المقارنات، عالجنا هذا الموضوع على مستوى قانون المسطرة الجنائية.

توجهنا نحو مواضيع أخرى، الطفل الذي لم يصل سنه إلى 16 سنة، لماذا سيكون احتياطيا أو لماذا سيكون معتقلا أصلا؟ إلا إذا كانت الجريمة، نسلمه إلى عائلته أو نسلمه إلى هيئة.

مسائل أخرى كثيرة، قاضي التحقيق، لماذا يبقى الشخص معتقلا لمدة سنة عند السيد قاضي التحقيق، خفضناها إلى 8 أشهر وخفضناها في المحكمة الابتدائية إلى شهرين، نحاول أن نقلص.

ثم هناك الكفالات التي سنشدد فيها بالتشريع، ثم هناك السوار الإلكتروني، الحل هو السوار الإلكتروني، وآنذاك حينما يكون السوار الإلكتروني سنبتعد عن قضية الاعتقال الاحتياطي لأننا سنتجه هذا الاتجاه.

ثم حينما يأمر السيد وكيل الملك أو السيد الوكيل العام أو السيد قاضي التحقيق بأمر الاعتقال يجب أن يعلل، يجب أن يكون هناك تعليل لماذا اعتقلته ولماذا لم تأمر بمتابعته في حالة سراح.

لنوقف هذه السلطة المطلقة التي عند الوكلاء العامين ووكلاء الملك لتخضع لمسطرة قانونية داخل أجل 24 ساعة اسمها "الطعن في شرعية الاعتقال" وليس السراح المؤقت، السراح المؤقت هو ملتمس إلى المحكمة كتطلبها، أما الشرعية حينما يبدو لك أنه ليست هناك ملاءمة في أوامر الاعتقال أو الأفعال التي ارتكبها والضمانات التي يتوفر عليها، يمكن الطعن في شرعية الاعتقال داخل أجل 24 ساعة، يقوم القاضي بالبت فيها إذا كان هناك شرعية أو عدم شرعية للاعتقال.

هذه من الوسائل التي حاولنا من خلالها أن نربط شيئا ما هذا الاعتقال الاحتياطي، ولا يمكنني أن أتجه إلى وكلاء الملك والوكلاء العامين أو القضاة أو السادة الرؤساء الأولين في هذا الموضوع، هذا يخرج خارج اختصاصي كوزير العدل، هذه سلطة تقديرية في إصدار ما يملكه القاضي من قناعة في الموضوع.

نعود إلى القانون الجنائي، القانون الجنائي هذه الضجة التي تكون في القانون الجنائي هي ضجة.. زوبعة في فنجان، نحن لم نعد القانون الجنائي لأن فيه الإثراء بدون سبب. النص الموجود عليه الآن الإثراء بدون سبب لا يسمح لك باعتقال أي شخص بناء على هذا النص، لأنه قلبت فيه الإثبات، أنا شفتك لابس (complet) مزيان أو لا سيارة مزيانة غادي نتابعك ونسولك منين جاك هاذ الشي، وثبت علي. بغيتي

نثبت لك أنا براءتي؟ أنت اثبت الإدانة ديالي، فانقلب عبء الإثبات، هذي أولا.

ثانيا، متى يمكنكم محاسبة الشخص أو توقيفه إلا إذا ارتكب فعل جرمي وثبت أنه موجود لديه أشياء لا تتناسب مع ما يملك من أشياء ومرتبطة بالفعل الجرمي، وليس فقط تلقائيا أننا نوقف أي شخص وغيرها من النصوص الأخرى، ثم فيه نوع من الانتقائية، لماذا بالضبط هذه النصوص؟ لماذا لم يأت بالنصوص الأخرى؟ لماذا تم اختيار هذه النصوص بالضبط؟ ولنا وجهة نظرنا نحن حكومة جديدة لا.. (صوت غير واضح) الأشياء لا.. (صوت غير واضح) الأشياء.

نقول أننا حداثيين، نختلف مع الآخرين في الرؤية، حينما كانوا يحكمون يقررون ما يريدون في القانون، ونحن كنا نصوت ونحترم دورنا كمعارضة، وهم الأغلبية، ومرروا كثير من النصوص، جاء دورنا، أنا لست هنا لأنفذ سياسة حكومة سابقة، ولست هنا لأنفذ.. فيه مبدأ الاستمرارية، نعم، ولكن هناك أشياء، الأحزاب التي موجودة في الأغلبية لهم وجهة نظر مختلفة، ومن حقي أن احترمها.

لذلك يدخل في صميم اختصاصنا أننا نسحب هاذ القانون، مادام لم يتم نشره والتصديق عليه، فيمكن سحبه، لذلك نحن نعتقد أنه يجب أن نأتي بالقانون الجنائي برمته ونناقش، رجال الأعمال لهم رأي، النقابات لهم رأي (288)، النساء لهم رأي، المنظمات النسائية وما يطالبونه.. المتخصصين بالأحداث لهم رأي، يجب أن نسمع لكل هذه الآراء ونقرر، أن نقدم مدونة حول الطفل، حول المتابعات الجنائية للأطفال، هل نعيد النظر في المتابعات الجنائية التي تكون.. رجال الأعمال؟ كل هذه الأشياء يجب أن نناقشها وأنا منفتح على هذا النقاش.

كل ما نريده هو أن يتم احترام القانون مع خصوصية كل فئة من فئات المجتمع على المستوى الاقتصادي، ولهذا سحبت هذا القانون، وإذا ارتأيت بأنه الإثراء بلا سبب له قيمة قانونية وسيلعب دورا اجتماعيا سأنص عليه، وإذا ارتأيت أنه لا ينص سأسحبه بكل جرأة وشجاعة، لأن هذه قناعة مطلقة، وأنا هنا في هذا الموقع لأعبر عن رأيي ورأي حكومتي، ولكن إذا ارتأى رئيس الحكومة أنه يخلي ذاك النص، هذا رئيس حكومة، ما عندي ما ندير ليه، غادي نقوم بتنفيذ ما يطلبه مني، لأنه رئيس الحكومة.

نرجعو لبطء المساطر.. لا، بغيت نرجع لقضية أخرى في القانون الجنائي، بغينا نصو كذلك على أحكام الصلح، مثلا الشيك بدون رصيد، كيعتقلو الواحد كيأدي الشيك، لاش نتابعو باقي؟ علاش تنقلب عليه؟ يؤدي الغرامة والله يعاونو يعطينا التيساع.

وقع شي مشكل من المشاكل بين جوج ديال الأشخاص وتصالحو، انتهى الملف، لاش غادي نبقى متابعو، لاش؟ يؤدي المبالغ المستحقة ويؤدي للدولة المبالغ المستحقة ونطويو الملف.

يجب أن فذوك الجرائم التي ليس لها تأثير كبير على استقرار المجتمع وسلامته، نمشيو نقلبو على الصلح ونفضيو هاذ الملف هذا، ما كاين لاش نبقاو نقلبو غير نتابعو الناس ونحكمو عليهم بالأحكام، ما عندها حتى معنى، وكاينة كثير من الجرائم يمكن ينص به الصلح بها الصلح، الجرائم مثلا اللي ما مساتش السلامة البدنية والجسدية للأشخاص ذات خسائر مادية فشي شجرة، وفشي أرض، يؤدي الغرامات وانتهى الملف، بعض التصرفات التي ساءت له هو، يؤدي الغرامات ويمشي بحالو، ما كاين لاش نبقاو كلشي نديوه للمحكمة، وكلشي نصدرو فيه الأحكام، وكلشي ياله.. وكاينة أمور غادي نتصالحو فيها في مخافر الشرطة، نجيبوه فحالة فعل جرمي نتصالحو معه ويخلص ويؤدي والله يعاونو، ونعطيوه الورقة يمشي يخلص فالمحكمة للغد ليه، والله يعاونو، ماشي كلشي غادي نحكمو عليه، وكلشي غادي نمشيو نبقاو ندورو فالمحاكم.

بطء المساطر، فعلا كاين بطء المساطر، على رقبتنا فهاذ البلاد هاذي اللي كنمشيو نجيبو رجال الأعمال يستثمرو ونديوهم للمحاكم وندوزو بهم عشرين سنة، أش من شركة بقت، أش من رجال أعمال، أش من مشروع. كاين اللي قال لك لا، نديرو محاكم الاستثمار.. (كلام غير واضح) فالمحكمة، خصنا المحاكم التجارية نعيدو فيها النظر، القانون التجاري نعيدو فيه النظر. كاين دبا شركات كيوقع ليها صعوبة المقاولة، خصنا نحميوها، ولكن كاين من ينصب باسم صعوبة المقاولة، خصنا نعاقبوه ونتابعوه، غير نكونو معقولين فالأمور. اللي تيشتغل بالمعقول فالبلاد نعطيوه، واللي ما كيشتغل بالمعقول نحاكموه، ما كاينش.

إلى استطعنا نخلقو هاذ الثقافة هاذي داخل القضاء وداخل المؤسسة.. مثلا الضرائب، كيمشي يطعن فالضريبة كيبقى عشرين عام الرجل كيدور فالمحكمة لم يصدر الحكم، لا الشركة بقت ولا فلوس ولا والو، غير ادي ذاك الحكم خليه عندك، وكاين اللي ما تيبغيش ينفذ الأحكام وتيلعب، خصنا نتعاملو معاه، بحال جبتو حكم كاين تحقير مقرر قضائي اللي هو نص جنائي، دبا واش النيابة العامة نطلبو منها تبقى تنفذ شي أحكام اللي ما بغاتش تتنفذ؟ نعطيوها هاذ الاختصاص حتى هي؟ كاينة أشياء كثيرة كتخلينا نعيدو النظر.

عندنا أزمة الموظفين فجميع المحاكم المغربية، درنا واحد جوج خطوات، ما عرفت واش.. جوج خطوات درناهم الآن باش نقللو شوية، طلبنا من الموظفين ديال وزارة العدل على المستوى المركزي، لأن باش ينتقلو لبعض المحاكم اللي احنا محتاجين، مع الحفاظ على جميع الامتيازات ديالهم، لأن غادي نديرو لهم انتدابات باش ما نمسوش لهم الامتيازات ديالهم، وهنا تنجيبو واحد السؤال: علاش كلشي اللي فوزارة العدل كيتحسب فالإدارة المركزية؟ كلشي، من حيث يخرج واحد الموظف يقضي واحد الغرض وكيحيد لو وكيعمرو له تعويض على التنقل فيه 100 درهم، كتجي حتى للرباط وكتدار الإجراءات والقرار والله مصلي عليك أرسول الله، عاد تمشي ليه ديك 100درهم، أنا ما فهمتهاش لحد الآن، أنا ما فهمتهاش، في حين يمكن لنا نديرو مدراء جهويين، ونعطيوهم

الاختصاصات، كاين واحد مجموعة ديال الاختصاصات دالوزير ما محتجهاش الوزير، يعطيوها للمدراء الجهويين، وبتنسيق مع الرؤساء الأولين والوكلاء العامين غادي يسير تمايا بحال اللي كينوب على الوزير، بحال المندوبيات اللي كاينين، والمديريات اللي كاين متاع وزارات آخرين، ونعطيوهم المهندسين، ونعطيوهم المساعدين الاجتماعيين، ونعطيوهم.. ويبقى جهاز كتابة الضبط ممثل على مستوى المديرية في تسيير الإدارة القضائية على مستوى الجهة، كنوجدو قانون فهاذ الموضوع هذا، باش نحيدو واحد مجموعة ديال الاختصاصات. ما عرفتش أنا علاش بالضبط جميع المهندسين لا ديال (l'informatique) ولا ديال.. موجودين فالرباط، علاش ما يتواجدوش فالأقاليم؟ وقت ما احتاجينا شي حاجة كيكون مهندس حداك، علاش كلشي كنجمعوه فالرباط؟ أنا مازال ما فهمتهاش.

علاش الموارد البشرية ديال الجهة كلها فالرباط؟ أنا مازال مافهمتهاش، لذلك طلبت من مديرية التشريع والإخوة المستشارين اللي عندي فالديوان، أنهم يديرو قانون لهاذ المديرين الجهويين ونعطيوهم الاختصاصات كلها الممكنة، كلها الممكنة نعطيوها ليهم، ياك بغيتو تديرو الجهوية، إيوا نبداوها وندیرو الجهة ونعطيوها الاختصاصات، ما عندنا ما نديرو بالزحام ديال الاختصاصات، نفرقوه.

هاذ العام هذا.. كنشكر السيد وزير المالية وخاصة السيد رئيس الحكومة، اللي أكد على هاذ الموضوع، اسمحو لينا باش نقلو 500 منصب إلى 2022، رغم أنها ديال 2021، واعطيناها كلها للسادة القضاة، عيطت للرئيس المنتدب اللي كيشتغل معايا بواحد التنسيق كبير وبواحد النسق كبير، قلنا ليهم راه كاين أزمة ديال مناصب قضاة، عطيوهم هاذ 500 منصب شغل، عندنا الامتحان الأول فشهر واحد، لأن غندوزو 250، وفي شهر ستة غندوزو امتحان آخر وغنديروها فشهر ستة، شهر واحد 250 وفشهر ستة 250، وعندنا 300 منصب شغل، فكنتناقشو كيفاش غادي ندير هاذ 500 منصب شغل.

عندنا واحد المشكل إنساني ومؤسساتي، عندنا واحد 500 من النساخين فالمحاكم، تيكتبو عند قاضي التشريع، كتعرفوها السيد المستشار، دبا ما بقا حد يكتب بيديه، كلشي كيكتب بـ(l'ordinateur)، حتى هذيك الطريقة باش كيكتب الفقيه ولى كيكتبها (l'ordinateur) حتى هو ولى فقيه. دابا مطروح لينا باش نعرفو أش غنديرو بهاذ النساخين، عندنا جوج ديال الحلول:

يا نقولو ليهم الله يعاونكم، ما عندنا ما نديرو لكم، لأنهم كيتخلصو من الناس اللي كيطلبو منهم الوثائق المنسوخة، نقولو ليهم اسمحو لينا ما بقاوش، (l'ordinateur) شد بلاصتكم، الله يعاونكم، إذن هذا حل.

الحل الثاني ندمجهم فوزارة العدل، باش ندمجهم فوزارة العدل خاصهم يدوزو امتحان، قلنا غنخصصو واحد 140منصب، لأن احنا محتاجينهم فوزارة العدل، فين محتاجنهم؟ فالمحاكم ديال الأسرة هوما اللي كيعرفو يطلعو على ذوك الكتب القدام وهذوك الأوراق، يمكن ينقلهم لنا أثناء العملية الرقمية، حيث غنديرو العملية الرقمية هوما اللي يمكن لهم ينقلوها، هداك الخط، أنا شخصيا ما كنقراه، ما عرفتش واش كلشي كيقراه ولا ماشي كلشي كيقراه، العقد ديال الزواج ديالي ما نقدرش نقراه أنا، ياله سميتي كنقرا فيه، خصنا نقلو ذاك الشي نديروه فـ (l'ordinateur)، قلنا ليهم مزيان، درنا جوج.

واحد المجوعة قالت لك احنا بغينا نلتحقو بالعدول، لأن ثقافتهم ثقافة فقهية وشرعية، اتصلنا مع السادة العدول درنا معهم اجتماع، وافقو الله يجازيهم بخير، وبغاو يمشيو للعدول.

واحد الجزء آخر، باقي شباب عندو 30 عام، 25 عام، 28 عام ما عندوش نفس الثقافة ديال العدول، بغى يشتغل فكتابة الضبط ديال محاكم الأسرة، غنديرو امتحان وغادي نوظفو فيهم ما بين 140 و160 واحد باش نقدو هاذوك الناس ونقذوهم من التشرد، ونوظفوهم داخل المحاكم إلى نجحو فالامتحان، وهكذا غادي نكونو وظفنا 160 ديالهم، وزدنا أن غادي نوظفو 140 مساعد ومساعدة اجتماعية، باش نديروهم فالمحاكم كلها.

دخل الطفل للمحكمة كيلقى مساعدة اجتماعية، دخلت امرأة للمحكمة كتلقى مساعدة اجتماعية.

فمحاكم الأسرة ذوك الملفات ديال الطلاق تكون مساعدة اجتماعية كتساعد، بحال تكون شي جريمة كيكون واحد المساعدة اجتماعي، قلنا 140 و160 وطلبنا أنه يقدمو للامتحان المتخرجين من المعاهد اللي كتدرس هاذ المادة ديال المساعدة الاجتماعية وطلبة علم النفس وطلبة علم الاجتماع، هاذو اللي طلبنا باش يدوزو هاذ الامتحان واحنا مقبلين فشهر يناير أو فبراير أعتقد، غادي نديرو الامتحان، الآن بدات الإجراءات عليه.

الاستقبال فالمحاكم عندنا مشكل، ما يمكنش واحد يدخل للمحكمة ويبقى يدور فالمكاتب، كاين ملفات، كاين أسرار الناس، كاين أسماء الناس، الواحد غير إلى دخل وشاف اسم شي واحد كيعرفو يمشي يقولها لو، خصنا نوقفو هاذ الشي، خصنا نديرو مكاتب ديال.. ولكن احنايا ما عندنا حتى فين يكونو الموظفين، واش شفتو محكمة النقض، أعلى محكمة في المغرب، الموظفين فـ(sous sol) فلاكاب. أنا شفت محكمة النقض الظروف فاش كيشتغلو، لا الرؤساء ولا المستشارين، الله يحسن العوان، وكيصدرو أحكام وكيطبعو، والموظفين تما يعانون.

فالحقيقة أنا بقى فيا الحال، خصنا نبنيو محكمة النقض، هاذي أعلى سلطة قضائية كاينة فالمغرب، هي محكمة النقض.

الآن كنتداولو باش نبنيو محكمة النقض بمستوى عال، كيجيو الوفود الدولية، كيجيو المغاربة، هاذي خصها تكون واحد النموذج شامخ اللي يعطي الصورة، الآن بدينا فالدراسة باش نبنيو واحد محكمة النقض في مستوى عال، من ثمانية طوابق ولا تسعة، باش

يمكن ليها تلم هاذ الموظفين وتلم هذا باش تكون الخدمات.. شحال ما وفرتي الخدمات، شحال ما وفرتي للموظف وللقاضي ظروف العمل شحال ما كيجلس يخدم.

شحال ما كتوفر ليه كيهز ملفاتو ويمشي للدار ويجلس، لهذا وهذا السادة القضاة.. ورغم ذاك الشي اللي كيشتغلو السادة الموظفين حيث كتدخل لاكاب فيه البرد وفيه (l'humidité)، وكتلقى الموظفة خدامة، كتقول الله يحسن العوان، كاين شي حاجة ماشي هي هنديك، إوا عاد شوف المحاكم الأخرى كيف دايرة؟ لهذا خصنا نهتمو بهاذ الموضوع وهذا وندیرو..

بالنسبة للمسطرة المتعلقة بالقانون الجنائي، احنا فعلا نصينا، غادي نصو ولا نصينا على العقوبات البديلة، ولكن حيث كتقول العقوبات البديلة كيخصك تخلق واحد الوكالة مؤسساتية اللي تنفذ هاذ العقوبة، ما يمكنش القاضي يقول لك الخدمة الاجتماعية مدة شهرين، وننساو هذاك السيد، لا،لا،لا، لا، خاصو يخلصها.

وبناء عليه، غادي ندیرو واحد الوكالة اللي غادي تتكلف بالعلاقة مع السلطات العمومية باش تعرف كل واحد فين غادي تديرو.

نمشيو للاكتظاظ كاين، ولكن احنا ما عندناش.. عاد تناقشو الآن كيفاش نخلقو مؤسسات ديال المدمنين، كيجي واحد مدمن كنعتقلوه باقي طفل شاب، وكنصيفطوه للسجن باش يتعلم الكوكايين، بركة عليه من الحشيش، وكيضغطو عليه فالسجن والظروف ديال السجن، الله يحسن العوان، كيخرج من السجن كيخرج واحد آخر، رغم أنه الإدارة العامة لإدارة السجون، كتدير العجب، والإدارة العامة للأمن الوطني كتدير العجب باش تنقذ هاذ الناس هاذو، ولكن اللي اعطى الله هو هذا، الإمكانية والضغط والاكتظاظ.

دبا الآن عندي نقاش مع السيد وزير الصحة والسيد المندوب العام باش ندیرو واحد المؤسسة، نبنيو واحد المؤسسة ديال المدمنين وديال المختلين عقليا باش ما يمشيوش فهاذ الاتجاه.

كاين غير قضية أخرى ناقشناها فقانون المسطرة الجنائية، كنا ناقشنها، هاذوك الناس اللي فمخافر الشرطة، هاذوك الناس اللي فمخافر الدرك، شكون اللي كيصرف عليهم؟ شكون اللي كيعطيهوم ما ياكلو؟ راه غير إدارة الأمن الوطني وإدارة الدرك كيجبدو من عندهم، كيخرجو ميزانية اللي ديالتهم ويعاونو ذوك الناس، بركة من الصدقة، خصنا ندیرو قانون، دابا دخلناهم في إطار مشروع الميزانية، خصنا نوفرو لهم الأكل، واحد فمخفر الشرطة خصو ياكل، واحد فمخفر الدرك خصو ياكل، وكنشكرو احنا رجال الأمن ورجال الدرك اللي كيديرو المستحيل باش يوفرو لهذوك الناس رغم أن إمكانياتهم محدودة، وكنشكرهم جدا.

السوابق بالسجل العدلي، قلنا بأنه غادي ندیرو برد الاعتبار بداية من قانون المسطرة الجنائية اللي غادي يجيكم.

التحول الرقمي، معنا السيدة الوزيرة غيثة مزور، اللي هي وزيرة مكلفة بالانتقال الرقمي، أنا فهاذ الشي ديال الرقميات أمي، ما كنفهمش بزاف، فدرنا اجتماعات وكلفنا الوزارة ديالها بحضور المهندسين اللي عندنا، والآن كنهيؤو باش نوجدو هاذ الأمور.

لا، احنا ما كنديروش المقاربة الأمنية لأنها أقل من المقاربة الدستورية وإلا غادي نكونو غير شرعيين وغير قانونيين، كتتحكم فينا المقاربة الدستورية، والحضور الأمني مرتبط بالسلم ديال المواطن والأمن ديالو.

فعلا الفصل 288 أنا كنتبنى ذاك الموقف، غادي نجيو للصياغة ديالو من حيث يجي القانون الجنائي، ولكن تنأكد أنا كنتبناه، ما يمكنش نعاقب أنا واحد السيد لأن دار الإضراب، ما يمكن لكش تعاقبو وإلا..

تجريم عدم التسجيل بالضمان، تجريم عدم تنفيذ الأحكام.. عدم تنفيذ الأحكام كاينة، هاذي جرائم ما يقبل لكش المنتظم الدولي أنك تدير عليها الجرائم فالسجن، هاذي غير جانب الغرامات، وما يمكن لكش تعتقل واحد لأن ما دارش الضمان الاجتماعي، تدير غير الغرامات.

نمشيو، أنا بغيت نقابة رجال الأعمال، أنا بغيت نفتح معهم حوار حول الملفات، السي حفظي، بغيت نفتح حوار حول مدونة التجارة ونشوفو نعالجو واحد المجموعة ديال القضايا، ماعندي رغبة نشوف رجل الأعمال داخل المحاكم، أنا هاذ الرغبة ما عندي إلا في الحالات القصوى.

قانون التحكيم عندكم، هاهو كاين هنا، مع التنظيم القضائي، السيد رئيس لجنة العدل والتشريع قدمناه وأنا مستعد ندوزو معكم في أي لحظة باش نكملوه.

الفصل 133 من الدستور الطعن في دستورية القوانين أثناء مسطرة الدعوى، راه عند السيد رئيس الحكومة، غادي يقدمو للبرلمان وغادي نناقشوه.

قانون المسطرة الجنائية ها هو جاي، معناه غادي نتعبو، ولكن أنا عندي اليقين بأنكم غادي تعبو معنا وتمشيو معنا بالسرعة المطلوبة باش يمكن لينا نحققو واحد المجموعة ديال التعديلات.

راه من حيث كنديرو القوانين وانتوما كتعرفو كنت أنا رئيس لجنة العدل والتشريع في الوقت اللي كنت فالمعارضة، ما عمرني عرقلت قانون من القوانين، نتفق معك ونختلف معك، كنقول رأيي، ولكن إلى بغات الأغلبية الله يكمل عليها، ما عندي ما ندير، هذا هو الدستور وهذا هو القانون، ما عندي ما ندير، فمن حيث كنت رئيس - وتيعقل عليها السيد الرئيس، كان معنا فلجنة العدل والتشريع - دوزنا القانون المنظم لأعمال الحكومة، دوزنا فالمحكمة الدستورية، وعندنا اختلافات كبيرة ذيك الساعات مع الرميد، ولكن غير كنوصل للتصويت كنقولو للأغلبية الله يكمل عليك، هاذي وجهة نظرنا، كياخذو بعين الاعتبار

بعض ما قلناه، وكثير ما كيخذوش بعين الاعتبار، لأن ما عندهم تصور وعندهم وجهة نظر ديالهم، هاذي هي الديمقراطية، من حيث كيجي شي واحد كياخذ الأغلبية كيجي باش ينفذ تصورو. احنا دورنا أشنو هو؟ ننصحو ونناقشوه ونعطيو رأينا، ولكن في آخر المطاف هو اللي عندو الأغلبية، ما يمكن ليش نعرقل الأغلبية، لأنني أنا فالمعارضة، لذلك التحكيم ها هو غادي يدوز، إلى عندكم شي ملاحظات حول التحكيم ما دام دايز دابا قبل، لأنه راه القراءة الثانية ونشوفو قبل.

أنا متأكد بأنه كتاب الضبط وضعيتهم سيئة جدا، أنا عندي هاذ القناعة، حتى فاللباس اللي كيلبسو مللي كيدخلو للجلسة، أنا ما متفقش معاه، كيدخل بهذاك اللباس هكا، وكيكتب والأوراق كيتطير ليه بهذاك اللباس، خصنا نعيدو النظر فهاذ الشي.. بغيتو نديرو محاكم، شوف العدالة ما فيهاش أنصاف الحلول، العدالة يا نديرو يا ماندیروش، اللي كيقلب على أنصاف الحلول راه كيضحك على راسو، كاين جوج ديال العناصر: الوسائل المادية والوسائل البشرية، خصنا نتكلفو بالبشرية.

الآن درنا معهد تناقشوه الآن ماشي كناقشوه، مبني، يحتاج إلى قرار سيادي هذاك المعهد، بغينا نديرو فيه التكوين ديال المحامين وديال (les notaires) وديال كتاب الضبط وديال المفوضين القضائيين وديال العدول، لأنه معهد يمكن له يتحمل حتى لـ1000 شخص، وغيكون امتحان في الدخول وفي الخروج، المحامين تكون عندهم 200، العدول كيديرو دورات تكوينية وهاذوك (les notaires) 200، 150 فكل عامين ولا فكل عامين ونص ويقرا.

القضاء عندنا فكرة الآن تناقشوها فيما بيننا، أنه الواحد إلى دوز 10 سنين فشي مهنة يجي يدوز امتحانات القضاء ويجي يدخل ويتكون، باش نجيبو ناس عندها تجربة فالطب، عندها تجربة فـ (la comptabilité) عندها تجربة فجميع الأشياء وهاكا غادي نساعدو العدالة، راه مطلوبة منا قرارات جريئة وشجاعة، مطلوب منا أننا ننساو بأنه راه غادي نتبلوكاو مع شي حاجة، ما كاينش البلوكاج، غندخلو فالمناقشة.

إلى خرجت بوحدي راه كاينة مصالح معقدة، إلا كنتو معايا تعالاو نشتغلو كلنا، وأنا منفتح لا على المعارضة ولا على الأغلبية، راه ما عندي فرق، أنتوما ممثلي الأمة، من حيث كتوليو ممثلي الأمة عندكم الحق فوجهة نظركم، وأنا مستعد نفتح معكم حوار فيها ويمكن لي نقنعكم أو تقنعوني، وما عنديش الكلمات فيها المقدس، يمكن نبدلو الكلمات ديال القانون الجنائي والمسطرة الجنائية كلما كانت هناك مصلحة لدولتنا ولشعبنا ولمصالحنا.

لذلك تعالو، عندكم اقتراح مرحبا، عندكم شي حاجة أجيو، فالمؤسسات اللي كتمثلو لا النقابات ولا نقابات رجال الأعمال، أنا منفتح، ولكن اعطيونا هاذ الفرصة ندفعو الأمور للقدام ونمشيو فيها، راه شوف راه الواحد ملي كيوصل واحد السن راه يمكن يندم سلبيا أو إيجابيا.

الندم السلبي هو إلى بغيت ندير شي حاجة وما درتهاش وبقى في الحال من بعد، وقلت كون غير درتها، هذيك هي المصيبة، أما إلا درت شي حاجة وغلطت فيها ومن بعد اكتشفت وقلت لكون ما درتها راه درتها ما كاين مشكل، لأنك درتي اللي عليك، راه اللي ما بغيناش نفهمو تنقولو بلا ما نديرو هاذي باش ما نخسروش الفلوس، راه داك الشي اللي كنخسرو، لأن إلى ما درناها أكثر من ذاك الشي اللي كنخسرو إلى درناها.

لذلك، المحاكم سيتعاد فيها النظر، الأشخاص سيتعاد فيهم النظر، القانون سيتعاد فيه النظر، لأن إلى ما درنا هاذ الشي، واحد النهار غنلقاو ريوسنا أن العالم سبقنا وتجاوزنا واحنا ولينا ضعاف، وما غادي تجيك لا استثمارات، ما غادي يجيك لا توجيه، ما غتجيك حتى شي حاجة.

أنا فالحقيقة عزيز علي نخطب عليكم، ولكن أنتوما ممثلي الأمة، خصني نتعامل معكم باحترام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على التعقيب الصريح، السيد الوزير، وربما سنستكمل هاذ النقاش بعد قليل فاللجنة، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية المرتبطة بقطاع العدل.

فشكرا لكم، السيد الوزير، على المساهمة القيمة.

وبذلك نكون قد استوفينا جدول أعمال هاذ الجلسة، التي كانت مخصصة للأسئلة الشفهية.

وشكرا للجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 013

التاريخ: الثلاثاء 24 ربيع الآخر 1443هـ (30 نوفمبر 2021م)

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول للرئيس.

التوقيت: ثماني عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

شكرا مرة أخرى على المواكبة وعلى الحضور وعلى الالتزام معنا لمتابعة أشغال هاذ المجلس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نرحب بكم مرة أخرى، ما دامت أنه أول مرة تحضرين معنا في هاذ المجلس، نعبر لك عن تهانئنا الحارة على الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها في تعيينكم في هاذ المنصب، والذي ننتظر منه الكثير إن شاء الله.

إذن لدينا نقطة واحدة مسجلة في جدول الأعمال، ويتعلق الأمر بالدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي، الرقم ديالو هو 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، والذي أحيل على مجلس المستشارين بعد المصادقة عليه (من قبل مجلس النواب).

قبل الشروع في مناقشة هاذ المشروع، أعطي الكلمة للسيدة الوزيرة لتقديم مشروع القانون التنظيمي.

تفضلي السيدة الوزيرة إلى المنصة.

السيدة غيثة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أعرض على أنظاركم مشروع القانون التنظيمي رقم 51.21 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الذي صادقت عليه بالإجماع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر، في اجتماعها المنعقد يوم الخميس 25 نونبر 2021.

وقبل تقديم أهم مقتضيات مشروع هذا القانون التنظيمي، لابد أن أتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، على تفاعلهم الإيجابي مع مضمون المشروع المذكور.

وجدير بالذكر أن التعديلات التي أدخلت على القانون التنظيمي رقم 02.12 السالف الذكر منذ صدوره بتاريخ 19 يوليوز 2012، لا تمس القانون من حيث الجوهر، بل هي تعديلات تهم إما الملحق رقم 1، الذي يحدد لائحة المؤسسات والمقاولات الإستراتجية، أو الملحق رقم 2 المتعلق بالمناصب العليا التي يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة، أو هما معا.

وهذا راجع إلى أن إحداث أو تغيير أو دمج أو حذف بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، يستوجب تحيين لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الإستراتجية ولائحة المناصب العليا سالفتي الذكر، المرفقتين بالقانون التنظيمي رقم 02.12 المشار إليه أعلاه.

وفي هذا الإطار، يهدف مشروع القانون التنظيمي رقم 51.21 المعروض على أنظاركم اليوم، إلى تغيير وتتميم لائحتي المؤسسات والمقاولات العمومية الواردتين بالملحقين رقم 1 و2، المرفقين بالقانون التنظيمي رقم 02.12 المذكور أعلاه، وذلك من خلال:

1- إضافة المؤسسات التالية إلى لائحة المؤسسات العمومية الإستراتيجية المنصوص عليها في البند (أ) من الملحق رقم 1، التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في المجلس الوزاري:

• الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي، المحدثة بموجب القانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي؛

• الوكالة الوطنية للتدبير الإستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، المحدثة بموجب القانون رقم 82.20؛

• الوكالة الوطنية للمياه والغابات المحدثة بموجب القانون رقم 52.20.

2- تغيير تسمية "شركة الاستثمارات الطاقية" الواردة ضمن لائحة المقاولات العمومية الإستراتجية التي يتم التداول في شأن تعيين

مسؤوليها في المجلس الوزاري، المنصوص عليها في البند (ب) من الملحق رقم 1 بتسمية "شركة الهندسة الطاقية".

3- إضافة المؤسسات التالية إلى لائحة المؤسسات العمومية الواردة في البند (أ) من الملحق رقم 2، التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة:

• مؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المحدثة بموجب القانون رقم 13.16؛

• مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات المحدثة بموجب القانون رقم 35.13؛

• مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري، المحدثة بموجب القانون رقم 93.17.

4- حذف "مكتب التسويق والتصدير" من لائحة المؤسسات العمومية المنصوص عليها في البند (أ) من الملحق رقم 2، التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة، وذلك بعد نشر القانون رقم 06.20 القاضي بحل "مكتب التسويق والتصدير وتصفيته".

تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، المقتضيات التي يتضمنها مشروع القانون التنظيمي المعروض على أنظاركم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على تقديم هاذ المشروع.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ننتقل للمناقشة، مناقشة هاذ المشروع.

.... السادة الرؤساء، واش تقدمو المداخلات كتابة؟

.... إذن نمر مباشرة إلى تقرير اللجنة.. وزع التقرير، ها هو عندي، توزع عليكم كاملين السادة الرؤساء، السادة المستشارين؟

إذن بهاذ المناسبة كنوجه الشكر كذلك إلى اللجنة..

التقرير يتقرا؟

... التقرير ها هو عندنا، توزع، ...

إذن، البعض منكم يرى بأنه تم توزيعه ولا حاجة إلى عرضه في الجلسة، البعض الآخر يرى ضرورة عرضه، ماذا تقررون؟

نعم السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

هاذ المؤسسة خصنا نعطيوها القيمة ديالها. العامل الزمني كلنا مشغولين، وكلنا عندنا أوقاتنا، نحن وأنت كذلك عشنا في المؤسستين، كاين أعراف وكاين تقاليد... المجلس خصنا نعطيوه قيمته، فأعتقد ماشي رغبة في قراءة التقارير أو ما إلى ذلك، لأنه لا في اللجان ولا في عدد من الأمور، هاذ شي تقاليد. كانت راه خصها تبدل. باش نعطيو لهاذ المجلس القيمة ديالو الاعتبارية...

هناك حكومة وهناك مجلس، منين قدمت الحكومة العمل ديالها، احنا ما نبقوشاي بناء على الظرفية والوقت وهذا، احنا جينا باش نخدمو، ونمثلو الأمة، واحنا مجلس ديال المستشارين، ديال الرشداء وديال العقلاء، وديال الناس اللي خبرو العمل التدبيري والعمل النقابي والعمل الاجتماعي وجميع الجهات.. فلهذا أحذر من أن نبخس بأنفسنا أداء هاذ المؤسسة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن هذا رأي، هل هناك من رأي مخالف؟

إذن المقرر ديال اللجنة يتفضل ..

احنا متفقين فهاذ الإطار، ولكن .. المجلس سيد نفسه، يقرر ما يريد.. سيما وأن تقرير اللجنة قد تم توزيعه على جميع مكونات المجلس.

تفضل السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

الله يجازيك بخير، وكنتم حاضرين معنا في ندوة الرؤساء، واتفقنا على أن نسلم التدخلات ديال الفرق مكتوبة.

بقي الآن مقرر اللجنة خاصو يدير تقرير، وإلى كان وزع على الزملاء، فنمر إلى التصويت.

إذن نمر إلى التصويت، فهاذ الحالة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

الإخوان،

فالحقيقة مزيان نحافظو على الهيبة ديال هاذ المؤسسة، وتنظن الحفاظ على الهيبة ديال هاذ المؤسسة، لا يتجلى في أمور اللي يتم حولها الإجماع.

اليوم كاين .. اللجنة ديال التشريع صوتت بالإجماع على هاذ مشروع القانون، والفرق كلها وصلها وتمت المناقشة وعبرنا على مواقفنا، .....

هدر الوقت هو عدم استغلال الوقت بالشكل الجيد، واللي غيمكن له يعطب هاذ المجلس نتاعنا، هو ارتكاز الوقت أكثر من اللازم، احنا ممثلي الأمة وتناقشو أمور ذات طابع استراتيجي، ومقيدين بـ 3 أو 4 أو 5 دقايق، لأن اللي دار هاذ المصيبة هو أننا كنبغيو نبانو فالإعلام، باش نلعبو دورنا اللائق، نحبسوه أسيدي هاذ النقل المباشر وناخذو الوقت التام الكافي ديالنا في نقاش مواضيع ذات طابع استراتيجي.

أما موضوع مثل هذا طرح حولو الإجماع، متفقين، تيخدم المصالح العليا ديال بلادنا، كلشي صوت عليه بالإجماع، ومنوطين نبقاو منطقيين نبقاو مع المنطق ديال التصويت داخل اللجان، ما يمكنش أن الاتحاد المغربي للشغل صوت داخل اللجنة (avec)، ونجي هنا ناخذ موقف معاكس، لو أنني تم التحفظ تحفظت فداخل اللجنة، أنا حر ناخذ موقف هنا، ولكن كل مكونات هاذ المجلس صادقت بالإجماع.

نتمنى صادقين.. هذا ما كنجاوبش الزميل نتاعي، ولكن باش نستغلو الوقت الأمثل ندوزو للتصويت مباشرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

.... فعلا اتفقنا في ندوة الرؤساء، وهاذ المشروع تمت المصادقة عليه كما جاء في التدخلات بالإجماع في اللجنة، التقرير ها هو موجود، ....

سنمر إلى عملية التصويت إذا سمحتم بطبيعة الحال، نشوفو شوية الآراء باش ما نصادروش الرأي ديال شي حد.

إذن، سنمر إلى عملية التصويت، المشروع أمامكم، فيه مادة فريدة.

نعم السي حداد؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن حداد:

دبا احنا ما عندناش مشكل أننا نمرو إلى التصويت إلى بغيتو نمرو إلى التصويت، ولكن راه الجلسة سيدة نفسها، هاذي المسألة الأولى، والدور ديالنا كمستشارين راه ماشي تبادل التقارير، ولكن كذلك للتداول والنقاش... يعني أنه مسائل مكتوبة ديال الفرق غادي تتوزع، تتوزع، ولكن راه ما فيها باس أنه نناقشو التقرير ...

الناس اللي ما كانوش في اللجنة، أنا ما كنتش في اللجنة ديال العدل، باش غادي نعرف علاش غادي نصوت؟ خصنا التداول فهاذ الأمر هذا، ما كاين مشكل الآن إلا كان أنه اتفاق اليوم باش غادي يمكن لنا نمرو للتصويت غادي نمرو له، ولكن أنا كنظن في مناسبة قادمة ما خصناش نمشيو فهاذ الاستعجالية هكذا.. على الأقل المقرر دار عمل خصو يتلى أمام اللجنة، وناخذو المسائل ونمشيو فهاذ المسلسل هذا.

أنا ما عنديش مشكل، السيد الرئيس، بغيتو نمرو للتصويت ما عنديش مشكل..

السيد رئيس الجلسة:

الملاحظات ديال السيدات والسادة المستشارين في محلها، نحن نحافظ على الضوابط وعلى النظام الداخلي ....

في ندوة الرؤساء تم فعلا الاتفاق على أن يقدم رؤساء الفرق تدخلاتهم مكتوبة، على اعتبار أنه تمت المصادقة عليه بالإجماع، وفيه مادة فريدة، وهي العرض ديالو شفتو فيه خمسة ديال الدقايق، احنا دوزنا في النقاش ربما أكثر من خمسة ديال الدقايق، غير باش نكونو واضحين.

إذن ماشي القضية ديال الأغلبية ولا المعارضة، لأن لو واحد إذا أراد الكلام خصني نسمع ليه، احنا ما عندناش مشكل،... للمحافظة على الضوابط ديال التشريع كما هي مدونة فالنظام الداخلي وكما كرستها الممارسة في سنوات وسنوات.

إذن أعرض المادة الفريدة على التصويت:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض مشروع القانون التنظيمي برمته على التصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون التنظيمي رقم 51.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.**

شكرا.

غادي ناخذو هاذوك التقارير باش نضموهم للمحضر.

إذن شكرا للجميع على المساهمة القيمة.

شكرا للسيد وزير العلاقات مع البرلمان على حضوره وعلى مواكبته لأشغال مجلسنا.

الشكر كذلك موصول للسيدة الوزيرة، على الحضور وعلى المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

إذن رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

I- فريق الأصالة والمعاصرة:

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة الدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الذي يهدف إلى تغيير وتتميم لائحتي المؤسسات والمقاولات العمومية المنصوص عليهما في الملحقين رقم 1 ورقم 2، المرفقين بالقانون التنظيمي رقم 02.12 المشار إليه أعلاه.

كما هو معلوم، فإن التعديلات التي أدخلت على القانون التنظيمي الذي بين أيدينا اليوم منذ صدوره بتاريخ 19 يوليو 2012، لا تمس القانون من حيث الجوهر، بل هي تعديلات تهم إما الملحق رقم 1 الذي يحدد لائحة المؤسسات والمقاولات الإستراتيجية، (أ) الملحق رقم 2 المتعلق بالمناصب العليا التي يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة، أو هما معا.

وهذا راجع إلى إحداث أو تغيير أو دمج أو حذف بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، الأمر الذي يدفع إلى تحيين لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية ولائحة المناصب العليا كلما تطلب الأمر إحداثها وتنظيمها.

وفي هذا الصدد، فإن القانون التنظيمي الذي نود التصويت عليه اليوم، من بين ما يروم إليه ما يلي:

أولا: إضافة المؤسسات التالية إلى لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية المنصوص عليها في البند (أ) من الملحق رقم 1، التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في المجلس الوزاري:

• الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي المحدثة بموجب القانون رقم 13.21، المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.59 بتاريخ 14 يوليو 2021؛ وقد جاء إحداث هذه الوكالة، من أجل تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال زراعة القنب الهندي وإنتاجه وتصنيعه وتحويله وتسويقه وتصديره واستيراد منتجاته لأغراض طبية وصيدلية وصناعية؛

• الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، المحدثة بموجب القانون رقم 82.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.96 بتاريخ 26 يوليو 2021؛ وتكمن الغاية من إحداث هذه الوكالة في السهر على مصالح الذمة المالية للدولة-المساهمة، وتدبير مساهمات الدولة وتتبع وتقييم نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛

• الوكالة الوطنية للمياه والغابات، المحدثة بموجب القانون رقم 52.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.71 بتاريخ 14 يوليو 2021؛ وتُكلف هذه الوكالة بتنفيذ التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجالات حماية الثروة الوطنية الغابوية ومواردها والمحافظة عليها وتثمينها وتنميتها المستدامة.

ثانيا: تغيير تسمية "شركة الاستثمارات الطاقية" الواردة ضمن لائحة المقاولات العمومية الإستراتيجية التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في المجلس الوزاري، المنصوص عليها في البند (ب) من الملحق رقم 1، بتسمية "شركة الهندسة الطاقية"، وذلك بعد أن تم تغيير تسمية هذه الشركة بناء على قرار جمعيتها العامة ومجلس إدارتها.

ثالثا: إضافة المؤسسات التالية إلى لائحة المؤسسات العمومية الواردة في البند (أ) من الملحق رقم 2، التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة:

• مؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المحدثة بموجب القانون رقم 13.16 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.23 بتاريخ 22 فبراير 2021؛

• مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، المحدثة بموجب القانون رقم 35.13 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.57 بتاريخ 14 يوليو 2021؛

• مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري، المحدثة بموجب القانون رقم 93.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.60 بتاريخ 14 يوليو 2021؛

رابعا: حذف "مكتب التسويق والتصدير" من لائحة المؤسسات العمومية المنصوص عليها في البند (أ) من الملحق رقم 2، التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة، وذلك بعد نشر القانون رقم 06.20 القاضي بحل مكتب التسويق والتصدير وتصفيته.

ولهذه الاعتبارات فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون تنظيمي.

II- الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في

مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 51.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، والذي تقدمت به الحكومة في إطار مواصلة الجهود المبذولة لتفعيل مضامين الدستور، واستكمال تحسين منظومة تدبير الشأن العام.

ويهدف مشروع هذا القانون المعروض على مجلسنا الموقر اليوم إلى تحيين لوائح المؤسسات والمقاولات العمومية المضمنة في الملحقين 1 و2 من القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وذلك بإضافة مؤسسات إلى هذه اللوائح وحذف البعض منها على اعتبار أنها قد تم حلها بموجب قوانين، إلى جانب استبدال تسميات وتغييرها بتسميات أخرى لتتلاءم مع القوانين المحدثة لها والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية.

السيد الرئيس،

تعد المسؤولية الإدارية بمثابة المحك الرئيسي الذي تعول عليه الدولة من خلال الأنشطة الموزعة بين المرافق العمومية وشبه العمومية في تدبير أنشطتها اليومية والمرتبطة مباشرة بمسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن هنا تكمن الأهمية التي يوليها حزبنا لمنظومة الاختيار والتعيين على رأس المؤسسات العمومية والشبه العمومية، حيث ندعو بالمناسبة إلى ضرورة القيام بتقييم وتقرير شامل حول تنفيذ أحكام هذه المنظومة وما تلاها من تعديلات للوقوف على إيجابياتها، ومدى الصعوبات التي تعترض

تطبيقها، والعمل على استخلاص العبر الاستشرافية للمستقبل، للمضي قدما في مسلسل الإصلاح الإداري ببلادنا والدفع بعجلة التنمية والرقي بها إلى أعلى المستويات.

ولعل طبيعة هذه المنظومة تستوجب تعديلات متتالية ومستمرة، سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى ترتيبها، وربما ستستدعي مستقبلا وضع مرجعية لها وتعتمد على مقاييس وشروط محددة لانتقاء المؤسسات واختيارها وتراتبيتها.

ولكون جل التعديلات مرتبطة فقط بالملاءمة والتحيين، فإننا نعلن تجاوبنا وتصويتنا على هذا المشروع بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.